الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

سياسة الإتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري

دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة (2000-2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

– إعداد الطالبة :

-خضراوي حفيظة

– إشراف الأستاذ الدكتور:

– مفتاح صالح

أعضـاء لجنـة المناقشـة

الإسم واللقـب	الرتبـــة	الجامعـــة	الصفـــة
أ.د/بن عيشي بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
د/معارفي فريدة	أستاذ محاضر– أ–	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/مهاوات لعبيدي	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	ممتحنا
د/زهواني رضا	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	ممتحنا
د/قصاص الطيب	أستاذ محاضر– أ–	جامعة سطيف	ممتحنا

السنة الجامعية:2019/2018

سورة طه، الآية114

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي تتم بنعمته الصالحات شكرا يليق بعظمته وقدرته

أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل "مفتاح صالح" على إشرافه وتوجيهه وصبره من اجل إتمام هذا البحث

كما اشكر أعضاء اللجنة الموقرة لقبولهم مناقشة أطروحتي وإثرائها بملاحظاتهم القيمة

كما لا أنسى كل من ساندني وقدم لي يد العون و النصيحة من قريب أو بعيد

إهداء

إلى من غاب عن عيني ولم يغب عن قلبي

ومن كان له الفضل بعد الله سبحانه

وتعالى،أبي الغالي رحمه الله

إلى أمي الحبيبة حفظها الله

إلى زوجي سندي في الحياة

إلى كل أفراد عائلي

إلى كل الأصدقاء

اهدي عملي

ملخـــــص

تبين التجربة التاريخية للعلاقات التجارية الدولية أن السياسة التجارية للبلدان الصناعية المتطورة موجهه إلى تثبيت المزايا التي تتمتع بها في السوق العالمية ومن عواقب هذه السياسة تشويش التجارة العالمية ووضع عراقيل مفتعلة أمام تبادل السلع بين مختلف الدول لاسيما المنتوجات الحيوية مثل القمح.

يعتبر القمح المثال الكلاسيكي للمشاكل التي تنتج عن السياسات التجارية حيث يعد الغذاء الرئيسي لكثير من بلدان العالم. تتحكم فيه مجموعة من الدول الصناعية الكبرى أهمها الاتحاد الأوربي الشريك الزراعي الأكبر للجزائر لذلك فان أي إجراء زراعي من طرفه ينعكس على القطاع الزراعي الجزائري، جاءت إشكالية هذا البحث حول انعكاسات سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية على القطاع الزراعي الجزائري، دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة (2000-2014).

حاولنا من خلال هذا البحث تتبع سياسته التجارية في السلع الزراعية والقمح خاصة وإبراز مدى تأثر تجارتنا الزراعية في القمح بالسياسة التجارية للسلع الزراعية للإتحاد الأوربي.

توصلنا في هذا البحث إلى أن الاتحاد الأوربي يخصص جزءا مهما من ميزانيته من اجل المحافظة على دخل المنتجين وحصته من السوق العالمي بالإضافة إلى أن سياسته التجارية الزراعية ترافق الفلاح من الإنتاج إلى التصدير من خلال مجموعة متنوعة من الدعم وضوابط الاستيراد والتصدير، كما تقوم سياسته التجارية الخارجية على عقد شراكات مع الدول النامية تمكنها من تصريف فائض منتوجاتها.

الاتحاد الأوربي أول مصدر للقمح في الجزائر خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ وهو مايدل على عدم نجاعة سياساتنا الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم محصول استراتيجي خلال 2000-2014 وهي الفترة التي تميزت باهتمام واسع للقطاع الزراعي إلا أن نتائجها لم تحقق الأهداف المرجوة وبقي هذا القطاع حبيس الظروف المناخية.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، الاتحاد الأوربي، الشراكة الاوروجزائرية، السياسة الزراعية، منتوج القمح.

Résumé

L'expérience historique des relations commerciales internationales montre que la politique commerciale des pays industrialisés avancés vise à stabiliser ses avantages sur le marché mondial. Les conséquences de cette politique sont la perturbation des échanges internationaux et la mise en place d'obstacles artificiels à l'échange de marchandises entre différents pays, en particulier de produits essentiels tels que le blé.

Le blé est un exemple classique des problèmes résultant des politiques commerciales, où il constitue l'aliment de base de nombreux pays du monde. Qui est dominé par un groupe de grands pays industrialisés, dont le plus important est l'Union européenne, premier partenaire agricole de l'Algérie, de sorte que toute action agricole de sa part se répercute sur le secteur agricole algérien. Le problème de cette recherche concernait les implications de la politique commerciale de l'UE en matière de produits agricoles sur le secteur agricole algérien. l'étude de cas du blé au cours de la période 2000-2014.

Grâce à cette recherche, nous avons essayé de suivre sa politique commerciale concernant les produits de base agricoles et le blé en particulier et de mettre en évidence l'impact de nos échanges de produits agricoles par la politique commerciale des produits agricoles de l'Union européenne.

Dans cette recherche, l'Union européenne consacre une part importante de son budget au maintien des revenus des producteurs et à sa part du marché mondial. En outre, sa politique commerciale agricole accompagne les agriculteurs de la production à l'exportation grâce à diverses subventions et contrôles des importations et des exportations. Établir des partenariats avec les pays en développement pour gérer leurs produits excédentaires.

L'Union européenne est le premier exportateur de blé en Algérie, notamment après l'entrée en vigueur de l'accord d'association. Cela témoigne de l'inefficacité de nos politiques agricoles à atteindre l'autosuffisance de la culture stratégique la plus importante au cours de la période 2000-2014. Conditions climatiques serrées.

***Mots-clés**:* Union européenne, Partenariat euro-algérien, Politique agricole, Politique agricole Le blé

Abstract

The historical experience of international trade relations shows that the trade policy of advanced industrialized countries is aimed at stabilizing its advantages in the global market. The consequences of this policy are the disruption of international trade and the establishment of artificial obstacles to the exchange of goods between different countries, especially vital products such as wheat.

Wheat is a classic example of the problems that result from trade policies, where it is the staple food of many countries in the world. Which is dominated by a group of major industrial countries, the most important of which is the European Union, Algeria's largest agricultural partner, so any agricultural action on its part is reflected on the Algerian agricultural sector. The problem of this research was about the implications of the EU's trade policy for agricultural commodities on the Algerian agricultural sector. the case study of the wheat during the period (2000-2014).

Through this research, we tried to follow its trade policy in agricultural commodities and wheat in particular and to highlight the impact of our agricultural trade in wheat to the trade policy of agricultural commodities of the European Union.

In this research, the European Union allocates an important part of its budget to maintain the income of producers and its share of the global market. In addition, its agricultural trade policy accompanies farmers from production to export through a variety of subsidies and import and export controls. To partner with developing countries to manage their surplus products.

The European Union is the first wheat exporter in Algeria, especially after the entry into force of the Association Agreement. This is indicative of the inefficiency of our agricultural policies in achieving the self-sufficiency of the most important strategic crop during the period 2000- 2014. Clamped climatic conditions.

***Keywords**:* Trade Policy, European Union, Euro-Algerian Partnership, Agricultural Policy, Wheat.

فهرس المحتويات الجداول و الأشكال

فهـــــرس المحتـويـــات

شكر وتقدير.....	II
الإهداء.....	III
الملخص بالعربية	IV
الملخص بالفرنسية.....	V
الملخص بالانجليزية.....	VI
فهرس المحتويات.....	VIII
قائمة الجداول.....	XV
قائمة الأشكال.....	XVII
المقدمـــــة العامـــــة [أ-ي]	
1- تمهيد	أ
2- الإشكالية.....	ب
3- الاسئلة الفرعية.....	ب
4- الفرضيات..... .	ج
5- مبررات اختيار الموضوع.....	ج
6- أهمية الدراسة.....	د
7- أهداف الدراسة	هـ
8- منهج الدراسة.....	هـ
9- أدوات الدراسة.....	و
10- حدود الدراسة.....	و
11- الدراسات السابقة.....	و
12- هيكل الدراسة.....	ح
الفصل الأول السياسة التجارية الزراعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة [02-65]	

فهـــرس المحتويـــات

تمهيد.....	02
المبحث الأول: الأدوات السعرية للسياسة التجارية.....	03
المطلب الأول :الرسوم الجمركية	03
الفرع الأول:مفهوم الرسوم الجمركية وأنواعها.....	03
الفرع الثاني: آثار الرسوم الجمركية.....	05
المطلب الثاني: الإغراق و آثاره.....	16
الفرع الأول: مفهوم الإغراق وأنواعه.....	17
الفرع الثاني: آثار الإغراق.....	19
المطلب الثالث: الإعانات وآثارها.....	20
الفرع الأول: مفهوم الإعانات.....	20
الفرع الثاني: آثار الإعانات.....	21
المطلب الرابع: الرقابة على سعر الصرف.....	27
الفرع الأول:مفهوم وتطور الرقابة على الصرف الأجنبي.....	28
الفرع الثاني:وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي.....	29
المبحث الثاني: الأدوات الكمية و التنظيمية للسياسة التجارية	32
المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة التجارية.....	32
الفرع الأول: نظام الحصص.....	33
الفرع الثاني: آثار حصص الاستيراد في حالة الدولة الكبيرة.....	35
الفرع الثالث: الحظر والمنع.....	38
المطلب الثاني: الأساليب التنظيمية للسياسة التجارية.....	39
الفرع الأول: المعاهدات والإتفاقات التجارية.....	39
الفرع الثاني: اتفاقات الدفع.....	39
الفرع الثالث: الحماية الادارية.....	40
الفرع الرابع: قواعد المنشأ.....	41
الفرع الخامس:معايير الصحة و البيئة والسلامة.....	42

المبحث الثالث: اتفاق الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة	42
المطلب الأول: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة	42
الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.....	42
الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.....	47
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة.....	49
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي.....	49
الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة.....	50
المطلب الثالث: الملف الزراعي في ظل مفاوضات التجارة العالمية.....	55
الفرع الأول: النفاذ إلى الأسواق.....	55
الفرع الثاني: الدعم المحلي.....	56
الفرع الثالث: دعم الصادرات.....	59
الفرع الرابع: تطور الدعم في إطار المنظمة العالمية للتجارة.....	62
خلاصة الفصل.....	65
الفصل الثاني: السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي[67-135]	
تمهيد.....	67
المبحث الأول: مميزات القطاع الزراعي للاتحاد الأوربي	68
المطلب الأول: تنظيم المزارع في الاتحاد الأوربـــي.....	68
الفرع الأول: أهمية الزراعة في الاتحاد الأوربي.....	68
الفرع الثاني: المزارع العائلية.....	71
الفرع الثالث:العمالة الزراعية.....	75
المطلب الثاني: أهم المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوربي.....	76
الفرع الأول: إنتاج الحبوب.....	76
الفرع الثاني: اللحوم و المواشي.....	79
الفرع الثالث: الحليب ومشتقاته.....	80

فهـــرس المحتويـــات

الفرع الرابع:انتاج الخضر والفواكه.....	83
المطلب الثالث: مكانة الاتحاد الأوربي في التجارة الزراعية العالمية.....	85
الفرع الأول: مكانة الاتحاد الأوربي بين أهم المصدرين الزراعيين في العالم.....	85
الفرع الثاني: مكانة الاتحاد الأوربي بين أهم المستوردين الزراعيين في العالم.....	87
المبحث الثاني: السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي.....	88
المطلب الأول: ملامح السياسة الزراعية المشتركة وتمويلها.....	88
المطلب الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية من 1968-1992.....	91
الفرع الأول: إصلاحات 1968.....	91
الفرع الثاني: إصلاح ماك شاري1992.....	93
المطلب الثالث: جدول أعمال2000،2003،2004.....	94
الفرع الأول: جدول أعمال 2000.....	94
الفرع الثاني: مراجعة منتصف المدة2003.....	97
الفرع الثالث: متابعة الإصلاح في 2004.....	99
الفرع الرابع: السياسة الزراعية العامة وتوسع الإتحاد الأوربي.....	100
المطلب الرابع: التطورات في السياسات الزراعية العامة عام2005 و2006.....	102
الفرع الأول: التطورات في السياسات الزراعية العامة عام2005	102
الفرع الثاني: التطورات في السياسات الزراعية العامة عام 2006.....	103
الفرع الثالث: إصلاح 2014-2020.....	106
المبحث الثالث: السياسة التجارية مع الدول النامية.....	109
المطلب الأول: السياسة التجارية مع دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيك.....	110
الفرع الأول: اتفاقيات لومي.....	110
الفرع الثاني: تقييم اتفاقيات لومي.....	113

المطلب الثاني: السياسة التجارية في ظل الشراكة الاورومتوسطية.....	115
الفرع الأول:الاتفاقيات التفضيلية مع الدول المتوسطية.....	115
الفرع الثاني:اتفاق الشراكة الاورومتسطية.....	118
المبحث الرابع: السياسة التجارية للحبوب.....	125
المطلب الأول: التدخل الحكومي.....	126
المطلب الثاني: سياسة الصادرات والواردات للحبوب.....	127
الفرع الأول: سياسة الواردات.....	127
الفرع الثاني: سياسة الصادرات.....	132
الفرع الثالث: إجراءات استثنائية.....	133
خلاصة الفصل.....	135
الفصل الثالث: انعكاس السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي على تجارة القمح الاوروجزائرية [137-195]	
تمهيد.....	137
المبحث الأول: إنتاج الحبوب في ظل السياسة الزراعية لاقتصاد السوق.....	138
المطلب الأول: برنامج التكييف الهيكلي وانعكاسه على القطاع الزراعي	138
الفرع الأول: برنامج التكييف الهيكلي.....	138
الفرع الثاني :انعكاس برنامج التكييف الهيكلي على بعض مؤشرات القطاع الزراعي.....	140
المطلب الثاني:المخطط الوطني للتنمية الفلاحي وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.....	142
الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2009).....	142
الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2009-2014).....	146
المطلب الثالث: آثار السياسة الزراعية على القطاع الزراعي الجزائري في مجال الحبوب.....	149

فهـــرس المحتويـــات

الفرع الأول: تدعيم تكثيف إنتاج الحبـوب ضمن صناديق تمويل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية	149
الفرع الثاني: تطور مساحة و إنتاج وإنتاجية الحبوب في الجزائـــر	152
الفرع الثالث: انعكاس السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في محصول الحبوب.....	156
المبحث الثاني : التجـارة الزراعية في ظل الشراكـــة الاوروجـزائريـــــة	157
المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الاوروجزائرية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976	158
الفرع الأول: مسار المفاوضات في إطار اتفاقية التعاون.....	158
الفرع الثاني: البروتوكـولات الماليـة في إطار اتفاقية التعاون.....	159
المطلب الثاني : من التعاون إلى الشراكة.....	160
الفرع الأول: المفاوضات الاوروجزائريـة لاتفاقية الشراكة.....	161
الفرع الثاني : الغلاف المالي في إطار اتفاقية الشراكة.....	163
المطلب الثالث: محتوى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية المتعلق بمنطقة التجارة الحرة	163
الفرع الأول: تبادل السلع المصنعة.....	163
الفرع الثاني : إقامة الشركات والخدمات.....	167
الفرع الثالث: المدفوعات الجارية وتداول ورؤوس الأموال والمنافسة	168
المطلب الرابع: دور السياسة التجارية للاتحاد الأوربي في عرقلة الصادرات الزراعية.....	170
الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية الاوروجزائرية في السلع الزراعية	171
الفرع الثاني: النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز غير الجمركية	172
الفرع الثالث: النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز الجمركية.....	177

فهـــرس المحتويـــات

المبحث الثالث: انعكاس سياسة الاتحاد الأوربي على منتج القمـــــح الجزائري.....	180
المطلب الأول: واقع الاستهلاك والاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائـر.....	180
الفرع الأول: استهلاك القمح في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه.....	180
الفرع الثاني: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في محصول القمح.....	183
المطلب الثاني: مكانة الاتحاد الأوربي في تجارة القمح دوليـا.....	185
الفرع الأول: صادرات حبوب الاتحاد الأوربي	185
الفرع الثاني: تطور صادرات وواردات القمح الأوربي	187
المطلب الثالث: انعكاس سياسة الاتحاد الأوربي التجارية الزراعية على تطور تجارة القمح الاوروجزائريـة.....	188
الفرع الأول: تطور واردات القمح في الجزائـر.....	188
الفرع الثاني: انعكاس سياسة الاتحاد الأوربي على صادرات القمح إلى الجزائـــر	191
خلاصة الفصل.....	195
الخاتمة العامة.....	197
قائمة المراجع.....	204

قائمـــــة الجـداول

رقـــم الجـــدول	العنـــــوان	الصفحـة
02-01	المساحة الزراعية خلال الفترة 2001-2011	69
02-02	تشكيلة المزارع العائلية	72
02-03	الماشية في الاتحاد الاوربي	79
02-04	استخدامات الحليب سنة2013	82
02-05	إنتاج مشتقات الحليب في الاتحاد الأوربي سنة 2013	82
02-06	تعريفة الحبوب في ظل الجات	128
03-01	تطور مؤشرات القطاع الفلاحي	140
03-02	العمالة الإجمالية والزراعية	141
03-03	تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي	141
03-04	تطور مساحة وإنتاجية و إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2003-2014	153
03-05	إنتاج القمح والشعير خلال الفترة 2003-2011	155
03-06	إنتاج وتجارة الحبوب خلال الفترة 2003-2014	156

03-07	قيمة واردات القمح و الشعير خلال الفترة 2000-2011	157
03-08	البروتوكولات المالية خلال الفترة (1978-1996)	160
03-09	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر (2003-2014)	184
03-10	التوزيع الجغرافي لواردات القمح في الجزائر خلال الفترة 2014/2007	190
03-11	صادرات حبوب الاتحاد الأوربي إلى الجزائر (2003-2014)	191
03-12	تطور نسبة القمح من صادرات حبوب الاتحاد الأوربي إلى الجزائر (2003-2014)	193

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	الآثار الإقتصادية للضريبة الجمركية.	05
01-02	أثر الضريبة الجمركية على الرفاهية .	08
01-03	أثر ضريبة الإستيراد في حالة الدولة الكبيرة .	10
01-04	السوق الأمريكية للبن	12
01-05	عرض لانهائي المرونة في حالة الدولة الكبيرة	14
01-06	العبء الضريبي في حالة العرض الأجنبي عديم المرونة	15
01-07	العبء الضريبي في حالة العرض والطلب عديم المرونة	16
01-08	التمثيل البياني لإعانات الإنتاج الوطني	22
01-09	آثار منح التصدير المقدمة من دولة صغيرة	24
01-10	نتائج دعم الصادرات في السوق الواحد في حالة الدولة الكبيرة	26
01-11	آثار حصة الاستيراد في السوق الواحد في الدولة الكبيرة	36

قائـــمة الأشكـــال

02-01	مساهمة الزراعة في الاقتصاد ،مقارنة بين EU-N13 وEU-15	**71**
02-02	تطور عدد المزارع 1975-2010	**73**
02-03	مؤشر المساحة الزراعية لكل مزرعة	**73**
02-04	مؤشر المخرجات الأساسية لكل مزرعة	**74**
02-05	مقارنة لمتوسط حجم المزرعة في مجموعة من الدول	**74**
02-06	العمالة في القطاع الزراعي الأوربي	**76**
02-07	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2007-2013	**77**
02-08	نسبة إنتاج الحبوب حسب الدول سنة 2013	**78**
02-09	إنتاج و توزيع الحليب في الاتحاد الاوربي2013	**81**
02-10	توزيع مساحة زراعة أشجار الفواكه في الاتحاد الأوربي سنة 2012	84
02-11	أهم المصدرين الزراعيين في العالم	86
02-12	حجم الصادرات الزراعية خلال الفترة 1999-2010	86
02-13	أهم الشركاء التجاريين الزراعيين1999- 2010	87
02-14	أهم المستوردين الزراعيين في العالم	88

03-01	هيكل تجارة السلع الزراعية الاوروجزائرية (2007-2014)	171
03-02	صادرات وواردات القمح في الاتحاد الاوربي(2000-2014)	187
03-03	أهم وجهات صادرات القمح الأوربي سنة 2013	188

المقدمة العامة

المقدمـــــــة العامـــــــــة

1) **تمهيد**

مع مطلع القرن الحادي و العشرين ظهر الاتحاد الأوربي كأكبر سوق في العالم وبسبب حجم سوقه و حصته من الواردات العالمية تؤثر سياسته التجارية و بشدة على المنتجين و المزودين بالخدمات في البلدان الأخرى، وحجم أثره الاقتصادي يعني حقا أن الإتحاد الأوربي ذو شأن مهم في التجارة العالمية مما يجعله لاعبا رئيسيا في السيطرة العالمية على التجارة الدولية، ففي منتصف 1980 ظهر كشريك للولايات المتحدة في تشكيل الإدارة العالمية للتجارة، وفي أعقاب جولة الاورغواي أظهر الإتحاد الأوربي طموحاته من خلال المفاوضات حول الخدمات المالية والاتصالات الأساسية والتي أعيد طرحها بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، ومؤخرا برز كمحدد رئيسي لسير المفاوضات المتعددة الأطراف حيث يشارك وبفعالية في تشكيل الضوابط المتعددة الأطراف كما يشترك الآن ضمن مجموعة واسعة من الاتفاقيات الثنائية وهذا يعني أن دور الاتحاد الأوربي في صياغة القواعد التي تحكم التجارة المتعددة الأطراف وتطوير شبكة الإتفاقيات الثنائية والإقليمية له أثر مهم على القواعد التي تحكم التجارة الدولية.

ومن بين أهم المسائل التي دافع عنها الاتحاد الأوربي في ظل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي كانت محل جدل واسع المسألة الزراعية نظرا لما تحتويه سياسته الزراعية المشتركة من دعم داخلي وحماية خارجية، حيث أن الدعم الذي تحظى به صادرات الاتحاد الأوربي الزراعية، و فرنسا على وجه التحديد، تلغى أو تقل آثاره على مستوى المنافسة بين البلدان الصناعية بسبب الأهمية النسبية الممنوحة له داخل كل دولة ، فيما تبقى انعكاساته لها الأثر السيء على مستوى الأسواق الدولية خاصة أسواق الدول النامية .

يعتبر الاتحاد الأوربي من أهم المصدرين للجزائر، ويرتبط معها باتفاقية شراكة تم الاتفاق من خلالها على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية بين الطرفين وفقا لأحكام خمسة بروتوكولات معدة في هذا الصدد في أجل خمسة سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

إن الاتحاد الأوربي أول مصدر للسلع الزراعية للجزائر، حيث دفع محاولة تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية منذ الاستقلال وتراجع الإنتاج الزراعي إلى اعتماد سياسة استيراد مكلفة قصد الوفاء بحاجيات السكان تبوأت مكانة معتبرة ومتنامية في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، ومن هنا تظهر أهمية انعكاسات سياسة التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي على قطاع الزراعة في الجزائر.

2) الإشكاليـــة

يعد الملف الزراعي أهم المسائل التي دافع عنها الإتحاد الأوربي خلال مسار تكوينه و خلال التطورات التجارية العالمية خاصة قيام المنظمة العالمية للتجارة، وقد صمم لها سياسة تجارية خارجية تتناسب مع مستوى طموحاته الداخلية ومع مستوى شركائه التجاريين في السلع الزراعية، و الجزائر تشكل سوقا مهما للسلع الزراعية الأوربية حيث تسيطر صادرات الحبوب والقمح الأوربي على وارداتنا، نظرا لعجز الزراعة الجزائرية تلبية حاجات السكان المتزايدة بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اهم غذاء لسكان الجزائر، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

– ما هي انعكاسات سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية على القطاع الزراعي الجزائري بصفة عامة و وعلى منتوج القمح بصفة خاصة ؟

3) الأسئلة الفرعية

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي من شأنها أن تدعم البحث كما يلي:

1. ماهي السياسة التجارية للاتحاد الأوربي في السلع الزراعية ؟
2. هل حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي من القمح خلال سنوات الدراسة ؟

3. ماهي مكانة الاتحاد الأوربي في قائمة الموردين للجزائر لأهم غذاء استراتيجي ؟

4. ماهو انعكاس سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية على القمح في الجزائر؟

4) الفرضيات

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا نفرض ما يلي:

1. تأخذ السياسة التجارية للاتحاد الأوربي في السلع الزراعية المحافظة على دخل المنتجين وتحسين تنافسية السلع الزراعية في السوق الدولية والمحافظة على المساحات البيئية.
2. عرف إنتاج القمح تطورا ملحوظا في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق لكنه لم يصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
3. الاتحاد الأوربي أهم الموردين للقمح في الجزائر.
4. انعكست سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية على القمح في الجزائر سلبا.

5) مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع الى رغبتنا في معالجته والالمام به اضافة لمجموع المبررات التالية :

- الارتباط التجاري الكبير بين الإتحاد الأوربي و الجزائر واحتلال المبادلات التجارية الزراعية أهمية كبيرة فيها بالنسبة للجزائر و ما ينتج عنها من تبعية غذائية، ومن ثم فإن أي إجراء يقوم به الاتحاد الأوربي يمس تجارة السلع الزراعية من شأنه أن ينعكس على القطاع الزراعي الجزائري
- إن فهم سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية و استيعاب اتجاهاتها يمكننا من الاستفادة منها و إيجاد مداخل للسوق الأوربية فيما يخص منتجاتنا الزراعية .

6) أهمية الدراسة

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة لكونه يشمل أحد أصعب الملفات في التفاوض الدولي الثنائي و المتعدد الأطراف، فالمسألة الزراعية أصبحت تشكل عقبة حقيقية في وجه التوصل إلى إبرام الإتفاقيات التجارية بين مختلف الأطراف في التكتلات الإقليمية و في المنظمة العالمية للتجارة ، و إلى جانب أهمية الموضوع بالنسبة للتفاوض متعدد الأطراف و انعكاساته على باقي مسارات التفاوض ذات الصلة بملفات السلع الصناعية، الخدمات، الاستثمار و التنافسية، فإن له أهمية بالنسبة لقضايا التنمية لقطاعات واسعة داخل البلدان النامية ،منها التنمية الريفية ، الصناعات الغذائية و قطاع التصدير و علاقتها الوثيقة بالاستقرار الاجتماعي و السياسي لهذه البلدان ، كما أصبح لهذا الموضوع أهمية و خطورة لصلته الوثيقة بمواضيع ذات أهمية متزايدة، كمسائل البيئة و المحافظة على الموارد.

إن سياسة الاتحاد الأوربي التجارية الزراعية ذات علاقة وثيقة بسياسات الدعم الزراعي القوية و الناجعة تبلورت أشكالها و صيغها و تطورت مع مرور الوقت تزامنا مع نضج العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية ، كي تصبح مطابقة لمقتضى مبادئ التفاوض متعدد الأطراف و مستندة إلى نظريات التجارة الحرة ، و قد أدت و لا تزال إلى إحداث تشوهات معتبرة في تجارة السلع الزراعية، كما أن لها آثارا مدمرة على العديد من الزراعات المعيشية داخل البلدان النامية و من بينها الجزائر و هنا تبرز أهمية الموضوع حيث شكلت الزراعة منذ الاستقلال موضوعا له أهميته بالنسبة لعالم الريف و الذي كان يشكل خلال العقدين الأولين من الاستقلال، السواد الأعظم من نشاط الجزائريين ، وظلت الزراعة تحتل مكانتها النسبية في سياق الديناميكيات الجديدة التي أطلقتها السياسة الحكومية في مجال التصنيع و البناء القاعدي ، فالزراعة الجزائرية أنيطت بها مهام إشباع الحاجات المحلية من الغذاء والدخول في تشابك قطاعي مع باقي الفروع، فالقطاع الزراعي كان عليه مواجهة تحدي تنامي الاعتماد على

المصادر الخارجية لإشباع الحاجات الغذائية و إثقال ميزان المدفوعات بفعل ذلك و بما أن الاتحاد الأوربي الشريك الأكبر للجزائر فإن أي إجراء زراعي من طرفه ينعكس على القطاع الزراعي الجزائري .

7) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. إبراز الأهمية التجارية للاتحاد الأوربي بالنسبة للجزائر ولا سيما في التجارة الزراعية من خلال معرفة تشكيلة الصادرات و الواردات بين الطرفين و أهم المنتجات الإستراتيجية التي تشكل معظم التجارة الزراعية بينهما .
2. تتبع السياسة التجارية للسلع الزراعية الخاصة بالاتحاد الأوربي الذي يعد من اكبر القوى التفاوضية على مستوى المنظمة العالمية للتجارة و الذي يرمي بثقله عليها و يحدد أهم قواعدها التجارية .
3. إبراز مدى تأثر تجارتنا الزراعية في القمح بالسياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي.

8) منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و اختبار صحة الفرضيات أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل الإحصائيات التي تم جمعها، حيث قمنا بوصف الظاهرة المدروسة وهي السياسة التجارية الزراعية من خلال الفصل الأول للتعريف بأهم أدوات السياسة التجارية والملف الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

وقمنا بتحليل البيانات المجمعة الخاصة بسياسة الاتحاد الأوربي التجارية الزراعية والخاصة بالسياسات الزراعية في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق بالتركيز على منتج القمح أهم غذاء في الجزائر.

كما استخدمنا منهج دراسة الحالة لدراسة انعكاس السياسة التجارية للاتحاد الأوربي على تجارة القمح الاوروجزائرية في إطار الشراكة.

9) أدوات البحث

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث فتعتمد الدراسة على الكتب والمذكرات والملتقيات الوطنية والدولية والمقالات باللغة العربية و الأجنبية المرتبطة بالموضوع و التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية و مراكز البحث ذات الصلة، بالإضافة إلى مواقع الانترنت لتوفير المراجع التي لم نتحصل عليها من المكتبات.

10) حـدود الدراسـة

تركز هذه الدراسة على إجراءات و اتجاهات سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية منذ قيام الاتحاد الأوربي، وعلى انعكاس التحرير التجاري الزراعي على تجارة القمح الجزائري في ظل الشراكة الاوروجزائرية خلال الفترة 2000-2014

11) الدراسـات السابقـة

1-عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية – أي سياسة زراعية للجزائر** -،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007. تناول في دراسته واقع وتحديات الزراعة في العالم ثم تطرق إلى خصائص النشاط الزراعي وآثارها على الأسواق الزراعية كما تناول السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي والسياسة الزراعية الأمريكية ثم أدرج الزراعة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ثم تناول الزراعة الجزائرية من خلال مراحلها المعاصرة و الإشكالات التي تعاني منها الزراعة الجزائرية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إتمام الدعم في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال صيغ أخرى إلى جانب صيغ الدعم المعمول بها

بالإضافة إلى ضرورة اعتمادها على مبدأ التفضيل الوطني وان اقتضى الأمر استعمال الشرط الوقائي لأنها تواجه منافسة شديدة من طرف الاتحاد الأوربي

2-غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، تناولت الدراسة دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر،كما تمت دراسة الاستثمار الزراعي وأهميته في إطار إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وواقعه في الجزائر ومقوماته، كما تعرض للدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والمحلية، بالإضافة إلى أهم الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، ويضم الجانب التطبيقي تحديات القطاع الزراعي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإجراءات حمايته. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر أبدت إرادة قوية في تطوير وترقية الإستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الإقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للإستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسساتي المؤطر له، وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الإقتصادي إلا أنه يبقى الإستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي ضعيفا، مقارنة بحجم الإستثمار في القطاعات الأخرى، بسبب المعوقات التي تحد من تطوره، وأهمها العقار الفلاحي وعقود الفلاحين وارتباطه بالعوامل المناخية التي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية

3-دهينة ماجدولين، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2016-2017. تناولت الدراسة المعالم الرئيسية لإستراتيجية التمويل الزراعي والتمويل الزراعي

وأدرجت الضوابط الدولية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الآليات المبتكرة لتفعيل تمويل القطاع الزراعي وسياسات التمويل الفلاحي في الجزائر وسيناريوهات الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الزراعي من خلال فرع القمح كنموذج للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجوب النظر ي تفعيل صيغ التمويل الإسلامي والتعاوني لما تحققه من موائمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري وسلوكياته، وتجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسة القيمة الزراعية دون إهمال عنصر المرافقة.

4-David Kelch and Mary Anne Normile, **CAP Reform of 2003-04**, United States Department of AgricultureUnited States,2004.

جاءت هذه الدراسة لتوضح أن الاتحاد الأوربي قدم مدفوعات مباشرة الى المزارعين سنة 2003-2004 لتسلم سنة 2007 من أجل تعزيز إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ، حيث تسمح هذه المدفوعات المفصولة 100 بالمئة عن الإنتاج باتخاذ قرارات الإنتاج بناءا على السوق دون تدخل سياسي، والأكثر أهمية أنها تعطي صناع القرار في الاتحاد الأوربي مرونة أكثر على مستوى السياسة المحلية والمفاوضات الزراعية متعددة الأطراف في الوقت الذي انضم إلى الاتحاد 10دول يعتمد اقتصادها على الزراعة. إلا أنها تؤثر بالتجارة الخارجية لان أي تغير بسيط في إنتاج واستهلاك الاتحاد الأوربي يؤدي إلى تغييرات كبيرة نسبيا على مستوى الأسواق العالمية للسلع مثل القمح والشعير والأرز والسكر

12) هيكل البحث

يتضمن هيكل الدراسة ثلاثة فصول جاءت في إطار التقسيم المقترح الذي يتوخى الوصول إلى أهداف البحث و الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية .

الفصل الأول :السياسة التجارية الزراعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث أدرجنا في المبحث الأول الأدوات السعرية للسياسة التجارية ،تطرقنا فيه إلى الأدوات التي تطبق على الأسعار مثل الرسم الجمركي والإغراق والإعانات، الرقابة على سعر الصرف، أما المبحث الثاني فأدرجنا فيه الأدوات الكمية و التنظيمية للسياسة التجارية، الأدوات الكمية مثل نظام الحصص وتراخيص لاستيراد أما الأدوات التنظيمية تتمثل في الاتفاقيات التجارية و التكتلات.

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه اتفاق الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تطرقنا من خلاله إلى التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي ومختلف المؤتمرات الوزارية، وكذلك تناولنا الملف الزراعي وكيف تم معالجته من خلال هذه المنظمة.

الفصل الثاني: السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي، جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث ، أدرجنا في المبحث الأول مميزات القطاع الزراعي الأوربي تطرقنا فيه إلى الملامح التي يتميز بها هذا القطاع واهم منتجاته الزراعية ومكانته في التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي، ملامحها وتمويلها وتطوراتها، أما المبحث الثالث فتناولنا السياسة التجارية مع الدول النامية.أما المبحث الرابع يتضمن السياسة التجارية للحبوب.

الفصل الثالث: انعكاس السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي على تجارة القمح الاوروجزائرية، جاء في هذا الفصل ثلاثة مباحث، الأول يتناول إنتاج الحبوب في ظل السياسة الزراعية لاقتصاد السوق من خلال برنامج التكييف الهيكلي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي والآثار المترتبة على القطاع في مجال الحبوب، أما المبحث الثاني فيندرج فيه التجارة الزراعية في ظل الشراكة الاوروجزائرية، حيث تناولنا فيه تطور العلاقات الاوروجزارية في إطار اتفاق

الشراكة ثم دور سياسة الاتحاد الأوربي التجارية في عرقلة الصادرات الزراعي، أما المبحث الثالث تناولنا فيه تطـــور وانعكاس سياسة الاتحاد الأوربي على منتج القمـــــح الجزائري.

الفصل الأول: السياسة التجارية الزراعية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

تستهدف السياسة التجارية في المقام الأول تحقيق المصلحة الوطنية إلا أن هذه الأخيرة يختلف حولها الإقتصاديون فهناك من يرى أنها تتحقق من خلال الحرية الإقتصادية أي عدم تدخل الدولة في توجيه النشاط التجاري مستندين في ذلك إلى مجموعة من الحجج التي تدعم موقفهم ،وهناك من يرى أن هذه المصلحة تتحقق من خلال تقييد التجارة الخارجية استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها حماية الصناعة الوطنية الناشئة ،إلا أن المزج بين هذين الموقفين هو السائد في أغلب الأحوال ، وخاصة مع بروز منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن اتفاقية الجات حيث أصبحت السياسة التجارية تسير باتجاه التحرير لكن بصفة تدريجية مع الأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول الأعضاء ، أي يسمح باستخدام بعض القيود التجارية، قسمنا هذه القيود في هذا الفصل إلى قسمين، الأول هو الأدوات السعرية للسياسة التجارية و التي تتمثل في الرسوم الجمركية و نظام الإغراق و الإعانات و نظام الرقابة على الصرف. أما القسم الثاني فهو الأدوات الكمية والتنظيمية للسياسة التجارية و التي تتمثل في الحصص والمنع أو الحظر والاتفاقات التجارية و اتفاقات الدفع والحماية الإدارية ومعايير الصحة و السلامة البيئية وقواعد المنشأ. كما تطرقنا لاتفاق الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة والذي يعتبر اهم الملفات الشائكة في تاريخ المفاوضات

المبحث الأول: الأدوات السعرية للسياسة التجارية

تعتمد الدول في تنظيم تجارتها الخارجية في ظل الحماية على مجموعة من الأدوات التي تستخدمها في عملية التحكم في الصادرات والواردات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا بغرض توفير وسائل التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات ومن ثم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والأدوات السعرية التي تشكل موضوع هذا المبحث من أهم هذه الأدوات التي من شأنها أن تؤثر على أسعار كل من الواردات والصادرات في عمليات التبادل الدولي، وهي بدورها تتكون من الأدوات التالية: الرسوم الجمركية، سياسة الإغراق ، الإعانات ، نظام الرقابة على الصرف الأجنبي.

المطلب الأول :الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل السعرية المستخدمة لتنظيم التجارية الخارجية و في ما يلي نتعرضإلى مفهومها و أنواعها و آثارها .

الفرع الأول : مفهوم الرسوم الجمركية و أنواعها

أولا :مفهومها :هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة ، دخولا في حالة الواردات و خروجا في حالة الصادرات ، و الغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم[1]و يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية [2].

ثانيا: أنواعها :يمكن التفرقة بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم و هناك الرسوم الإسمية و الرسوم الفعالة .

---

[1]- محمود يونس ،**اقتصاديات دولية** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007، ص:124

[2]-زينب حسين عوض الله ،**الإقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ،الإسكندرية ،1999،ص:297.

1/من حيث كيفية تقدير الرسم : تميز الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار على أساس كيفية تقدير الرسم ،فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ،سميت رسوما قيمية، أما إذا قدرت بمبلغ معين عن كل نوع من أنواع السلع – على أساس العدد أو الوزن مثلا- سميت رسوما نوعية ،و بالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة[1]، و قد تفرض التعريفة الجمركية بطريقة مركبة بمعنى يستخدم السعر القيمي أو النسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا[2].

2-2/من حيث الهدف من فرض الرسم :نميز بين الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار حسب الهدف من فرض الرسمحيث نجد الرسوم المالية و التي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة ، و الرسوم الحمائية التي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية[3].

3/الرسوم الإسمية و الرسوم الفعالة : عندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة إسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية فإن معدل التعريفة الإسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الإسمي للصناعة المنافسة للواردات و يقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:

$$f = t - ar/1 - a$$

حيث ان:f =معدل الحماية الفعال.

T=معدل التعريفة الجمركية الإسمي على السلعة النهائية .

a= نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.

---

[1]-محمود يونس ،مرجع سابق ، ص:124.

[2]-سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ،**الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2004-2005 ص:182.

[3]- زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ،ص:297.

r= معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.

الفرع الثاني : آثار الرسوم الجمركية

عند دراسة أثر الرسوم الجمركية فإننا يجب أن نميز بين حالة الدولة الصغيرة و حالة الدولة الكبيرة نظرا لاختلاف تأثيرهما على الأسعار الدولية.

الشكل رقم 01-01:الآثارالإقتصادية للضريبة الجمركية.

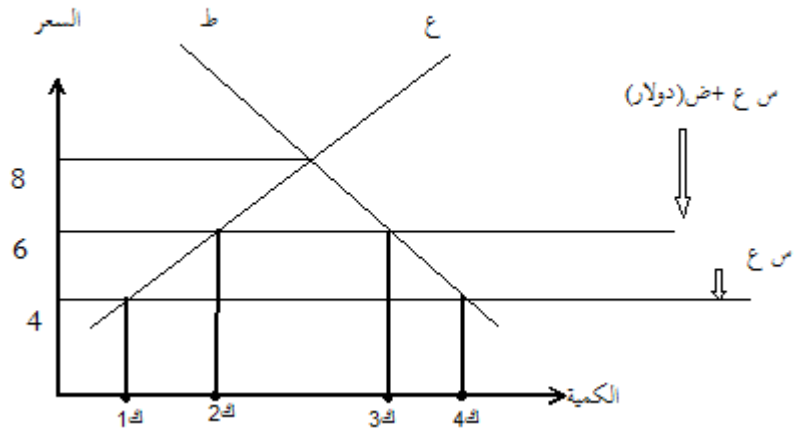

المصدر:ايمان عطية ناصف،مبادئ الاقتصاد الدولي،دارالجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2008،ص:145

في حالة الدولة الصغيرة :في الشكل الموالي و باستخدام التحليل الجزئي سنحاول أن نبين دور الضريبة الجمركية في توليد الإيرادات و حماية المنتجين ،و ذلك بافتراض وجود دولتين و سيادة ظروف المنافسة الكاملة في سوق السلعة .و يوضح الشكل ما يلي:

1-المنحنيان ط ،ع يعبران عن الطلب و العرض المحلي في الدولة (ص) الصغيرة نسبيا بمعنى أن الكميات المطلوبة من جانبها في السوق العالمي صغيرة و من ثم لا تستطيع أن تؤثر على السعر العالمي إذا تغيرت الكمية المطلوبة منها ارتفاعا أو انخفاضا .

2-منحنى العرض العالمي قبل فرض الضريبة الجمركية يمثل بالمنحنى (ع ح) و هو منحنى لا نهائي المرونة بمعنى أن الصناعة الأجنبية يمكنها إمداد الدولة (ص) بأي كمية ترغب في الحصول عليها من السلعة (س) بالسعر العالمي السائد (س ع) حيث تكون الدولة الأجنبية على استعداد لبيع أي كمية ترغب فيها الدولة (ص)من السلعة (س) بسعر= 4 دولار للوحدة ، و بطبيعة الحال فإن المنتجين المحليين لا يمكنهم بيع إنتاجهم من هذه السلعة محليا بسعر يزيد عن 4 دولار للوحدة ، لأن رفعهم للسعر عن هذا الحد يؤدي إلى تحويل طلبهم على هذه السلعة إلى السلعة الأجنبية المستوردة من الخارج و يعني هذا أن السعر المحلي في ظروف الحرية التجارية لا بد و أن يساوي 4دولار للوحدة.

3-إذا قامت الدولة بفرض ضريبة جمركية نوعية =2 دولار على كل وحدة فإن سعر السلعة سيرتفع محليا إلى 6 دولار ،و عند هذا السعر الجديد نجد أن :

-الإنتاج المحلي للسلعة يزيد من ك1 إلى ك2

-الإستهلاك المحلي إنخفض من ك4 إلى ك3

-الإستيراد من السلعة سوف ينخفض من ك1ك4إلى ك2ك3.

*و يعني ما سبق أن فرض الضريبة الجمركية سوف يؤدي إلى:

-ارتفاع سعر السلعة المستوردة من الخارج (والمنتجة محليا)بمقدار يعادل الضريبة الجمركية .

-زيادة الإنتاج المحلي من السلع البديلة للواردات نتيجة لإمكانية بيع السلعة بسعر أعلى

-انخفاض الإستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع سعر السلعة .

-انخفاض الإستيراد .

-تحصل الدولة على إيرادات جمركية تساوي حجم الإستيراد مضروب في مقدار الضريبة الجمركية

-في بعض الحالات إذا رغبت الدولة في منع دخول السلعة إلى الدولة سوف تقوم بفرض ضريبة جمركية ترفع سعر السلعة المستوردة بمقدار يعادل الفرق بين سعر السلعة الحرة في السوق العالمي و السعر المحلي في حالة عدم وجود تجارة خارجية، و تسمى الضريبة الجمركية هنا بالضريبة المانعة و الدولة لن تحصل على إيرادات جمركية فالهدف من الضريبة في هذه الحالة يكون هدف حمائي أي يفرض بغرض حماية الصناعة المحلية من منافسة الواردات الأجنبية.[1]

ومن أجل إظهار أثر الضريبة الجمركية على مستوى الرفاه في الدولة لابد من الإشارة إلى مفهوم فائض المستهلك و فائض المنتج:

- فائض المستهلك: يمكن تعريف فائض المستهلك على أنه الفرق بين المبلغ الذي يرغب المستهلكون في دفعه و المبلغ الذي يدفعونه فعلا من أجل اقتناء سلعة ما.
- فائض المنتج: يعرف فائض المنتج على وجه التحديد بالفرق بين ما يتقاضاه المنتجون بالفعل و الحد الأدنى الذي يقبلون به [2] للتخلي عن سلعتهم.

- و باستخدام فكرة فائض المستهلكين و المنتجين يمكن تحديد أثر الضريبة الجمركية على الرفاهية باستخدام الشكل الموالي :

[1]-إيمان عطية ناصف ،**مبادئ الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2008،ص ص:145-148.

[2]- جون هدسون ، مارك هرندر ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور محمد علي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار المريخ الرياض، 1983 ، ص:418

الشكل رقم 02-01 : أثر الضريبة الجمركية على الرفاهية .

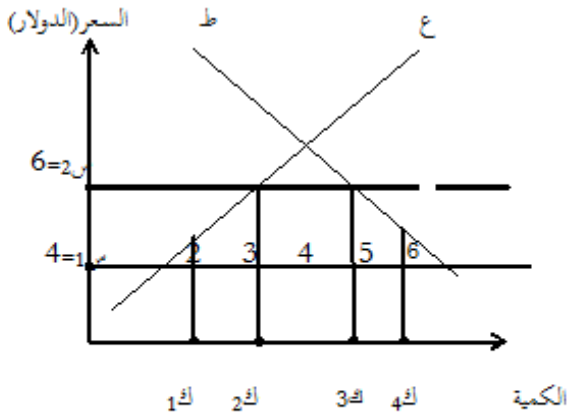

المصدر :إيمان عطية ناصف ،مرجع سابق ،ص:153.

و يلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

1-في حالة التجارة الحرة (قبل فرض الضريبة) يسود السعر س1=4 دولار للوحدة و عند هذا السعر يكون فائض المستهلكين مساوي للمساحات (2-3-4-5-6).

2-بعد فرض الضريبة الجمركية حيث يسود السعر س2=6 دولار يصبح فائض المستهلك يساوي المساحة رقم (6) و يعني ذلك انخفاض فائض المستهلكين بمقدار المساحة (5-4-3-2) نتيجة فرض الضريبة الجمركية .

3-فائض المنتجين قبل فرض الضريبة الجمركية يمثل بالمساحة رقم (1).

4-بعد فرض الضريبة الجمركية يصبح فائض المنتجين مساوي للمساحة (1-2) اي يزيد فائض المنتجين بمقدار المساحة رقم (2) و يعني ذلك أن جزء من الخسارة في فائض المستهلكين تحولت إلى زيادة في فائض المنتجين و هذا يعني أيضا أن الزيادة في رفاهية المنتجين أتت من خلال نقص رفاهية المستهلكين

5-نتيجة لفرض الضريبة الجمركية حصلت الدولة على إيرادات جمركية تعادل (الإستيراد في الرسم الجمركي) أي (ك2ك3) مضروبة في مقدار الرسم النوعي على السلعة =2دولار و هي تعادل المساحة رقم (4) و هي تمثل أيضا جزء من خسارة المستهلكين ، و هذا يعني أن الزيادة في إيرادات الحكومة أتت على حساب المستهلكين نتيجة

لدفعهم ثمن أعلى للسلعة و يطلق على هذا الأثر بأثر الإيراد حيث تحول هذا الإيراد من قيمة ما يدفعه المستهلكون إلى الدولة تقوم بتحصيلها من جانب المنتجين الأجانب ، بافتراض أن الدولة ستقوم باستخدام هذه الإيرادات لمصلحة المستهلكين (تمويل مشروعات عامة أو تخفيض في الضرائب) فإن المستهلكين أو المجتمع ككل سوف يستفيد من هذه الإيرادات ، و لذلك يمكن أيضا اعتبار أن المنطقة رقم (4) عبارة عن عملية تحويل من فائض المستهلكين إلا أنها تحولت لمصلحتهم أو لمصلحة المجتمع ككل مرة أخرى [1]،و هذا يعني أن الخسارة في فائض المستهلك قد تحولت لصالح الدولة و المنتجين متمثلة في أثر الإيراد و أثر الإنتاج (المساحة 2 و4) مما يعني أن هناك خسارة لم تتحول لصالح أي طرف و المتمثلة في المساحة(3) و(5) و يطلق عليها تكلفة الحماية .

-نستنتج مما سبق ان فرض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع يؤدي إلى إعادة توزيع الرفاهية الإقتصادية من المستهلكين إلى المنتجين المحليين و الحكومة إلا ان ما تحصل عليه الدولة و المنتجين المحليين أقل مما يخسره المستهلكون ،و هذا يعني خسارة في المجتمع ككل نتيجة لفرض الرسوم الجمركية بالإضافة إلى تكاليف أخرى تتمثل في تكاليف تمويل دائرة الجمارك و الفصل في النزاعات الجمركية و غيرها مما يتعلق بموضوع نفقات الجمارك و التي من الممكن الإستفادة منها في مشاريع أكثر إنتاجية.

2-في حالة الدولة الكبيرة:نفترض وجود دولتين ، دولة كبيرة جدا ودولة أخرى صغيرة حيث الدولة الكبيرة جدا هي الولايات المتحدة الأمريكية و الدولة الصغيرة هي الجزائر و الدولتان تستهلكان سلعة معينة هي الاسمنت وسيتم توضيح الكميات المنتجة في كلا الدولتين من خلال الرسم التالي :

[1]-إيمان عطية ناصف ،مرجع سابق ،ص:153-154.

الشكل رقم 03-01: أثر ضريبة الإستيراد في حالة الدولة الكبيرة .

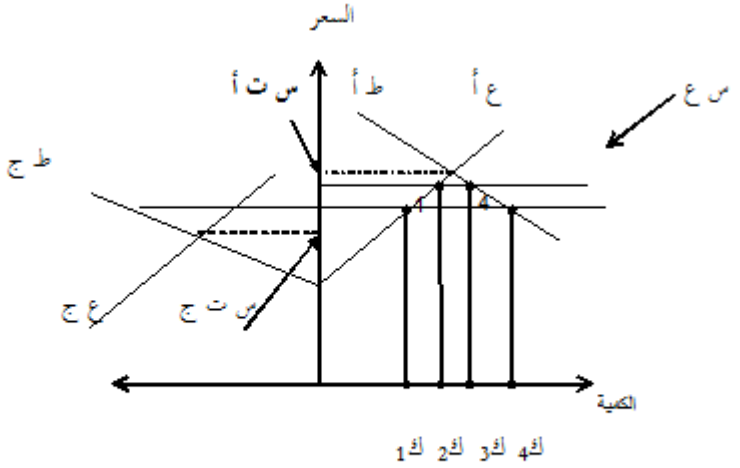

المصدر : حسام داود وآخرون ،**التجارة الخارجية** ، دار صفاء ، عمان ، 2001، ص: 79

حيث يمثل الشكل(ع أ) منحى العرض الأمريكي من سلعة الاسمنت و(ط أ) منحى الطلب الأمريكي من هذه السلعة و يمثل المنحى (ع ج) منحى العرض الجزائري من سلعة الاسمنت و المنحى (ط ج) منحى الطلب الجزائري من هذه السلعة .

نلاحظ أن السعر التوازني (س ت) للاسمنت في أمريكا هو مرتفع جدا بالمقارنة مع السعر التوازني (س ت) في الجزائر.وبالتالي سوف يكون في مصلحة أمريكا استيراد هذه السلعة من الجزائر ، وبالتالي سوف يتدفق الاسمنت الجزائري إلى الأسواق الأمريكية بكثافة ويستمر هذا التدفق طالما أن السعر في الجزائر هو اقل من السعر الدولي (س ع).

فإذا قامت أمريكا الآن بفرض ضريبة استيراد بمقدار (ض) فان سعر السلعة المصدرة إليها من الجزائر سيصبح (س ج+ض) وبما أن أمريكا هي دولة كبيرة جدا و الجزائر دولة صغيرة فان فرض هذه الضريبة –سوف يقلل من المستوردات الأمريكية من هذه السلعة وبما أن أمريكا مستوردة كبيرة لهذه السلعة فان تخفيض طلبها على هذه السلعة سوف يؤدي إلى انخفاض السعر العالمي للإسمنت ومن الجدير بالذكر أن السعر في أمريكا لن يرتفع بمقدار الضريبة

(ض) ولكن اقل من ذلك والسبب في ذلك هو انخفاض السعر الدولي ، أي أن ضريبة الاستيراد (ض) سوف يتحمل جزء من عبئها المستهلك الأمريكي و الجزء الآخر المصدر الجزائري ، حيث أن ضريبة الاستيراد سيتحملها المستهلك الأمريكي على شكل ارتفاع في الأسعار وبالتالي انخفاض في الكميات المطلوبة أما المصدر الجزائري فإنه سوف يتحمل اثر الضريبة (ض) التي فرضتها أمريكا على شكل انخفاض في أرباحه بسبب انخفاض السعر الدولي للاسمنت.

كما أن فرض ضريبة الاستيراد من قبل أمريكا يؤدي إلى تشجيع المنتجين الأمريكيين على زيادة إنتاجهم وبالتالي تحقيق من جراء فرض ضريبة استيراد على الاسمنت الجزائري، كما أن الحكومة الأمريكية سوف تحقق مكاسب من جراء فرض ضريبة استيراد على الاسمنت الجزائري المستورد وبالتالي سوف تزداد إيرادات الحكومة الأمريكية ويمكن تلخيص مكاسب فرض ضريبة استيراد من قبل الدولة الكبيرة كما يلي :

- تزداد إيرادات الدولة المستوردة بمقدار (ض) مضروبة في ربح الوحدة الواحدة .
- تزداد خسائر المستهلكين المحليين الأمريكيين بمقدار (ك3ك4) وهو يمثل كمية الانخفاض في الاستهلاك .
- تزداد خسائر المصدرين الجزائريين بمقدار الفرق بين ك1ك4-ك2ك3 مضروبة في مقدار الانخفاض في سعر الوحدة الواحدة (المساحة1+4) ولابد من التأكيد أن الدولة الكبيرة الحجم هي صانعة للسعر الدولي سواء كانت مستوردة للسلع أو مصدرة لها[1]

و لتوضيح أثر التعرفة الجمركية في حالة الدولة الكبيرة نفرض المثال التالي:

أن الولايات المتحدة تفرض رسوما جمركية على وارداتها من البن و هذا يترتب عليه ارتفاع الأسعار الأمريكية للبن ،فيقوم المستهلكون بتخفيض استهلاكهم منه و لكن في هذه الحالة نجد أن ارتفاع الأسعار حدث قي بلد مشتر

[1]- حسام داود وآخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار صفاء ، عمان ،2001، ص ص80-81.(بتصرف)

رئيسي للبن في السوق العالمية الأمر الذي يعني تخفيض أسعار البن ، مما يجبر الدول المصدرة على تحمل جزء من الرسوم الجمركية

الشكل رقم01-04:السوق الأمريكية للبن

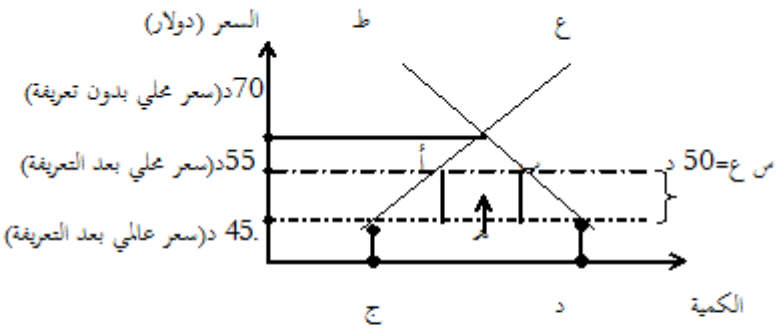

المصدر: مورد خاي كريانين ،ترجمة :محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية ،**الاقتصاد الدولي**،دارالمريخ الرياض ، 2007،ص :98.

يشرح الشكل السابق سوق الولايات المتحدة للبن حيث يمثل المنحنيان ط ،ع الطلب و العرض المحليين عند المستوى التوازني ت و في ظل عدم وجود تجارة فإن السعر المحلي يتحدد عند 70 دولار للطن و عند سعر عالمي (س ع)مقداره 50 دولار للطن يكون مقدار الواردات في ظل حرية التجارة (و ي) و يترتب على رسوم جمركية مقدارها 10 دولار للطن انخفاض الاستهلاك المحلي و لكن نظرا لأن الولايات المتحدة مشتر رئيسي للبن فإن الأسعار العالمية له سوف تنخفض الى 45 دولار للطن و تكون الإيرادات من الرسوم الجمركية مساوية ل 10دولار مضروبة في مقدار الواردات من البن وهي (ا ب) أو المساحة (هـ) ولذا فإن نصف الرسوم الجمركية فقط تدفع من قبل المستهلك المحلي في حين أن المصدر الأجنبي يمول النصف الآخر .

وفي هذه الحالة فإن سعر البن للمستهلك الأمريكي ارتفع بمقدار 5دولار من 50دولار إلى 55 دولار بعد فرض الرسوم الجمركية و لكن من ال 55دولار هذه تحصل الحكومة الأمريكية فقط على 10 دولار و من ثم فإن السعر

الذي يدفع من قبل الحكومة ككل ينخفض بمقدار 5 دولار من 50دولار في ظل حرية التجارة إلى 45 دولار بعد فرض الرسوم الجمركية ، في حين أن المستهلك يدفع 5دولار أعلى مما كان يدفعه قبل فرض الرسوم (55دولار للطن ، أما الدولة ككل فتدفع 5دولار أقل (45دولار للطن)وبعبارة أخرى ترتب غلى فرض رسوم جمركية انخفاض سعر البن المستورد بمقدار 5دولار أما فيما يتعلق بشروط التبادل التجاري فقد تحسنت وهو مايعني بدوره تدهور شروط التبادل التجاري للبلد المصدر[1].

و لتحديد صافي التغيير في الرفاه الاقتصادي للدولة التي تفرض الرسوم الجمركية يتوجب مقارنة المكاسب الناتجة عن تحسن معدل التبادل الدولي مقابل خسائر الإنتاج و الاستهلاك المرتبطة بالجمارك و لذلك ينبغي على صانعي السياسة في حالة البلد الكبير تحديد مستوى الجمارك الذي يعظم الربح الناتج عن تحسن معدل التبادل الدولي مقابل الخسارة في مستوى الرفاه الناتجة عن نقصان حجم التجارة و يطلق على هذا المستوى من الجمارك بالجمارك المثلى ،وتقع ما بين معدل الجمارك الذي يساوي صفرا و بين معدل الجمارك المانعة ،فإذا كان معدل الجمارك عاليا إلى درجة وقف عملية الواردات فلن يكون هناك أي إيراد جمركي و بالتالي لن يكون هناك أثر لمعدل التبادل الدولي أما إذا كان معدل الجمارك صفرا فلن تنخفض أسعار الواردات و لن تجمع أيإيرادات جمركية و بالتالي لن يتأثر معدل التبادل[2]

ولكن إلى أي مدى سوف ينتقل العبء الضريبي إلى الدولة المصدرة وكم هي قيمة الارتفاع في السعر في الدولة المستوردة بعد فرض ضريبة استيراد بمقدار(ت) .

[1]- مورد خايكريانين ،ترجمة :محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، **الاقتصاد الدولي**، دار المريخ ، الرياض ، 2007،ص ص:98-99.

[2]-جون هدسون ، مارك هرندر ، مرجع سابق ، ص:418.

إن توزيع العبء الضريبي و إمكانية نقله يعتمد على المرونة في كل من الدولة المستوردة و الدولة المصدرة ، وسوف نفرض هنا حالات مختلفة لمرونة العرض و الطلب في كل من الدولتين المستوردة و المصدرة [1]:

الحالة الأولى :إذا كان العرض في الدولة المصدرة لا نهائي المرونة وهنا يعني أن السعر في الجزائر ثابت مهما تغيرت الكميات المطلوبة ، وبالتالي فان قيام أمريكا بفرض ضريبة بمقدار (ت) السعر في أمريكا سوف يرتفع بكامل قيمة الضريبة لان ذلك لن يؤثر على الدولة المصدرة و بالتالي ستبقى الأسعار في الجزائر ثابتة حتى ولو انخفضت الكميات المصدرة إلى أمريكا و الرسم التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم05 –01: عرض لانهائي المرونة في حالة الدولة الكبيرة

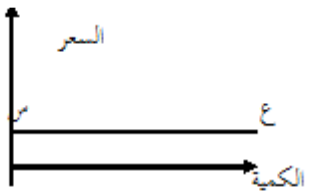

المصدر :حسام داود و آخرون ،مرجع سابق ،ص:82.

يمثل (ع) منحى العرض في الدولة المصدرة وهو ثابت عند السعر (س)

الحالة الثانية : إذا كان عرض الدولة المصدرة عديم المرونة وفي هذه الحالة فان المنتجين في الدولة المصدرة لن يغرو من الكميات المنتجة و المصدرة مهما انخفضت الأسعار وبالتالي فان قيام أمريكا بفرض ضريبة بمقدار(ت) سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار في الدولة المصدرة بكامل قيمة الضريبة و الشكل التالي يوضح ذلك :

[1]– حسام داود و آخرون ،مرجع سابق(بتصرف) ،ص ص:81-84.

الشكل رقم 06-01:العبء الضريبي في حالة العرض الأجنبي عديم المرونة

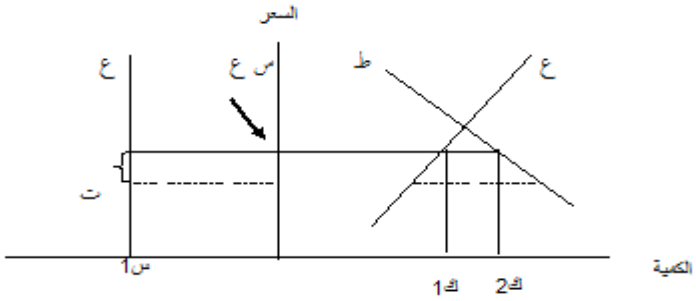

المصدر بحسام داود و آخرون ،مرجع سابق ،ص:82.

كما بينا في هذه الحالة فان العرض في الدولة المصدرة (الجزائر) عديم المرونة أي انه ثابت مهما اختلفت الأسعار وبالتالي سوف يعرض المنتج الأمريكي الكمية ك1عند السعر (س ع) والطلب الأمريكي عند هذا السعر هو ك2 ، لذلك سوف تقوم أمريكا باستيراد الكمية (ك1ك2) من الجزائر عند السعر الدولي (س ع)

إذا قامت أمريكا بفرض ضريبة استيراد على السلع المستوردة من الجزائر بمقدار (ت) فان المنتجين الجزائريين غير راغبين بتخفيض الكميات المصدرة إلى أمريكا، و بالتالي سوف يتحملون كامل عبء ضريبة الاستيراد التي فرضتها أمريكا،وبالتالي سوف ينخفض السعر في الجزائر إلى س1 ومنه تزداد إيرادات الحكومة الأمريكية بنفس الخسارة التي سوف يتعرض لها المنتجون في الجزائر .

وكنتيجة لذلك سوف يعترض المنتجون الأمريكيون لان ضريبة الاستيراد لم توفر الحماية للمنتجات المحلية لذلك قد تلجا الحكومة الأمريكية إلى فرض سياسة تحديد كمي للمستوردات حماية لمنتجيها .

الحالة الثالثة:

إذا كان العرض في الدولة المصدرة عديم المرونة والطلب والعرض في الدولة المستوردة عديم المرونة أي أن الكمية المنتجة و التي ترغب الدولة المصدرة بإنتاجها وتصديرها هي ثابتة مهما تغيرت الأسعار ، كما أن

عدم مرونة العرض و الطلب في الدولة المستوردة يعود إلى أهمية السلعة وضرورتها وعدم الاستغناء عنها وعدم تغير الكميات المطلوبة مهما تغيرت الأسعار ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل :

الشكل رقم07-01: العبء الضريبي في حالة العرض والطلب عديم المرونة

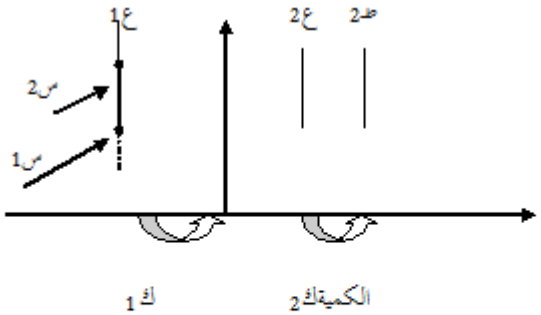

المصدر :حسام داود آخرون ،مرجع سابق ،ص: 83.

نلاحظ أن منحى العرض في الدولة المصدرة ع1 هو خط عمودي على المحور السيني وهذا يشير إلى عدم مرونة العرض في الدولة المصدرة ونلاحظ أن منحى العرض و الطلب ع2 وط2في الدولة المستوردة هي عمودية على المحور السيني أيضا بسبب أهمية هذه السلعة للمستهلكين في الدولة المستوردة و الكمية ك1 التي يرغب المصدرون ببيعها هي ك2 التي يرغب المستوردون بشرائها ، وبالتالي فان ارتفاع الأسعار في الدولة المصدرة سوف يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية من قبل المنتجين في الدولة المصدرة نظرا لان الكميات المطلوبة في الدولة المستوردة لن تتغير وبالتالي فان الدولة المصدرة ستحقق مكاسب من جراء ارتفاع السعر من س1إلىس2مضروبة في ك وهذه الأرباح هي أرباح غير عادية نظرا لان المنتجين في الدولة المصدرة يحققون أرباحا عادية عند السعر س1 أما المسافة من س1إلىس2 فهي أرباح غير عادية

المطلب الثاني: الإغراق و آثاره

يعد الإغراق من الأدوات السعرية للسياسة التجارية وفيما يلي مفهومه و أنواعه و آثاره

الفرع الأول : مفهوم الإغراق و أنواعه:

أولا:مفهومه:هو بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي فهو إذن نظام البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة و الآخر منخفض في السوق الخارجي[1].

و يعرف على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية[2].

و تكون السلعة في حالة إغراق إذا قام طرف متعاقد ببيعها إلى بلد متعاقد آخر بأقل من قيمتها الإعتيادية أو إذا كان سعر السلعة المصدرة أقل في أسواق البلد المصدر أو أن يصبح سعر التصدير أقل من تكلفة الإنتاج في بلد المنشأة مضافا إليها تكلفة البيع و الأرباح المعتادة و ما يوازي فروقات العلاوات الممنوحة بسبب شروط البيع أو الضريبة[3].

و يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الإغراق يعتمد في تعريفه على تكاليف الإنتاج و سعر السلعة في السوق المستورد.

ثانيا:أنواعه :

1/الإغراق الدائم : وهو أن يبيع المنتج السلع الذي ينتجها بسعر محدد في داخل بلده و بسعر آخر منخفض عنه في الأسواق الخارجية ،و يستطيع المنتج أن يعظم ربحه حينما تتساوى النفقة الحدية مع الإيرادات الحدية للمنتج في الأسواق المختلفة التي يبيع فيها انتاجه ،و ترتبط حالة تعظيم الربح بمرونة الطلب في الأسواق المختلفة ، فيتحمل

---

[1]-مجدي محمود شهاب ،**الإقتصاد الدولي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996، ص:151.

[2]-عبد الرشيد بن ديب ،**تنظيم و تطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر–**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،تخصص التسيير ،جامعة الجزائر، 2002-2003ص:148.

[3]-محمد محمدالغزالي ، **مشكلة الإغراق** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2007،ص:21 .

المستهلك في بلد المنتج سعرا مرتفعا نسبيا لأن مرونة الطلب منخفضة نسبيا بينما يتمتع المستهلك الأجنبي بسعر منخفض نسبيا لأن مرونة الطلب مرتفعة نسبيا نظرا لوجود سلع بديلة لهذه السلعة ،و تنجح هذه السياسة القائمة على التمييز السعري بين الأسواق المختلفة طالما أنه من غير الممكن تحقيق أرباح بإعادة تصدير السلعة من السوق المنخفضة السعر إلى السوق المرتفعة السعر نسبيا بسبب نفقات المواصلات أو التأمين أو الضريبة التي تقيد الواردات من هذه لسلعة في بلد المنتج ،أما الإغراق الدائم القائم على التميز السعري فإنه يضر بالمستهلك في بلد المنتج أما بالنسبة للبلدان الأخرى فإنه من الممكن أن يضر ببعض الصناعات القائمة أو الناشئة على أساس الميزة النسبية[1].

2/الإغراق الإفتراسي: و يحدث عندما تقوم شركة وطنية ببيع منتجاتها بالخارج بأسعار منخفضة بهدف القضاء على المنافسين و من ثم تتحكم في السوق و ذلك بنية فرض سيطرتها على السوق ثم قيامها برفع الأسعار مستغلة وضعها الإحتكاري و ذلك لاستنفاد السوق[2]، وغاية هذا الإغراق هي غالبا السيطرة على الأسواق والتحكم في الكمية المعروضة و أسعارها بعد القضاء على المنافسين ، وقد يكون من يمارس هذا النوع من الإغراق هو البادئ بتلك المنافسة غير العادلة ،و قد يكون مدافعا عن إنتاجه بنفس الأسلوب الذي بدأه به غيره وهنا يسمى هذا النوع بالإغراق الإنتقامي الهجومي أو الدفاعي أو المضاد ، حيث منشأه هنا هو الرد على المهاجم و الإنتقام منه ، وفي نفس الوقت هو دفاع عن النفس ،و قد يمارس هذا النوع من الإغراق في الأسواق الداخلية ،و يخضع حينئذ في مكافحته لقواعد مكافحة المنافسة الضارة و غير المشروعة ،أما على المستوى الدولي فإنه يخضع في مكافحته لقواعد اتفاق مكافحة الإغراق الذي نظمته اتفاقية الجات[3].

3/الإغراق المؤقت:يحدث هذا النوع من الإغراق إذا قام أحد المنتجين الأجانب بتصريف فائض أو مخزون متراكم لديه من إحدى السلع في سوق إحدى الدول مقابل أسعار منخفضة ، فالمنتج يعرض أي سعر في هذه الحالة حتى لا

---

[1]-علي عبد الفتاح أبو شرار ،**الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ، دار المسيرة ،عمان ،2007 ،ص : 372.

[2]- مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص:150.

[3]- محمد محمدالغزالي ، مرجع سابق ، ص:70.

يضار من تراكم المخزون و هذه السياسة قد يكون لها آثار سلبية على المنتجين المحليين المنافسين لهذه الصناعة خلال هذه الفترة و هذه الخسائر يمكن للدولة أن تتجنبها عن طريق فرض حماية جمركية على هذه السلع ،إلا أنه إذا كان الإغراق الدوري قصير الأجل أي يستمر لفترة قصيرة فلا يوجد ما يبرر الحماية في هذه الحالة.[1]

الفرع الثاني: آثار الإغراق

أولا:آثار الإغراق على الدولة المصدرة:يؤدي الإغراق المستمر إلى زيادة حجم الصادرات المتاحة، ويمكن من خلاله استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل فيحقق البلد فوائد كبيرة في هذه الحالة، إذ أن المستهلك فيها لا يتضرر ما دام السعر لم يرتفع. إلا أنه يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج، الذي يترتب عليه تخفيض تكلفة إنتاج السلعة ولم يستفد من الانخفاض في أسعارها ، غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية، أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى، تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة. ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب الأخيرة، حيث كانت تبيع الصلب لهولندا بثمن أقل من الثمن المحلي، فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أوروبا[2].

ثانيا:آثار الإغراق على الدولة المستوردة : تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأثمان مخفضة ،و في حالة كونها تتبع سياسة الحرية التجارية فإن هذا يحقق انتفاع أكبر للمستهلكين و إذا أرادت هذه الدولة حماية إنتاجها من الأثر الضار لهذه السياسة فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحديد استيرادها منه أو فرض رسوم جمركية عالية على

[1]- إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص:179.

[2]- عبد الرشيد ديب، مرجع سابق ، ص:150.

السلعة المستوردة ، بحيث تتلاقى في ذلك الخفض المتعمد في سعر السلعة في سوقها المحلية ، و بالتالي تنتفي معها مثل هذه الآثار و تحدد منافستها للسلع المنتجة محليا[1].

المطلب الثالث :الإعانات وآثارها

تقدم الإعانات من طرف الدولة على شكل مزايا نقدية أو عينية للمصدرين أو المنتجين المحليين من أجل تمكينهم من اختراق الأسواق الأجنبية ، ومن ثم تقسم الإعانات إلى إعانات الإنتاج و إعانات التصدير كما سنوضحه من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: مفهوم الإعانات

إن الإعانة عكس الضريبة ،و لذا فإن الإعانة تمثل ضريبة سالبة و تعرف إعانات التصدير بأنها مساعدات تدفع للمنتجين المحليين الذين يعملون في نشاط التصدير ،مما يترتب عليه تخفيض أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية و بالتالي زيادة القدرة التنافسية لها في الأسواق الدولية مما يترتب على ذلك زيادة الصادرات و بالتالي زيادة متحصلات الدولة من الصادرات مما يسهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات وقد تكون إعانات الصادرات مقدمة لبعض الصناعات التي تكون في مراحل إنتاجها الأولى ولم تصل بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية[2].

يتمثل نظام المنح أو الإعانات في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة ، فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج ، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح ،على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود ، و بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي و الحصول على ربح حكومي في

[1]- فليح حسن خلف ،مرجع سابق ، ص ص:160-161.

[2]- محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 ، ص:160.

صورة الإعانة [1]، و هناك أوجه أخرى من الدعم الحكومي يمكن تقديمها إلى الشركات المحلية و لها أهداف تجارية مثل المساعدات الإدارية المقدمة من الحكومة و برامج إعادة التدريب ، و تمويل البحث و التطوير في هذه الشركات ، و إعطاء امتيازات ضريبية للشركات المحلية التي تنتج سلعا تجارية لها تأثير مباشر على التكلفة النسبية التنافسية و على التجارة الدولية[2]

الفرع الثاني: آثار الإعانات

أولا:آثار إعانات الإنتاج الوطني

سنتعرض في هذا الفرع إلى آثار إعانات الإنتاج الوطني في البداية ثم آثار إعانات التصدير كما يلي[3] :

1- التمثيل البياني لإعانات الإنتاج الوطني:

إذا كان منحنى الطلب على سلعة معينة هو "ط" ومنحنى العرض المحلي لنفس السلعة هو"ع" كما هو مبين في الشكل رقم 08. وإذا فرضنا أن سعر السلعة في السوق الدولية قد تحدد بالمقدار "و س ". فعند هذا السعر تكون الكمية المعروضة في السوق المحلي هي "و ج"، والكمية المطلوبة محليا هي "ود"، ومنه تكون الواردات من هذه السلعة محددة بالمقدار "ج د".

[1]- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003،ص:265.

[2]- علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق ،ص:298.

[3]-عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق ، ص:152-153.

الشكل رقم 08-01:التمثيل البياني لإعانات الإنتاج الوطني

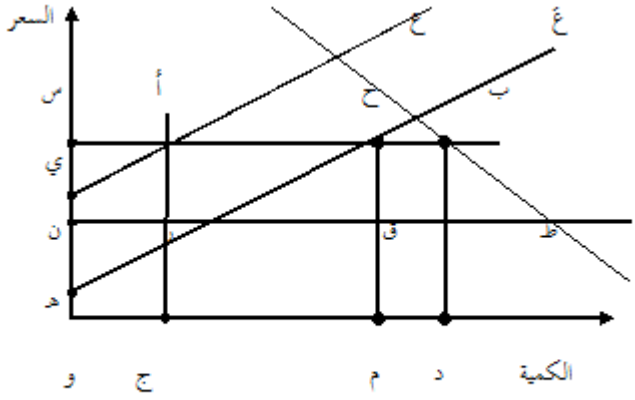

المصدر: عبد الرشيد ديب، مرجع سابق،ص:152.

فإذا قامت الدولة بمنح المنتجين المحليين لهذه السلعة إعانة قدرها "س ن " على كل وحدة من وحدات السلعة المنتجة، فتكون هذه الإعانة بمثابة تخفيض في تكاليف الإنتاج النقدية التي يتحملها المنتج، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة، وذلك بانتقال منحنى العرض المحلي "ع" إلى "عَ"، وتكون الآثار الناشئة عن منح مثل هذه الإعانة كما يلي:

2 . آثار الإعانات على الإنتاج الوطني

2. 1 . يصير العرض المحلي لهذه السلعة أكثر قدرة على مقابلة الاحتياجات المحلية منها، وبالتالي سيزداد الإنتاج المحلي من " و ج " إلى "وم " وذلك بالمقدار "ج م ".

2 .2 . تؤدي زيادة الإنتاج، بحيث يصبح السوق المحلي أقل اعتمادا على الخارج بالنسبة لهذه السلعة، ومن ثم تقل الواردات من " ج د " إلى " م د " أي بمقدار " ج م " وهي نفس الزيادة في كمية الإنتاج.

2. 3 . إن إعانة الإنتاج المحلي ليس لها آثار مباشرة على الاستهلاك المحلي من السلعة، ما دامت هذه الإعانة لا تؤثر على السعر الذي يحصل بموجبه المستهلك على السلعة.

2. 4 . أما أثر الإعانة على ميزانية الدولة، وحيث أن الإعانة هي عبارة عن نوع من أنواع الإنفاق الحكومي، لذلك فإن مقدار ما تتحمله الدولة في ميزانيتها، هو عبارة عن حاصل ضرب سعر الإعانة في حجم الإنتاج الكلي، سواء كان هذا الإنفاق سائدا قبل منح الإعانة أو أنه تم من أجل إحلال الواردات.

2. 5 . أثر الإعانة على توزيع الدخل القومي، فمنح الإعانة لا يؤثر على فائض المستهلك، لأن المستهلكين يحصلون على نفس الكمية من السلعة مقابل نفس الثمن. غير أن فائض المنتج يتغير بالزيادة من المقدار المحدد بمساحة المثلث " س أ ي " إلى المقدار المحدد بمساحة المثلث " س ح هـ ". وتقدر الزيادة في فائض المنتج بمساحة الشكل الرباعي " أ ح هـ ي ". أما الإنفاق الحكومي فإنه سيزداد بمقدار مساحة المستطيل " ح ق ن س "

كما نلاحظ من الشكل أن الإنفاق الحكومي هو أكبر من الزيادة في فائض المنتج.

2. 6 . أثر الإعانة على مستوى التشغيل والدخل الوطني:

إن تقديم الإعانة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والدخل الوطني، نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المحلية، أي تحول جزء من الطلب المحلي من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي.

2. 7 . أما أثر الإعانة على ميزان المدفوعات، فنلاحظ أن الآثار المباشرة لإعانة إحلال الواردات في الأجل القصير يتمثل في نقص الواردات بمقدار الزيادة في الإنتاج المتعلق بإحلال الواردات.

أما الآثار الثانوية في الأجل الطويل لمثل هذه الإعانات على ميزان المدفوعات، فإنها لا تتحدد إلا بعد معرفة مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية من جهة، ومعرفة الميل الحدي للإستيراد من جهة أخرى، على نحو ما تناولناه في موضوع الرسم الجمركي.

ثانيا:آثار إعانات الصادرات

تختلف آثار إعانات الصادرات في الدولة الصغيرة عنه في الدولة الكبيرة و يمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

في حالة الدولة الصغيرة : من أجل التبسيط نفترض أن الدعم يأخذ شكل دفعة نقدية ثابتة تقدم لكل وحدة من الإنتاج يتم تصديرها و يمكن اعتبار منحة التصدير ضريبة تصدير سالبة.

الشكل رقم 09-01:آثار منح التصدير المقدمة من دولة صغيرة

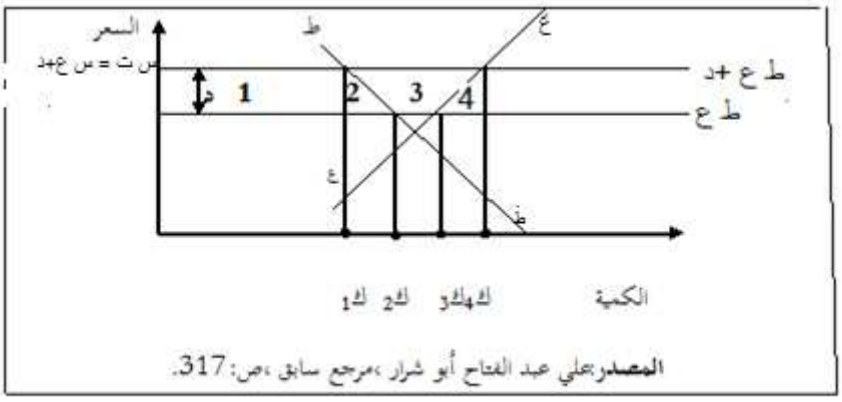

ط ط=الطلب المحلي في الدولة المصدرة الصغيرة الحجم اقتصاديا .

ع ع=العرض المحلي في الدولة المصدرة صغيرة الحجم اقتصاديا.

ط ع=طلب لا نهائي المرونة في بقية دول العالم.

د=دعم نقدي ثابت لكل وحدة من السلعة المصدرة.

و يوضح الشكل الآثار التي تتركها منحة التصدير (د)،حيث تؤدي إلى رفع سعر التصدير عن السعر العالمي (س ع) إلى السعر المرتفع (س ت) و الذي يساوي السعر العالمي مضافا إليه مقدار الدعم للوحدة أي أن س ت =س ع+د ، أما المصدرون فإنهم لا يتلقون دعما على مبيعاتهم المحلية و لذلك فإنهم يرغبون في بيع سلعهم للمستهلكين المحليين فقط عندما يدفعون سعرا مساويا للسعر المرتفع (س ت) ، و ارتفاع الأسعار المحلية يؤثر على كميات التصدير و الإستهلاك و الإنتاج ، و يعود زيادة حجم الصادرات إلى سببين : الأول أن المستهلكين المحليين يحجمون عن شراء السلع عند ارتفاع أسعارها و الثاني أن شركات التصدير تزيد من إنتاجها عند ارتفاع الأسعار، و نتيجة لارتفاع الأسعار فإن

الإستهلاك يقل من ك2 إلى ك1 ،و أما الإنتاج فإنه يزيد من ك3 إلى ك4،و الدعم الحكومي للصادرات فإنه يكلف دافعي الضرائب ما يساوي مساحة الأشكال الهندسية (2،3،4).

بالإضافة إلى ذلك يفقد المستهلكون المحليون من فائض المستهلك ما يساوي مساحة الشكلين (1+2) و في نفس الوقت يزداد فائض المنتج ما يساوي مساحة الأشكال الهندسية (1+2+3) ،أما خسارة المجتمع الصافية فإنها تساوي مساحة المثلثين (2+4) ،حيث المثلث (2) يمثل جزءا من الخسارة في الكفاءة الإستهلاكية كنتيجة لاستهلاك كميات أقل مما يجب نظرا لارتفاع السعر الذي يدفعه المستهلكون (س ت)،أما مساحة المثلث (4) فإنها تمثل النقص في الكفاءة الإنتاجية و الناتج عن توسيع الإنتاج إلى مستوى أكبر من المستوى اللازم و ذلك نتيجة الدعم المالي للصادرات ، إذن يمكن أن نستخلص أن دعم الصادرات في حالة الدولة الصغيرة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محليا و يعمل على إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين و إلى عوامل الإنتاج الصناعة التصديرية.

في حالة الدولة الكبيرة:يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم:10-01 : نتائج دعم الصادرات في السوق الواحد في حالة الدولة الكبيرة

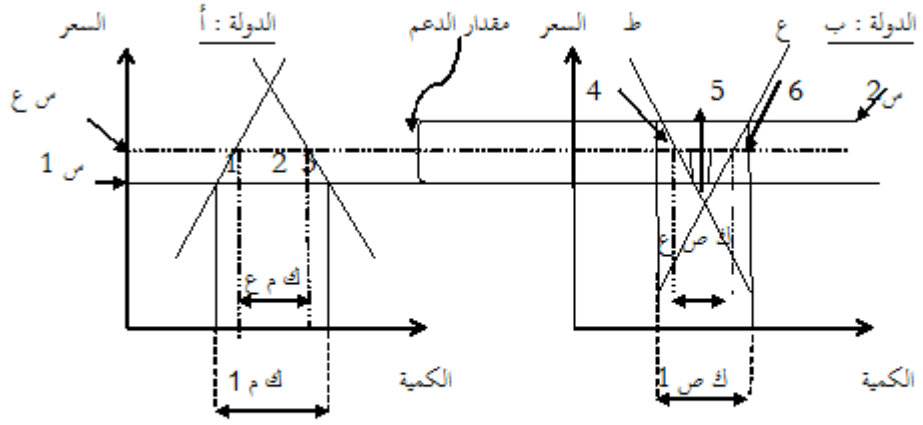

علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق، ص:342

عند تقديم دعم الصادرات فإن الشركات تتسلم دفعة مالية لكل وحدة من السلع التي تقوم بتصديرها و هكذا المصدرين إلى الخارج لا يرغبون في بيع سلعهم في أسواقهم المحلية إلا إذا دفع لهم سعر مساوي لسعر السلعة في السوق المحلي مضافا إليه قيمة الدعم المالي الممنوح لكل وحدة مصدرة الى الخارج و مع افتراض عدم سماح الدولة ب المصدرة باستيراد السلعة من الخارج فإن السعر المحلي للسلعة في الدولة ب يرتفع و هذا يؤدي إلى نقص في استهلاك السلعة و إلى ارتفاع في حجم إنتاجها مما يزيد من صادرات هذه السلعة إلى الخارج و نظرا لان ب دولة كبيرة الحجم فإن زيادة صادراتها تؤدي إلى خفض السعر العالمي للسلعة المصدرة و تستمر التغيرات في سعر هذه السلعة حتى يصل مستوى سعرها إلى مستوى سعر الاستيراد س1 في الدولة أ و عند هذا المستوى من السعر في الدولة أ تتساوى كمية الواردات ك م1 المرغوب في استيرادها لحساب الدولة أ مع كمية الصادرات ك ص1 المرغوب تصديرها من ب

أما الفرق بين السعرين س2، س1 فإنه يساوي مقدار الدعم المالي لكل وحدة يتم تصديرها ،و أما تكلفة الدعم المالي التي تتحملها الحكومة في الدولة ب فإنها تساوي (س2- س1)ك ص1 و من الملاحظ أن وجود الدعم المالي يؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية من س ع إلى س1 و زيادة في كمية الاستيراد من ك م ع إلى ك م1 في الدولة أ و

ذلك عندما يكون إنتاج السلعة في الدولة أ في انخفاض و استهلاكها في زيادة ، و بالنظر إلى نتائج الرفاه الاقتصادي في كلا الدولتين فإننا نجد أن الدولة أ المستوردة تحقق ربحا صافيا يتمثل في مساحة المثلثين (1،3) بالإضافة إلى مساحة المستطيل رقم(2) و هذا ناتج عن انخفاض السعر الدولي للسلعة المستوردة و تمثل المساحات الثلاث مقدار الزيادة في فائض المستهلك الذي يتجاوز مقدار الخسارة في فائض المنتج في الدولة أ ،أما في الدولة المصدرة فإن الزيادة الناتجة في السعر المحلي من س ع إلى س2 تؤدي إلى خسارة صافية تتمثل في مساحة المثلثين (4،6) فإذا فرضنا أيضا أن المستهلكين هم دافعو الضرائب فإنهم و بطريقة غير مباشرة يمولون دعم الصادرات (و هذا هو الحال في الدولة الصغيرة)و على كل حال هناك تكلفة إضافية تتحملها الدولة المصدرة تتزامن مع انخفاض السعر الدولي للسلعة و بالرغم من أن قيمة الدعم لوحدة السلعة المصدرة تساوي (س2- س1) فإن الأسعار التي يتسلمها المنتجون في الدولة ب ترتفع فقط بالقيمة التي تعادل (س2- س ع) أما الباقي من قيمة الدعم للوحدة المصدرة (س ع- س1) فإنه يحول إلى الخارج للدولة أ من خلال الأسعار المنخفضة للسلعة المستوردة ،إن القيمة الكلية المحولة تساوي (س ع- س1)ك ص1و هي ممثلة بالمستطيل رقم:(5)[1]

نستنتج من خلال الشكل السابق أن تقديم الدعم في الدولة الكبيرة ينتج عنه انخفاض في السعر الدولي للسلعة المدعمة و المصدرة ،مما يؤدي إلى زيادة فائض المستهلك بنسبة تفوق الخسارة في فائض المنتج في الدولة المستوردة أي أنها تحقق ربحا صافيا، أما بالنسبة للدولة المصدرة فترتفع فيها الأسعار المحلية مما يؤدي إلى حدوث خسارة صافية بالإضافة إلى تحويل جزء من قيمة الدعم إلى الخارج من خلال الأسعار المنخفضة

المطلب الرابع :الرقابة على سعر الصرف

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد و المؤسسات الإستيراد بواسطتها ، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية و على كل استخداماتها .

[1]- على عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق، ص:341-343..

الفرع الأول :مفهوم و تطور الرقابة على الصرف الأجنبي[1]

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها.

لقد ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى ما بين 1929 . 1933، حيث انتشر في كل من ألمانيا ودول أوروبا الغربية والشرقية، وأمريكا اللاتينية، على إثر انهيار قاعدة الذهب الدولية، وحدوث نقص كبير في المدفوعات الدولية للأسباب التالية:

. أن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى قد أدت إلى حدوث انكماش في حجم التجارة الخارجية، مما انعكس في وجود عجز كبير ومستمر في موازين مدفوعات هذه الدول.

. أثرت الأزمة الاقتصادية على اقتصاديات أكبر دولتين مقرضتين في ذلك الوقت وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مما نتج عنه قلة تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل منهما إلى بقية الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، والاعتماد على القروض قصيرة الأجل . ذات أسعار فائدة مرتفعة .كبديل للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

. هروب رؤوس الأموال من كثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، وبغرض إيجاد أسواق نقدية أكثر أمنا واستقرارا.

وكان من نتيجة انهيار قاعدة الذهب الدولية، وحدوث اختلالات كبيرة في موازين مدفوعات العديد من دول العالم، فقد انقسم مجموع هذه الدول إلى مجموعتين:

[1]- عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق ، ص:142-143.

. المجموعة الأولى: وتضم الدول التي لجأت إلى نظام أسعار الصرف الحرة رغبة منها في الإبقاء على قابلية عملاتها للتحويل، ولقد اعتمدت على ما يسمى " أموال موازنة الصرف " لتلطيف حدة التقلبات الفجائية والقصيرة الأجل في قيمة عملاتها.

. المجموعة الثانية: وتضم الدول التي فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها، ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة، وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

و يهدف نظام الرقابة على الصرف إلى[1]:

1-تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع و الشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات ،الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات .

2-تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات .

3-حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور ،فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات و ما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلي و زيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية و انخفاض الثقة في العملة المحلية ،فإنها تقوم باتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

الفرع الثاني: وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي

تستخدم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية مجموعة من الوسائل لإحكام الرقابة على الصرف ، حيث تختلف تبعا للظروف و الأوضاع الخاصة بكل دولة ، ومن بين هذه

[1]- السيد محمد أحمد السريتي ،**التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2009، ص ص:153-154.

الوسائل نذكر مايلي[1]:

1-تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين ، بحيث يتم ربط الإستيراد بالحصول على موافقة من السلطات ذات العلاقة ، يتم فيها تحديد كمية السلع التي يتم استيرادها ، وأنواعها وسعرها و شروط بيعها و غير ذلك ، و بذلك تتحدد استخدامات الصرف الأجنبي اللازم للإستيراد من خلال هذا بالشكل الذي يؤدي إلى تحديده بالقدر الذي يتناسب مع قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي ، أي بالقدر الذي تسمح به إيراداتها من النقد الأجنبي ، والتي يمكن أن تخصص لأغراض تلبية الحاجة إلى الإستيراد .

2-تحديد أسعار صرف متعددة للإستيراد ، كأن يحدد سعر صرف مرتفع لاستيراد السلع الكمالية ، وسعر صرف منخفض لاستيراد السلع شبه الضرورية ، و سعر صرف أكثر انخفاضا لاستيراد السلع الضرورية ، وذلك لتشجيع استيراد السلع الضرورية ، و تقليص استيراد السلع الأقل ضرورة ، رغم أنه من الصعب في حالات معينة تحديد السلع حسب ضرورتها من قبل السلطات العامة للدولة ، و خاصة بالنسبة للسلع التي يمكن أن تكون لها استخدامات متعددة ، بعضها ما يعد استخداما ضروريا و بعضها الآخر أقل ضرورة .

3-تجميد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة ، بحيث يتم منع تحويل رؤوس الأموال أو أقساط الديون أو الفوائد أو رؤوس الأموال الأجنبية المودعة لديها ، و قد يرافق هذا المنع أو التجميد إمكانية استخدامها محليا بغية تقليل الضغط على ميزان المدفوعات و معالجة الإختلال فيه بما يقود إلى تلافي العجز المتحقق فيه .

4-إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية بحيث يمكنهم بيعها إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات ، و هذا يتم من خلاله ضمان استخدام حصيلة الصادرات في تسديد أثمان الاستيراد ، و قد تعددت أشكال و أنواع هذه الشهادات في واقع التطبيق و الممارسة .

[1]- فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ص:224-227.

5-اللجوء إلى عقد اتفاقات دفع من اجل ترتيب كيفية تسوية المدفوعات التي تتحقق للدولة و عليها عن طريق هذه الإتفاقات ، ومن أشكال اتفاقات الدفع هذه أن يفتح البنك المركزي في كل من الدولتين أو أي بنك آخر فيهما حسابا بعملته باسم البنك المركزي أو البنك الآخر في البلدين ، و يجري عن طريق هذين الحسابين تسوية جميع المعاملات و المبادلات المنصوص عليها في الإتفاق ، فيدفع المستوردين في الدولتين ثمن مشترياتهم بالعملة الوطنية ، وتقيد القيمة بالحساب لدى البنك المركزي أو البنك المعين كما يحصل المصدرون على أثمان صادراته بالعملات الوطنية من هذه الحسابات ، فالمصدر و المستورد في هذه الحالة يصبحان في معزل عن تقلبات من العملتين .

أما الشكل الآخر فيتمثل في أن يكتفي بحساب واحد بعملة دولة أخرى يطلق عليها في بعض الدول (حساب التحصيل)، و تستخدم المبالغ التي يدفعها المستوردون لتسديد المبالغ التي تستحق للمصدرين المحليين كأثمان لصادراتهم ، وفي الحالتين لا يتأثر كل من المصدرين و المستوردين بتقلبات أسعار الصرف .

6-كما يمكن إنشاء صندوق موازنة يتم استخدامه لتلافي حصول تغيرات في أسعار صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية ،فإذا تحققت زيادة في الطلب على العملة الأجنبية و هذا ما يؤدي في ظل السوق الحرة إلى ارتفاع قيمتها و انخفاض سعر صرف العملة المحلية إزاءها ، و هذا يمكن تلافيه من خلال زيادة العملة الأجنبية ن الرصيد منها في صندوق الموازنة ، و اللجوء إلى عكس ذلك في حالة انخفاض الطلب على النقد الأجنبي ، حيث يدخل الصندوق كمشتر للنقد الأجنبي من أجل زيادة الطلب عليه منعا لانخفاض قيمته ، و هذا ما يتم من خلال صندوق الموازنة في فرض سعر صرف ثابت للعملة المحلية إزاء العملة الأجنبية .

7-كما يتم اللجوء إلى ما يسمى بعمليات المراجحة أو الموازنة و التي يتم من خلالها التأثير على سعر الصرف باتجاه إعادة التوازن و بواسطته يتم تحقيق أرباح تنجم عن اختلاف الصرف في أسواق مختلفة في وقت معين أو في أوقات مختلفة في سوق معينة.

8-و يمكن أن يتم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية ، و ذلك في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات من أجل أن يؤدي مثل هذا التخفيض في جعل أسعار صادرات الدولة من سلع و خدمات أقل في السوق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى إمكانية زيادتها و جعل أسعار واردات الدولة من سلع و خدمات أعلى في السوق المحلية بما يؤدي إلى إمكانية خفضها وصولا إلى تحقيق التوازن بينهما و من ثم في ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني: الأدوات الكمية و التنظيمية للسياسة التجارية

إلى جانب الأساليب السعرية، فإنه توجد أساليب كمية وأخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية قصد تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب، فبالنسبة للأساليب الكمية هناك إجراءات تتعلق بالمنع ونظام الحصص وفرض تدابير تراخيص الاستيراد، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي.

أما الأساليب التنظيمية فهي تعبر عن الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية. ومن أهم ما يمكن تناوله في هذا المجال المعاهدات التجارية والاتفاقات التجارية، والتكتلات الإقتصادية والإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية من خلال اتخاذ إجراءات تنظيم إدارية.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة التجارية

تتضمن الأدوات الكمية للسياسة التجارية إجراءات لتقييد التجارة الخارجية مثل نظام الحصص وإجراءات المنع.

الفرع الأول:نظام الحصص

أولا: مفهوم نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الإستيرادو نادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة ، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها و قد تكون الحصص كمية أو قيمية[1]، وقد فضلت الدول اتباع نظام الحصص على نظام الرسوم لأسباب:

1-يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، و لكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها .

2-يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة ، فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد و لذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات .

3-يساعد بطريق عكسي على تشجيع الصادرات ، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للإتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا فيما بينها ، و قد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري.[2]

ولقد حرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية على الدول الأعضاء تطبيق نظام الحصص في معاملاتها مع بعضها البعض. وإذا اقتضى الأمر ذلك، فعلى الدول أن تحصل على موافقة الدولة المعنية أو موافقة هيئة الجات، وإذا سمح لها بذلك، فإنها تعلم الأعضاء باتباعها لنظام الحصص. كما يجب عليها أن تقوم بتوزيع الحصص على أساس عادل يلقى موافقة الدول الأخرى التي تتمتع بالعضوية في هيئة الجات. وفي هذا الإطار يمكن فرض نظام الحصص في الحالات التالية:

1 . إذا وافق الأعضاء الآخرون على تطبيق نظام الحصص.

---

[1]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ،ص:306

[2]-عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،ص:260.

2 . إذا سمحت الهيئة المشرفة على التجارة الدولية (الجات) للدولة بتطبيق هذا النظام.

3 . إذا تبين للدولة ضرورة اتباع هذا النظام، كإجراء ضروري على أن يتقرر مصيره، بموافقة أو رفض هيئة الجات في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها[1].

ثانيا :أنواع نظام الحصص :هناك مجموعة من أنواع الحصص التي استخدمت لتقييد التجارة و هي :

1-الحصة التعريفية: و هي أقدم الحصص تاريخيا فقد عرفت في أوربا في منتصف القرن التاسع عشر و فيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو تعفى من الرسوم إطلاقا أما كل زيادة أخرى عن تلك الكمية فيدفع عنها رسم مرتفع [2].

2-الحصة الإجمالية : تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة ، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين [3].

3-الحصة الموزعة : في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة.

4-تراخيص الإستيراد: يشترط في ظل هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الإستيراد، و قد يستعمل هذا النظام في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر ، و في هذه الحال فإنها تحدد مقدار الواردات عن طريق التراخيص المسلمة للمستوردين ، كما قد تلجأ الدولة إلى هذا النظام أيضا إذا ما رغبت في حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ، و في هذه الحالة فإنها ترفض قبول طلب الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها [4]، والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي

[1]-عبد الرشيد ديب ، مرجع سابق ، ص :161.

[2]-عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص :261.

[3]-محمود يونس ، مرجع سابق ، ص:134.

[4]-محمود يونس ،مرجع سابق ،ص:136.

منع الإندفاع على الواردات ، فعندما ترى الدول قصور ما بيدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة ، و غالبا ما تكون سلعة ترفية ، فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص و تمنع الإسراف في الإستيراد أو تحدد الإستيراد و تنظمه بقدر ضرورته ، وتظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص ، و لعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية ، كما أن هذا النظام يحقق فكرة المساواة فيما بين المستوردين ، فالجميع يتقدمون بطلباتهم إلى الهيئة التي تمنح التراخيص ، و هذه توزع الرخص بينهم على وفق نشاط كل منهم فيما سبق[1]

وقد ظهرت القيود الطوعية على التصدير في السنوات الأخيرة كبديل لحصص الإستيراد و هي تنبع بالدرجة الأولى من اعتبارات سياسية حيث أن قسما من الدول المستوردة و التي كانت تبشر بمزايا و فوائد التجارة الدولية الحرة لا ترغب في فرض سياسة تحصيص بصراحة لأنها تتضمن تحركا شرعيا للإبتعاد عن التجارة الحرة ،و بدلا من تحصيص الواردات تلجأ هذه الدول إلى إجراء مناقشات مع المزودين الأجانب تنتهي بعقد إتفاقية معهم على أن يحجموا طوعا عن إرسال جزء من صادراتهم إلى الدول المستوردة ، إن الدافع الذي يجبر المصدر على الموافقة على تقييد صادراته طوعا هو الخوف من أن تقوم الدول المستوردة من فرض تحصيص على الواردات إذا لم يتبن المصدر تقييد الصادرات الطوعي [2].

الفرع الثاني :آثار حصص الإستيراد في حالة الدولة الكبيرة

إن فرض حصة استيراد على سلعة معينة في حالة الدولة كبيرة يؤدي إلى تعديلات في السعر وذلك بسبب نقص الكميات التي تستوردها و تشتريها الدولة المستوردة ، وبما أن الدولة المستوردة دولة كبيرة ولها تأثير لافت للنظر على

[1]- مجدي محمود شهاب ،**الإقتصاد الدولي المعاصر**،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2007،ص:146.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق ،ص ص:294-295.

الطلب العالمي لمنتج معين فانه تتوفر لها القدرة على خفض السعر العالمي وسنقوم بتوضيح تأثير حصة الاستيراد على الدولة الكبيرة المستوردة (أ) وكذلك على الدولة المصدرة الكبيرة (بقية العالم) في الرسم البياني التالي :

الشكل رقم11 –01: آثار حصة الاستيراد في السوق الواحد في الدولة الكبيرة

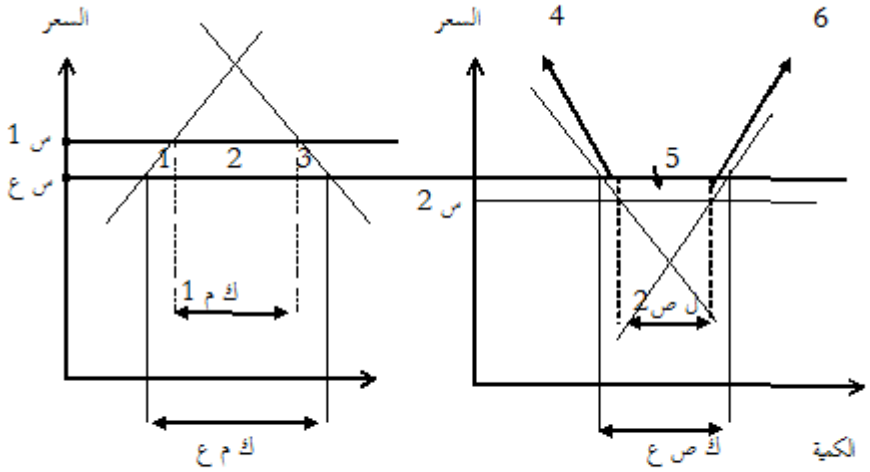

المصدر:بعلي عبد الفتاح ابو شرار ، مرجع سابق ، ص: 336.

إن لفرض حصة الاستيراد نفس الآثار التي تتركها ضريبة الاستيراد ففرض حصة الاستيراد يقود إلى رفع الأسعار في الدولة المستوردة (أ) من س ع إلى س1 وخفض الأسعار في الدولة المصدرة من س ع إلى س2 وهذه هي الأسعار التي تكون عندها كمية السلع التي ترغب الدولة (ب)بتصديرها مساوية إلى حصة الاستيراد التي تفرضها الدولة المستوردة (أ) ويوجد فرق رئيسي بين حصة الاستيراد وضريبة الاستيراد وهو انه في حالة حصة الاستيراد لا يجمع دخل والذي يحصل على ربع الحصة في وضع الدولة الكبيرة واحد من الآتي :

-الحكومة المحلية وذلك من خلال بيع رخص الاستيراد بالمزاد العلني.

- المستوردون وبائعو التجزئة المحليون والذين يشترون السلع بالسعر الدولي الجديد (س2) ويبيعونها بالسعر المحلي (ص1).

-المنتجون الأجانب المنظمون و الذين يبيعون سلعهم بالسعر الجديد (س1) في الدولة المستوردة .

-حكومة الدولة المصدرة التي توقف بيع رخص التصدير بالمزاد العلني إلى شركات الإنتاج و التصدير وتتولى العملية بنفسها، وعند الوضع الذي تحصل فيه الدولة المستوردة على كامل ريع التحصيص فان آثار الرفاه الاقتصادي الناتجة عن التحصيص هي نفس الآثار التي تخلفها ضريبة الاستيراد حيث تتعرض الدولة المستوردة إلى الخسارة الصافية والتي تتمثل في مساحة المثلثين 1و3 وحوالة ايجابية من الخارج تعادل قيمتها مساحة المستطيل رقم 5 وهي ناتجة عن خفض الأسعار العالمية للواردات ، و النتيجة الصافية للحصة المفروضة تساوي مجموعة النتيجتين ، فإذا كان مجموع مساحة المستطيل 5 اكبر من مجموع مساحة المثلثين 1و3 فان الدولة المستوردة (أ) تحقق ربحا صافيا ، أما إذا كان مجموع مساحة المثلثين 1و3 اكبر من مجموع مساحة المستطيل 5 فان الدولة المستوردة (أ) تحقق خسارة صافية ومن المحتمل أن تحقق الدولة المستوردة منفعة من فرض حصة الاستيراد إذا كانت قادرة على التأثير في الأسعار العالمية ،أما في حالة ذهاب ربع التحصيص إلى الخارج (النقطتين 3و1) فان الدولة المستوردة لا تفقد فقط الخسارة الصافية المتمثلة في مساحة المثلثين 1و3 وإنما أيضا المستطيل رقم 2 الذي يذهب فعليا إلى الخارج من خلال الأسعار المحلية الأعلى للواردات (السعرس1 بدلمن س2) ويمكن تحديد آثار حصة الاستيراد على الدولة المصدرة ففي الحالات التي يذهب فيها ريع التحصيص بالكامل إلى الدولة المستوردة ، فان الدولة المصدرة تتعرض إلى الخسارة الصافية التي تساوي مساحة المثلثين 4و6 بالإضافة إلى مستطيل التحويل 5 وان نتائج الرفاه الاقتصادي الصافية في هذه الحالة في الدولة المصدرة سلبية ،وفي الحالات التي تحصل فيها الدولة المصدرة على كامل ريع التحصيص فان الخسارة الصافية في هذه الدولة تعوض من المستطيل 2 وذلك على الأقل جزئيا عن طريق التحويل من الدولة المستوردة إلى الدولة المصدرة وتكون الدولة المصدرة قادرة على الحصول على ريع الحصة عندما تكون نتائج الرفاه الاقتصادي موجبة وذلك عندما تكون مساحة المستطيل 2 اكبر من مجموع مساحة المثلثين 4و6 [1].

[1]- على عبد الفتاح ابو شرار ، مرجع سابق، ص ص: 336 – 338 .

الفرع الثالث : الحظر أو المنع

المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ،و من هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات و الواردات معا ،و عندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع و على جميع البلاد ، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي و لهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية .

-الحظر الكلي :و هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج ، فمعناه إذن أن الدولة تريد أن تكتفي نفسها بنفسها ، و لذلك يعرف الحظر الكلي باسم سياسة الإكتفاء الذاتي ، فالدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية ، و تعزل نفسها عن بقية دول العالم ،و هدفها من وراء ذلك ما تسميه الإستقلال الإقتصادي عن العالم .

-الحظر الجزئي : معناه أن الدولة تمنع التبدل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع ،كثيرا ما تتبع هذه الساسة في أوقات الحروب ، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية ، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها سلعا أساسية لاقتصاد الحرب ، وقد تفرض الدولة حصارا كاملا على بلد ما ،فتحظر الإستيراد منه و التصدير إليه ، وفيما عدا حالة الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين أخريين هما حالتا الحظر لأسباب صحية و الحظر لأسباب مالية ، فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلاد ، تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد منه و التصدير إليه ،و قد تحتكر الدولة استيراد سلعة من السلع ،ثم تحظر استيرادها على غيرها و عندئذ يكون سبب الحظر ماليا[1].

[1]- عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،ص ص:243-245.

المطلب الثاني :الأساليب التنظيمية للسياسة التجارية

الوسائل التنظيمية تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية و منها المعاهدات و الاتفاقيات التجارية و اتفاقات الدفع و الحماية الإدارية و قواعد المنشأ ، معايير الصحة و السلامة البيئية والتكتلات الإقتصادية.

الفرع الأول:المعاهدات والإتفاقات التجارية

المعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ،بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية و الإقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري ،و عادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة ،و أحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل ، على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو مواطني أي دولة ثالثة وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى[1]،ويمكن التمييز بين الاتفاق التجاري والمعاهدة في جوانب مختلفة، فمن حيث المدة، فالاتفاق يكون أقصر من المعاهدة، ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب، كما أنه قد يعقد بناء على معاهدة، دون أن يشترط ذلك دائما، كما أنه يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، في حين أن المعاهدة تعقد عادة بواسطة وزارة الخارجية[2].

الفرع الثاني:اتفاقات الدفع

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها الى عملات أجنبية ، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا للأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان ،و جوهر هذا الإتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في

[1]-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق :ص:308.

[2]-عبد الرشيد ديب ، مرجع سلبق ،ص:171.

حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى ،و يحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات ،و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريق ومدة سريانه و طريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه[1].

وعادة ما يعالج كل من موضوع الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع في موضوع واحد يطلق عليه اسم اتفاقيات التجارة والدفع للارتباط الوثيق بين الموضوعين، والذي يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الدولية، ويعزا اللجوء إليها إلى ضمان تعادل الحقوق والالتزامات الناتجة عن تعامل البلد مع البلدان الأخرى، بقصد حل مشكلة ندرة المدفوعات الدولية، لذلك فإن هذه الاتفاقات لا تسري على المعاملات الرأسمالية، بل تسري على المعاملات الجارية فقط، والمتمثلة في حركة صادرات السلع ووارداتها، ومن أهم النتائج المترتبة عن اعتماد بلد ما بدرجة كبيرة على اتفاقات التجارة والدفع في تعامله مع الخارج، هو تجزئة ميزان المدفوعات، حيث يقضي هذا النوع من الاتفاقات بموازنة المدفوعات في كل حالة على حدة، بعد انتهاء أجل الاتفاق بمدة معينة، حيث يصعب الحديث عن ميزان المدفوعات في هذه الحالات لاستحالة استخدام الرصيد الموجب مع بلد، لتسوية الرصيد السالب مع بلد آخر[2].

الفرع الثالث: الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، حيث يكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة وذلك عن طريق الموقف الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإدارية من خلال الهامش أو الفراغ الذي قد تتركه النصوص التشريعية، أن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج إن أرادت ذلك، أو أن تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية وذلك في الحالات التالية:

[1]-زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ،ص:309.

[2]-عبد الرشيد ديب ،مرجع سابق ،ص :173.

. التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية، حيث يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة في التعريفة، فتحسب البند بشيء من الحنكة على ما تشاء من السلع المستوردة، ومن ثم يكون أسلوب تطبيق أداة الحماية أكثر فعالية أحيانا من الأداة نفسها.

. التشدد في تقدير قيمة الواردات، حيث يمكن الاعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمة الواردات، أو أن تضيف لها الضرائب غير المباشرة السائدة في السوق الداخلية.

-التشدد في تطبيق الشروط الصحية، أو المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف، قصد رفع أسعار الواردات، ومن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة.

. التشدد في تضييق على المندوبين التجاريين الأجانب، من خلال تحديد مدة إقامتهم، أو من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض، هذا فضلا عن فرض الرقابة على الصرف، هذا وقد يصل الأمر إلى مقاطعة المنتجات الأجنبية بقصد تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية[1].

وهناك مثال على الإجراءات الإدارية كأحد العوائق غير الجمركية وهو أن رخص استيراد الجلود إلى اليابان تصدر في يوم واحد من السنة فقط ،وهذا يعكس آلية بارعة في تقييد الواردات من الجلود[2].

الفرع الرابع :قواعد المنشأ

تعتبر متطلبات المكون المحلي أحد أشكال التحكم التجاري التي تستخدم على نطاق واسع ، و تحدد متطلبات المكون المحلي نسبة معينة نمن المنتج النهائي ، فعلى سبيل المثال لكي يبيع سيارات أو سلعا رأسمالية أخرى في أسواق البرازيل و الأرجنتين و المكسيك و كوريا الجنوبية ،فإن على المصنع الأجنبي أن يقوم بعمليات تجميع محلية

[1]-عبد الرشيد ديب ،مرجع سابق ،ص ص:175-176.

[2]-علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق ،ص:294.

تضمن حدا أدنى من قيمة المنتج النهائي مصنعا محليا [1]،و يعتبر هذا النوع من السياسات التجارية محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة و بعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين.

الفرع الخامس :معايير الصحة و البيئة والسلامة

فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على التجارة مثل المعايير الصحية و البيئية ومعايير السلامة التي تطبق بواسطة الحكومة على كل المنتجات المحلية و الأجنبية ،وبالطبع تسعى معظم الحكومات في العالم إلى حماية مواطنيها من استهلاك السلع الملوثة والناقلة للأمراض ، و لكن يدعي بعض الإقتصاديون أن هذه القيود مبالغ فيها وتحتوي على عنصر حمائي، ومن الأمثلة على هذه القيود الأوربية المفروضة على استيراد اللحوم الأمريكية التي تحتوي على إضافات هرمونية ومن الممكن أن تسبب بعض الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة الإنسان ،و كذلك فإن بعض البلدان تفرض قيودا على استيراد السيارات التي تستخدم الديزل في تشغيلها لأنها تلوث البيئة المحيطة ،و كذلك تشترط الحكومات على المنتجين (المنتجات المحلية و الأجنبية)أن يلتزموا بمتطلبات معينة للتغليف و التعريف بالمنتج النهائي[2].

المبحث الثالث :اتفاق الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول :الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة

أولا–نشأتها :تعتبر الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة من أهم الإنجازات في مجال التجارة الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و قد أخذت الولايات المتحدة المبادرة في الدعوة لإنشاء الجات لتخفيض الرسوم الجمركية ، فقد تحولت مواقف الولايات المتحدة تجاه الحماية و ذلك بسبب تزايد العجز في ميزان التجارة للولايات المتحدة من الصناعات اليابانية و الأوروبية و خوف الولايات المتحدة من عدم قدرة الصناعات الأمريكية على التنافس في السوق

[1]–مورد خايكريانين ، مرجع سابق ،ص:147 .

[2]–علي عبد الفتاح ابو شرار ،مرجع سابق ،ص :297.

الحرة ، و يعتبر إنشاء هذه المؤسسة ضمن إطار إنشاء مجموعة من المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية بهدف دعم السلم و الرخاء الإقتصادي[1]،ولقد فرضت البنود العامة لمشروع الجات التزامات مع الدول للامتناع عن الإجراءات المعرقلة للتجارة كما تم إثراء العديد من هذه البنود في الاتفاقيات التجارية الثنائية الأمريكية،وقد تم الإجتماع بجنيف ممثلو 23دولة ووقعوا على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT)واعتبارا من بداية جانفي 1948أصبحت هذه الاتفاقية نافذة، إلا أن هذه الاتفاقية تكتسي الطابع المؤقت حيث تبنت بروتوكولا لتطبيق المؤقت ريثما تسمح الظروف الدولية بإنشاء المنظمة المقترحة،و إتفقت ثمان دول على تطبيق الجات تطبيقا مؤقتا ابتداء من جانفي 1948على أن يعمل بهذا الأعضاء الخمسة عشر المتبقون في وقت لاحق .وتجدر الإشارة أن الأثر الأكثر أهمية لبروتوكول التطبيق المؤقت يتمثل في طريقته لتنفيذ الجات،إذ أنه يتم تنفيذ القسم الأول والثالث كليا دون استثناء ويتعلق الأمر ببروتوكول التنفيذ المؤقت ولكن القسم الثاني ينفذ إلى أقصى حد ممكن على أن لا يتعارض مع التشريع القائم، ويحتوي القسم الأول من الجات على الالتزامات الخاصة بالدول الأكثر رعاية الخاصة بالتنازلات المتعلقة بالتعريفة الجمركية بينما القسم الثالث فهو إجرائي أما القسم الثاني (من المادة 3 إلى 23) فيحتوي على معظم الالتزامات الأساسية بما فيها المتعلقة بالإجراءات الجمركية والحصص والإعانات المالية والرسوم ضد الإغراق الأجنبي والتعامل مع الشؤون الوطنية[2]

ثانيا– المبادئ الأساسية للجات

إن الهدف النهائي للجات هو تحرير التجارة العالمية، لذلك وضعت عدة مبادئ لتحقيق هذا الهدف.وأهمها:

[1]– إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2008.ص:182.

[2]–سامية فلياشي،**الانتقال من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1999–2000،ص:57.

1- مبدأ عدم التمييز

تنص المادة 2 من اتفاقية الجات أن التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية يقوم على مبدأ المساواة وعدم منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بحيث يتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية،ومن ثم إذا منحت دولة ما ميزة تجارية، فإن هذا الإجراء سوف يكون سائر المفعول به تلقائيا على جميع الدول الأعضاء. وهذا يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء[1].

2-مبدأ التبادلية: و يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالإتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها تبادليا ، بمعنى أن كل تخفيض في القيود الجمركية و غير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيف مقابل من جانب الدول الأخرى و ما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة و يستثنى من ذلك حماية الصناعة الوليدة في الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدولية و ترتيبات متعددة الأطراف مثل المنسوجات القطنية [2].

3-مبدأ المعاملة الوطنية: طبقا لهذا المبدأ و بمجرد أن تعبر السلع المستوردة الحدود الدولية لإحدى الدول الأعضاء في الجات يجب أن تمنح هذه السلع المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها نفس السلع المنتجة محليا من حيث الأمور المتعلقة بالتداول و التوزيع و التسعير و الضرائب، فمثلا لايجوز لأي دولة أن تستوفي ضريبة محلية على المنتج المستورد بنسبة أعلى من النسبة المفروضة على المنتج المحلي [3]

4- مبدأ حظر القيود الكمية

تعارض الاتفاقية من حيث المبدأ جميع أشكال القيود الكمية وتعتبرها منحازة وتحييزية بطبيعتها.

---

[1]- بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004، ص:66.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد ،**الجات و آليات منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002-2003، ص:31.

[3]-علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ،ص: 451.

فليس من حق أي طرف في الاتفاقية أن يفرض على منتجات الأطراف المتعاقدة قيود أخرى غير القيود الجمركية والضرائب الأخرى، لأن التعريفة الجمركية يمكن معرفتها سلفا من خلال الجداول التي تنشرها الدولة، ومن هنا تكون معروفة لدى كل الأطراف الأخرى.

وقد يتضمن هذا المبدأ الاستثناءات التالية:

عند وقوع خلل في ميزان المدفوعات.

لغرض إجراء إصلاحات هيكلية في عملية الإنتاج.

بغية السير الحسن لعملية التنمية الاقتصادية[1].

5- مبدأ عدم الإغراق

نصت المادة (2) من اتفاقية الجات على إلزام الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها الطبيعي في دولهم، إذا كان ذلك يؤدي إلى الإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر يعطى للبلد المتضرر حق فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن إنتاجها ،وقد نادى هذا المبدأ أيضا بتجنب سياسة الإغراق من خلال فرض رسوم ضد الإغراق، ولكن في جميع الحالات لابد على الدول تجنب دعم الصادرات وذلك باستخدام التعريفة غيرالجمركية (نظام الحصص) حيث تكون التعريفات الجمركية ضمن قائمة جداول الالتزامات لكل دولة عضو، ومن ثم يمكن حصر السياسة التجارية وتحديدها لكل الدول السالفة الذكر[2].

[1]-بن موسى كمال ، مرجع سابق ، ص ص:67-68.

[2]- بن موسى كمال، مرجع السابق ، ص:68.

6- مبدأ المفاوضات التجارية

و يقضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي ، حيث قضت اتفاقية الجات على ضرورة تبادل الأعضاء المشورة ، وكذلك وضعت الإتفاقية هيكلا للمفاوضات على أساس جماعي و ليس ثنائي فيما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف و الذي يتم من خلاله تخفيض التعريفات الجمركية و القيود الموانع التي تعوق التجارة الدولية و وضعها في الإطار القانوني و يمكن إقرار هذا المبدأ في عدم امتلاك الجات سلطة إجبار أعضائها على التنفيذ و الإلتزام بهذه الإتفاقية رغم أن الإتفاقية ملزمة لأعضائها، إلا أن هذا المبدأ يعني أن يكون التفاوض هو الأداة الرئيسية لحل المنازعات التجارية في إطار الجات [1]، و قد عقدت الاتفاقية منذ انشائها ثماني جولات للمفاوضات في كل جولة يتم الإتفاق بين الدول الأعضاء على مجموعة من التخفيضات الجمركية و قد اكتملت ثلاث جولات للمفاوضات و هي جولة كيندي 1967، جولة طوكيو 1979، جولة أورجواي 1994 و قد تم الإتفاق خلال الجولتين الأولى و الثانية على خفض الرسوم الجمركية بحوالي 35% لكل جولة و تم تخفيض الرسوم الجمركية بنحو 40% في الجولة الأخيرة [2]

7- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية

يتم تخفيض التعريفات الجمركية بصفة دورية من خلال ما يسمى بـ "دورات التعريفة الجمركية"، حيث كانت المفاوضات ثنائية الأطراف لتصبح متعددة الأطراف انطلاقا من دورة كندا وعلى أساس مجموعة من المنتجات، وفي إطار هذا المبدأ فإن كل دولة مطالبة بإعداد قائمتين[3]:

قائمة تتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي، ويطلب بذلك من الدول تخفيض الرسوم الجمركية المعروضة عليها.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص:34.

[2]-ايمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص:183.

[3]- بن موسى كمال ، مرجع سابق ، ص:68.

قائمة تتضمن السلع التي يكون العضو مستعدا لإجراء تخفيضات عليها عندما يستوردها من العالم الخارجي.

كما يلتزم الأطراف بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقا لإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعريفة.

الفرع الثاني :المنظمة العالمية للتجارة

أولا–نشأة المنظمة العالمية للتجارة

استغرقت جولة مفاوضات أورجواي أكثر من سبع سنوات منذ بدايتها في بونتا دل أسته لكي تصل لنهاية ناجحة في جنيف في ديسمبر 1993، في شهر ابريل 1993 تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية في مراكش المغرب في جانفي 1995وضعت اتفاقية التجارة العالمية (WTO)موضع التنفيذ و أصبحت منظمة التجارة العالمية جاهزة للعمل [1]

لقد أنشئت المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995، وهذا لتحل محل الجات، فهي معاهدة متعددة الأطراف تطبق على أساس مؤقت أما المنظمة العالمية للتجارة لها الشخصية القانونية كمنظمة كاملة الأهلية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ولكنها مثل الجات ليس لديها الوضع الرسمي كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة رغم إقامة الروابط معها، فهي تهدف إلى زيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار وتشجيع المشاركة النشيطة للبلدان النامية في التجارة العالمية.

وأهم ما يلاحظ على المنظمة العالمية للتجارة أنها إضافة لتجارة السلع التي كانت سابقا الإطار الوحيد الذي تمارس فيه الجات مجالها توسع مجال هذه السلع وأصبح يشمل أيضا المنتجات الزراعية والمنسوجات ثم إضافة التجارة أو المبادلة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية[2].

---

[1]-ورقة عمل مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية، **منظمة التجارة العالمية**، الامم المتحدة ،2003،ص:04.

[2]–بعلوج بولعيد،**المنظمة العالمية للتجارة و الإستثمارات** ،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد ،22-23-أفريل،2003

ثانيا–مهام و وظائف المنظمة العالمية للتجارة

لقد حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجواي الموقعة في مراكش،فيما يلي[1]:

–الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والسهر على إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

–التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،و الوكالات الملحقة بهما في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي،وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

–مراقبة و فحص السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف إظهار مدى احترام الدولة العضو لالتزاماتهما،كتحرير تجارتها من القيود والرسوم الجمركية، ويشرف على مهمة الفحص المجلس العام للمنظمة.

–تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، وهذا تحت إشراف المجلس العام للمنظمة.

–تطبيق قرارات تسوية المنازعات،حيث تعتبر قرارات وتوصيات جهاز تسوية المنازعات بعد الاستئناف واجبة التنفيذ، وعلى جميع الأطراف بذل كل الجهود للمساعدة على تنفيذها، وفي حالة التزام الدولة الخاسرة بقرار اللجنة، أو قرار مجلس المنظمة في حالة الاستئناف يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن ترجع إلى مجلس منظمة التجارة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة.

[1]– آسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة باتنة،2006–2007، ص:75.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

أولا: المؤتمر الوزاري

الذي يتكون من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ، ويعقد كل سنتين وهو أعلى سلطة أو هيئة في المنظمة و له إصلاحات إشرافية و تشريعية [1]

ثانيا : المجلس العام

ويضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة ، يجتمعون مرة واحدة على الأقل شهريا ، كما له عدة وظائف منها ما يسندها له المؤتمر الوزاري ويعتبر جهاز لفض المنازعات التجارية وفحص السياسات التجارية وتخضع للمجلس العام جميع المجالس الرئيسية و اللجان الفرعية و مجموعات العمل .

1- المجالس الرئيسية وتتكون هذه المجالس من التالي :

- مجلس تجارة السلع يحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات و لجنة الممارسات ضد الإغراق.
- مجلس تجارة الخدمات ، يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية .
- مجلس حقوق الملكية الفكرية ، ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة

2- اللجان الفرعية وهي تتكون من اربع لجان كالتالي :

[1]-على لطفي ، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ، **المؤتمر العربي الثاني حول: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية – الفرص و التحديات أمام الدول العربية** ، عمان ،2007، ص:05.

- لجنة التجارة و البيئة وتهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة .
- لجنة التجارة و التنمية التي تهتم بالعالم الثالث و بالأخص الدول الأقل نموا .
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقديم الاستشارات بالقيود التي ترد على لتجارة لهداف ذات علاقة بتوازن ميزان المدفوعات .
- لجنة الميزانية و المالية و الإدارة وهدفها الإشراف على المسائل الداخلية للمنظمة .

3- مجموعات العمل :وتختص بدراسة الترشيحات المقدمة لعضوية المنظمة ،إضافة الى مجموعة العلاقة بين التجارة و الاستثمار و المجموعة المختصة بسياسة المنافسة.[1]

ثالثا:الأمانة العامة

يرأس مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري الأمانة العامة للمنظمة المكونة من عدد من الموظفين الذين يعينهم المدير العام للمنظمة، ويتمتع المدير العام و موظفي الأمانة العانة بصفة الموظفين الدوليين.[2]

الفرع الثاني :المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

ينص اتفاق منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر بحيث يعقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين ، وتعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة و تقوم باتخاذ القرارات الضرورية و الهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من التحرير للتجارة و ضمان قيام المنظمة بدورها الأكمل من خلال وضع أسلوب منظم لإدارتها .[3]

---

[1] -إسماعيل عبد المجيد المحيشي،الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة التجارة العالمية، **المؤتمر العربي الثاني حول: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية – الفرص و التحديات أمام الدول العربية** ،مرجع سابق، ص ص:65-66.

[2] - على لطفي، مرجع سابق ، ص:06.

[3]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص :343

1- مؤتمر سنغافورة

يعتبر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بسنغافورة في ديسمبر 1996 هو أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد بعد انشائها و بداية عملها في أو لجانفي 1995 و معنى ذلك أن هذا المؤتمر يأتي في إطار إلاتفاقية الخاصة بالمنظمة في أول تطبيق لها،وكان دور المنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة يكمن في تحقيق هدف النمو والتنمية الدائمين لصالح الجميع، كما توقعت المنظمة العالمية للتجارة عالما تكون فيه المبادلات حرة. وفي هذا الإطار تجدد المنظمة التزاماتها للعمل لصالح:

- نظام منصف، مفتوح ومبني على قواعد عادلة.
- التحرير والإلغاء التدريجيين للحواجز التعريفية وغير التعريفية في تجارة السلع.
- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات.
- رفض كل أشكال الحماية.
- القضاء على المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية الدولية.

فضلا على ذلك، كان هدف اجتماع الوزراء في سنغافورة - كما نصت عليه المادة 06 من قانون المنظمة العالمية للتجارة - زيادة وتقوية المفاوضات المتعلقة بتحرير أكبر للتجارة العالمية في إطار نظام مبني على قواعد تنظم السياسات التجارية المتعددة الأطراف، وخاصة:

- زيادة العمل بالاتفاقيات المبرمة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للبلدان الأعضاء.
- إعطاء رؤية واضحة حول الاتفاقيات المبرمة سلفا، مع تحديد برنامج العمل مستقبلا.
- إبراز مدى تطور التجارة العالمية، ورفع التحدي لتطوير اقتصاديات البلدان في طريق النمو[1]

[1]- بن موسى كمال ، مرجع سابق ،ص:296-297.

2- مؤتمر جنيف

سعى مؤتمر جنيف 1998 وهو المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها مراجعة مدى إلتزام الدول بالوفاء بإلتزاماتها التي قدمتها في جولة أورجواي 1994، و الإقتراب أكثر من مشاكل التطبيق و البحث عن حلول لها ، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف و بالإضافة إلى تلك الأهداف محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة ، و البحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا ، و بالتالي أدخلت في هذا المؤتمر ، موضوعات جديدة لم تدخل في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة ، ولعل من أهم هذه الموضوعات الجديدة التي دخلت في مؤتمر جنيف موضوع التجارة الإلكترونية و بحث مدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية و المنظمات الدولية.

2- **مؤتمر سياتل**[1] الأخرى ، و كذلك أيضا بحث الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية و كذلك أيضا موضوع التجارة و المديونية و نقل التكنولوجيا[2]

عقد مؤتمر سياتل على أمل تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

-وضع قواعد أقوى للنظام التجاري والمتعدد الأطراف للاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة.

-إعطاء الدور التنموي للمنظمة وقدرتها على اتخاذ إجراءات خاصة لتنمية الدول الأعضاء وبخاصة الأقل نموا.

-تحسين نظام التجارة المتعدد الأطرافحتى يصبح أداة عملية لإدارة العلاقات الاقتصادية بين دول الأعضاء.

-إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.

-البحث لحل المشكلات العالقة والخاصة بتنفيذ نتائج اتفاقية الأورجواي الخاصة بالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة(مشكلة الحصص والدعم المحلى)، الذي يؤثر على المصدرين في الدول النامية المتميزة بالميزة النسبية.

[1]- بن موسى كمال، مرجع سابق ، ص:318.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق :ص:352.

-حل مشكلة الاستخدام غير العادل لإجراءات مكافحة الإغراق والنتائج السلبية الناجمة عن تطبيق الدول المتقدمة لإجراءات حمائية ترمي إلى حرمان الدول النامية من فرص الوصول والتقرب من اقتصاديات الدول المتقدمة.

-مراجعة أعمال المنظمة العالمية للتجارة وإصدار تقرير تقييم الأداء للفترة السابقة، مع تقييم الوضع الحالي للعلاقات الدولية التجارية، ومحاولة رسم دور المنظمة مستقبلا .

-تحديد طبيعة المفاوضات التجارية التي يمكن أن تبدأ في أقل من شهر والخاصة بالألفية الثالثة.

3- مؤتمر الدوحة

انعقد هذا المؤتمر في نوفمبر 2001 لتحقيق الأهداف التالية [1]:

- تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية الأسواق الدولية و إزالة المعوقات أمام تدفق التجارة العالمية وفتح الباب أمام حل بعض المشكلات المعلقة.

- تحديد مصير منظمة التجارة العالمية، و الحفاظ عليها و تحسين آلياتها و انطلاقاتها نحو تحقيق أهدافها و القيام بوظائفها. و ضرورة مواصلة طريقها نحو تحرير التجارة وتجاوز سائر العوائق التي قد تعترضها في تحقيق أهدافها.

- توفير كل الظروف المواتية لنجاح مؤتمر الدوحة حيث أرسل مشروع البيان الختامي قبل أكثر من شهر من انعقاد المؤتمر، لإبداء الملاحظات عليه، و تم عقد المؤتمر في مكانه بالدوحة و في زمانه و إدراك ضرورة مواجهة مشكلة الكساد و الاقتصاد العالمي الحالي و عدم تكرار الفشل الذي آل إليه المؤتمر الوزاري السابق لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية.

بل سبق انعقاد المؤتمر الدراسة الدقيقة لأسباب فشل مؤتمر سياتل و تفادي هذه الأسباب في الدوحة، و الإعداد المسبق لتسوية القضايا المعلقة و الخلافية بين الدول الكبرى و التكتلات الاقتصادية و ذلك أثناء اللجان التحضيرية

[1]-حشماوي محمد ،**الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006،ص: 190 -191.

في جنيف، و من ناحية أخرى تم التنسيق بين الدول النامية على مستوى التكتلات الإقليمية و شبه الإقليمية بشأن القضايا المطروحة على المؤتمر و هو ما حصر أراء العدد الأكبر من الدول النامية في عدد محدود من الآراء التي كانت متقاربة بما كان في سياتل.

3- مؤتمر هونغ كونغ[1]

انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ الصينية، و حظي بمشاركة 149 دولة عضو في المنظمة حيث توصل الأعضاء إلى اتفاق هزيل، و لم يتمكن من إطلاق جولة مفاوضات جديدة كما كان يتوقع للخلافات المستمرة بخصوص هذا الموضوع.

و ينبغي الإشارة أن انعقاد هذا الموضوع جاء بعد انتهاء الفترة الانتقالية و إلغاء العديد من اتفاقيات غات 1947 كاتفاقية الألياف المتعددة و ما ترتب عنها من نزاعات خاصة بين الصين و الدول المتقدمة.

و يمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في النقاط التالية:

- إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2013.

-البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة و كندا و أستراليا و نيوزلندا.

-إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة 2008.

- رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.

فالملاحظ من نتائج مؤتمر هونغ كونغ أنه لم يأتي بالجديد و بقيت آمال كل الدول في تنفيذ قرارات مؤتمر الدوحة الذي يشكل اتفاق الحد الأدنى بين الدول النامية و الدول المتقدمة.

[1]-حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص :196-197.

المطلب الثالث:الملف الزراعي في ظل مفاوضات التجارة العالمية

الفرع الأول :النفاذ إلى الأسواق: [1]

تركزت أهم النصوص في هذا المجال وفقا للمادة الرابعة والملحق الخامس من الإتفاقية، على تيسير النفاذ إلى الأسواق وتسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، بشأن السلع الزراعية من خلال أربع آليات نلخصها فيما يلي:

أولا: تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية

تتمثل هذه الآلية في إحلال المعدلات التعريفية محل القيود غير التعريفية المسبقة على السلع الزراعية، وهو ما يطلق عليه إصطلاحا عملية التعريفة (Tarification)، وتشمل القيود غير التعريفية :القيود الكمية على الواردات، الرسوم المتغيرة على الواردات، أسعار الاستيراد الدنيا، تراخيص الاستيراد القائمة على التمييز بين الدول، التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، القيود الطوعية على الصادرات، التدابير الحدودية غير الرسوم الجمركية العادية، إشتراط حد أدنى لسعر المنتج المستورد .هذه القيود تحوّل إلى تعريفات جمركية وإخضاعها إلى نسب تخفيض تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، وربطها عند حدودها القصوى.

ثانيا: تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية

بعد تحويل القيود غير الجمركية المذكورة سابقا إلى تعريفات جمركية يتم تخفيضها إلى 36 % كمتوسط عام لجميع الخطوط التعريفية، و 15 % كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، و 24 % كمتوسط عام لجميع التعريفات الجمركية و 10 % كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول النامية، مع ربط هذه التعريفات الجمركية عند مستوياتها في متوسط فترة الأساس(1986-1988) وفترة تطبيق6 سنوات(1995-2000) بالنسبة للدول

[1]-غردي محمد،**القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر 03،2012/2011،ص:193-194.

المتقدمة، و 10 سنوات(1995-2004) بالنسبة للدول النامية، كما لا يلزم الإتفاق الدول الأقل نموا بإجراء أية تخفيضات على تعريفاتها الجمركية لوارداتها من السلع الزراعية.

ثالثا: الإستثناءات الخاصة (المعاملة الخاصة)

ورد في الملحق 05 لإتفاقية الزراعة عدد من الإستثناءات بشأن التحويل الفوري للقيود غير الجمركية إلى قيود تعريفية، الذي يعني السماح للدول الأعضاء بالإحتفاظ بقيود على الواردات من المنتجات الزراعية حتى نهاية فترة التنفيذ وذلك في الحالات التالية:

-إذا كانت واردات الدولة من منتج معين أقل من 3 %من متوسط الإستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (1986-1988).

-المنتجات التي تخضع لمعاملة خاصة بناء على إعتبارات غير تجارية، كالإعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي؛

-إذا كانت السلعة الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج، بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية؛

-إذا كان حصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى 4 %من متوسط الإستهلاك المحلي السنوي في فترة الأساس (1986-1988) ، على أن تزداد بنسبة 0.8 % في العام الواحد لتصل إلى 8 %من الإستهلاك المحلى خلال فترة التنفيذ ، التي تستمر ست سنوات للدول المتقدمة، وعشر سنوات للبلدان النامية؛

الفرع الثاني : الدعم المحلي

تم تأطير مجموعة من الأحكام خاصة بالدعم المحلى كما يلي:

أولا: الدعم المشوه للتجارة:AMBER BOX

وهو دعم ممنوع و يطلق عليه أيضا اسم المقياس الذي يستخدم لحساب حجمه فيطلق عليه مقياس الدعم الكلي الذي يرمز له بالرمز AMS،أو باسم الصندوق الذي يندرج تحته -فيطلق عليه –Amber BOX-

ويمثل هذا الدعم مجموع الدعم المالي المقدم لدعم أسعار المنتجات الزراعية أو تقديم خدمات أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها كدعم مرتبط بكميات الإنتاج،أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات مدعومة للمشاريع .و يحسب بما يعرف مقياس الدعم الكلي AMS الذي يتكون من (مقياس الدعم المباشر للمنتج ، ومقياس الدعم العام للقطاع ، ومقياس الدعم المكافئ)

و يخضع هذا النظام للتخفيض فعلى الدول المتقدمة خفض 20% من قيمته على مدى خمس سنوات ، أما الدول النامية فعليها خفض 13 %منه عل مدى عشر سنوات.

ثانيا: الدعم المشوه للتجارة المسموح بشروط (Blue Box)

يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج،حيث أقرت اتفاقية الزراعة في الفقرة (05) عدم جواز إخضاع المدفوعات المقدمة في هذا البرامج :[1]

- إذا ارتبطت المدفوعات بمساحة إنتاج ثابتة .
- إذا دفعت على أساس 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس .
- إذا كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

هذا الدعم غير محدد بسقف ، وقد استثني من التخفيضات بناءا على اتفاق بلير الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة قبل الشروع بجولة أورجواي 1986 ، و قد اعتبراه مشوها بطريقة اقل للتجارة ، لأنه يأتي في إطار تعويضات تحديد الإنتاج و لا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج .

يؤخذ على هذا الدعم أنه جاء لفائدة الدول المتقدمة و لا تستفيد منه الدول النامية مما جعلها تطالب تفاوضية

[1]-بن عمر الاخضر ،**آثارتحريرالتجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر،2007/2006،ص:48.

بإلغائه في لقاءات تفاوضية لاحقة.[1]

ثالثا: الدعم المسموح غير المشوه للتجارة (GREEN BOX)

تعفى إجراءات الدعم المحلي التي يكون لها غالبا تأثير ضئيل على التجارة (وتسمى إعانات الصندوق الاخضر) من التزامات التخفيض [2]،و يأتي في سياق البرامج الحكومية الخاصة بالتنمية وعبر الخدمات العامة للزراعة التي تمولها الموازنة شاملة الإعفاءات الجمركية و الضريبية، و لا يشمل ذلك دعم الأسعار كما أنه غير محدد بسقف معين وتستفيد منه الدول كافة المتقدمة و النامية و الأقل نمو.

وقد وضح الملحق رقم 02 من اتفاق الزراعة قائمة إيضاحية بالدعم الأخضر المسموح به

والذي من بينه ما يلي:[3]

- النفقات الحكومية على البحوث الزراعية، ومكافحة الآفات والحشرات، وفحص وتدريج أنواع معينة من المنتجات الزراعية، وخدمات التسويق والترويج للمنتجات الزراعية.
- النفقات الحكومية لتأمين دخل مناسب ولتمويل شبكات الأمان للمزارعين.
- المدفوعات الحكومية للمزارعين في حالة الكوارث الطبيعية.
- المدفوعات الحكومية التي تدفع للمزارعين في حالة عمليات إعادة الهيكلة ومنها على سبيل المثال:
- تمويل برامج تقاعد العاملين في الإنتاج الزراعي القابل للتسويق.
- تمويل برامج التقاعد الخاصة بالموارد المعدة لاستبعاد الأرض والماشية من الإنتاج الزراعي.
- المعونات الاستثمارية المقدمة لمساعدة المزارعين عند إعادة هيكلة عمليات الإنتاج.

---

[1]–دراسة قومية حول **سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية** ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم ،2009،ص:13.

[2] -أوكار غورلار، المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية و أهمية الزراعة في المفاوضات التجارية، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2001،ص:25.

[3] –مغاوري شلبي على ، **اتفاق الزراعة**، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية،2011،ص:16.

- المعونات المقدمة في إطار برامج الحفاظ على البيئة.
- المعونات المقدمة في إطار برامج المساعدة الإقليمية والتنمية الريفية

رابعا: دعم مشوه مسموح للبلدان النامية والأقل نموا فقط كمعاملة خاصة وتفضيلية لها

يعفى من التزامات التخفيض بموجب اتفاقية الزراعة برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية و الريفية في الدول النامية مثل الدعم المالي للاستثمارات و الدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاح للمنتجين محدودي الدخل ،و المنتجين الذين يفتقرون الى الموارد و الإعانة المقدمة بهدف تنويع الانتاج الزراعي بما يحد من زراعة المحاصيل عير المشروعة كالحشيش[1]

خامسا: دعم مشوه مسموح به لكافة الدول لسقوفه المتدنية

ويشمل:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين بحيث لا يزيد على 5%من قيمة كامل إنتاج المنتج بالنسبة للبلدان المتقدمة وعلى 10 % للبلدان النامية.

- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين –لأكثر من منتج أو لقطاع فرعي أو كامل القطاع- بحيث لا يزيد على 5% من قيمة كامل إنتاج الجزء المدعوم للبلدان المتقدمة وعلى 10 %للبلدان النامية.

الفرع الثالث: دعم الصادرات

عملت إتفاقية الزراعة على الحد من إستخدام دعم الصادرات، الذي عرف توسعا كبيرا وتطورا في أشكاله لدى الدول المتقدمة مثل الإئتمان الخاص بالصادرات والمساعدات الغذائية والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال الصادرات، وقد حددت المادة الثامنة من الإتفاقية الإلتزامات الخاصة بالمنافسة على التصدير، وبعدم تقديم أي دعم

[1]-بهاجيراث لال داس، ترجمة عبد السلام رضا ، **اتفاقات منظمة التجارة العالمية –المثالب و الاختلالات و التغييرات اللازمة** ،الرياض ،دار المريض ، 2005،ص:110.

للصادرات من قبل جميع الدول الأعضاء إلا وفق أحكام الإتفاقية والإلتزامات المقدمة في جداول إلتزاماتها، كما صنّفت المادة التاسعة أشكال دعم الصادرات الزراعية، التي يجب أن تخضع للتخفيض في الكميات والقيم المستحقة للدعم، من قبل جميع الدول الأعضاء إلى ستة أشكال سواء كانت دعما مباشرا أو غير مباشر على النحو التالي:

–الدعم المالي المباشر المقدم من الجهات الحكومية، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتج فردي أو تعاونية أو جمعية من جمعيات المنتجين أو هيئة تسويق، طالما أن هذا الدعم يرتبط بالأداء التصديري؛

–قيام الحكومات أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري، بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل الذي تم دفعه للمنتجات المماثلة من المشتريين في الأسواق المحلية(سياسة الإغراق)؛

–الدعم المحلي المقدم للمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في منتجات مصدرة؛

–المدفوعات المقدمة لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة من قبل الحكومة، سواء كان ذلك خصما من الموازنة العامة أو لا، وتشمل هذه المدفوعات تلك الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني، أو على منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر؛

الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية(باستثناء خدمات ترويج الصادرات والخدمات الإستشارية المتاحة على نطاق واسع)، بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى وتكاليف النقل والشحن الدوليين؛

–تكاليف النقل والشحن الداخلي التي تدفعها أو تفرضها الحكومات، بشروط تفضيلية بالمقارنة مع الشحنات المحلية.

هذه الأنواع من الدعم تخضع لإلتزامات التخفيض في شكلين، الأول نقدي يتمثل في خفض الإنفاق العام الهادف لدعم الصادرات، والشكل الثاني كمي يتمثل في خفض كمية الصادرات المدعمة، مع التمييز في ذلك بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا.

-فالدول المتقدمة تلتزم بخفض الإنفاق العام في صور إعانات تصديرية بنسبة 36 %، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 21 %، وهذا على أساس متوسط القيمة والكمية لدعم التصدير خلال الفترة(1986-1990)او(1991-1992) التي تعتبر فترة أساس وذلك بأقساط سنوية لمدة 06 سنوات؛

-أما الدول النامية فتلتزم بخفض الإنفاق العام الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24 % ، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 14 % ، هذا لنفس متوسط فترة الأساس السابقة وخلال مدة 10 سنوات؛

-أما الدول الأقل نموا فقد تم إعفاؤها من هذا الإلتزام؛

-كما تم الإنفاق على توضيح هذه التخفيضات في جداول الإلتزامات لكل دولة، والذي يجب أن يتضمن مستوى الدعم في فترة الأساس، وحجم الدعم الذي تبدأ به فترة التنفيذ، أي في سنة 1995 ، والمستوى الذي سوف تنخفض إليه مستويات الدعم نقديا وكميا في نهاية فترة التنفيذ.

-بالإضافة إلى ما سبق تم الإتفاق على أن الدول التي لم تقم بالإبلاغ عن الدعم الذي تقدمه لصادراتها، فقد نصّت الإتفاقية على أنه أصبح محظورا عليها تقديم أي نوع من أنواع الدعم المشار إليها، باستثناء الدعم المسموح للدول النامية والمدرج في الفقرتين 4-5، والمتمثلة بالتحديد في إعانات خفض تكاليف تسويق الصادرات، تكاليف النقل والشحن وذلك خلال الفترة الإنتقالية 1995-2004، وبشرط أن لا ينشأ عن ذلك عدم إلتزام تلك الدول بتخفيض دعم الصادرات الذي تم الإتفاق عليه.

-وقد تم تحديد إثني وعشرين منتجا زراعيا تطبق عليه هذه الإتفاقية هي:

القمح، الحبوب الخشنة، الأرز، البذور الزيتية، الزيوت النباتية، بذور القطن، السكر،الزيت،اللبن المجفف، الجبن، لحم الخروف، اللحوم البقرية، لحم الخنزير، المنتجات الأخرى للألبان، الحيوانات الحية، البيض، النبيذ، الفواكه، الخضروات، التبغ، القطن، لحوم الطيور ..

1 -إئتمان التصدير :نصت إتفاقية الزراعة في المادة (10/ف2) على تعهد الدول الأعضاء بالعمل على وضع

ضوابط دولية متفق عليها، لتنظيم عملية تقديم الإئتمان التصديري، أو ضمانات الإئتمان التصديري، أو برامج التأمين لحد من التحايل على الإلتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات، ويعتبر هذا من المواضيع التي يجري إستكمالها في المفاوضات الحالية.

2-المعونات الغذائية :نصت إتفاقية الزراعة في المادة (10/ف4) على إلتزام الدول المانحة للمعونات الغذائية بعدم ربط تقديم هذه المعونات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالصادرات الخارجية من المنتجات الزراعية الموجهة من الدول المانحة إلى الدول المتلقية لتلك المعونات، على أن لا يتم تقديم هذه المعونات لغرض التخلص من الفائض، بل يتم تقديمها قدر الإمكان على هيئة منح كاملة، أو بشروط لا تقل تيسيرا عن تلك المنصوص عليها في إتفاقية المعونات الغذائية لعام 1986.[1]

الفرع الرابع: تطور الدعم في إطار المنظمة العالمية للتجارة[2]

بالرغم من التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الضوابط التي أرساها اتفاق الزراعة إلا أن الممارسات الفعلية للدول الأعضاء و لا سيما الاتحاد الأوربي و أمريكا قد نجم عنها ارتفاع المستوى الفعلي للدعم الزراعي و لا سيما من خلال نقل تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر وأمام هذا الوضع أدركت الدول الأعضاء المتضررة بأن معدلات الخفض لم تكن كافية لدفع الدول المتقدمة إلى تحقيق تخفيض فعال في استخدامها للدعم، وعندئذ تصاعدت المطالبات من جانب كثير من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية بضرورة وضع ضوابط جديدة للدعم الزراعي وترجمت تلك المطالبات على دائرة مفاوضات المنظمة منذ بداية عام 2001.

ويعتبر مؤتمر الدوحة عام 2001 بداية التحدث عن ضرورة تطبيق تخفيضات جوهرية لكافة أنواع الدعم الزراعي وقد انبثق عن المؤتمر صياغة أجندة الدوحة للتنمية تضمنت مقترحات رقمية وزمنية جديدة من جانب الدول النامية بشأن

(1)-غردي محمد ، مرجع سابق، ص:195-196.

(2)-نيفين محمد طريح، ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ،العدد66، ربيع 2014،ص ص:65-67.

خفض الدعم الزراعي الأوربي و الأمريكي، و الجدير بالذكر أن تلك الضوابط لم تخرج عن حيز المفاوضات وظلت مجرد أجندة.

وبعد فشل مؤتمر كانكون (سبتمبر 2003)في إنهاء قضايا الدعم الزراعي تم اقتراح إطار جديد يتضمن مجموعة من الضوابط أكثر قبولا للدول النامية، وتجسد ذلك في أجندة جويلية 2004 التي كانت بمثابة إعادة إحياء لأجندة الدوحة 2001، حيث تم وضع صيغة جديدة للدعم المحلي المشوه للتجارة (Overall Trade-distorting Domestic Support (OTDS))، وهو عبارة عن المستوى "المربوط" بمقتضى اتفاق الزراعة لمقياس الدعم الكلي AMS مضافا إليه الحد الأدنى المخصص وغير المخصص(تم اقتراح 5 بالمئة للإنتاج الزراعي)زائد سقف مقترح لدعم الصندوق الأزرق (5 بالمئة للناتج الزراعي) كما تضمنت الأجندة إلغاء الدعم التصديري من دون الاتفاق على تاريخ محدد ومع ذلك لم تضع الأجندة نصا إلزاميا وزمنيا للتنفيذ.

كما نص الإعلان الوزاري للمؤتمر السادس للمنظمة (هونغ كونغ-ديسمبر 2005) على تخفيض الحد الأقصى لمقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة بمعدل 80 بالمئة إذا تجاوز 60 مليار دولار وبمعدل 70بالمئة للحد الأقصى الذي يتراوح بين 10-60مليار دولار، كما تضمن الإعلان الوزاري إلغاء كافة أنواع الدعم التصديري في نهاية عام 2013، و إعادة النظر في مكونات دعم الصندوق الأخضر

ومع استمرار التوسع في استخدام مدفوعات الدعم الأزرق و الدعم الأخضر و لاسيما مع تطبيق السياسات الزراعية لأمريكا و الإتحاد الأوربي،تصدرت قضايا الدعم الزراعي مائدة المفاوضات مرة أخرى وتجسد ذلك في مفاوضات جنيف في جويلية 2008 التي تمت خلالها صياغة أجندة الدوحة للتنمية والتي شددت على تنفيذ كافة الضوابط الزمنية و الكمية و الصيغ الجديدة للدعم الزراعي التي أقرها مؤتمر هونغ كونغ، كما أكدت ضرورة تخفيض 75 بالمئة من قيمة دعم التصدير في نهاية 2010 و إلغائه تماما في نهاية عام 2013، ونصت الأجندة على ربط مدفوعات

الصندوق الأزرق عند 2.5 بالمئة من قيمة الناتج الزراعي ،وخفض دعم الحد الأدنى إلى 2.5 بالمئة وعدم تجاوز الدعم الزراعي المحلي المشوه للتجارة 5 بالمئة من قيمة الناتج الزراعي للدول المتقدمة.

وقد تم التشديد على تفعيل أجندة جويلية خلال المؤتمر الوزاري السابع (ديسمبر 2009) كما ركز المؤتمر الأخير المنعقد في مدينة بالي الاندونيسية سنة 2013 على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك الضوابط وتضييق مفهوم الدعم الأخضر وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج إلى الصندوق الأصفر المشوه للتجارة وطالب المؤتمر بخفض كمية الصادرات المدعمة في نهاية 2013 إلى متوسط الكمية الفعلية خلال الفترة (2003-2005) ووضع حدود تقييدية للائتمان التصديري.

على هذا النحو لم ينفصل ملف الدعم الزراعي عن مفاوضات المنظمة منذ عام 1995، ولا شك في أن صياغة المنظمة لعدد من الضوابط المتعلقة بخفض الدعم الزراعي بدءا من أجندة الدوحة عام 2001 إلى أجندة جويلية 2008 ثم إلى بعض ضوابط الدعم التصديري التي نص عليها الإعلان الوزاري لمؤتمر بالي 2013 ، سوف يقدم فرصا واسعة للدول النامية المصدرة للسلع الغذائية ،لتحسين أدائها في السوق العالمي

الخلاصة:

ان تنظيم التجارة في ظل الحماية (تدخل الدول) يعتمد على مجموعة من الأدوات الفنية التي تستخدم في عملية التحكم في الصادرات والواردات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي يسمح بتوفير وسائل التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات ، ومن ثم العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أو التقليل من حدة خروج الصرف الأجنبي، و هذه الأدوات تقسم إلى أدوات سعرية وأدوات كمية و تنظيمية .

-الأدوات السعرية هي الرسوم الجمركية و الإعانات و الرقابة على الصرف و الإغراق،حيث تعتبر الرسوم الجمركية من أكثر الأدوات شيوعا .

-الأساليب الكمية والتنظيمية تعتبر من الأدوات الأساسية للسياسة التجارية التي من شأنها أن تؤثر على اتجاه نمط وتطور حجم التجارة الخارجية، حيث يستخدم كل أسلوب لمعالجة اختلال وضعية اقتصادية معينة، وذلك من خلال الآثار التي يترتب عنها تطبيق الأسلوب الملائم لذلك. وعليه فالأساليب الكمية تتعلق بإجراءات المنع ونظام الحصص وفرض تدابير تراخيص الاستيراد. أما الأساليب التنظيمية فهي عبارة عن الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، ويتعلق الأمر بالمعاهدات والاتفاقيات التجارية، والاتحادات الجمركية، وإجراءات الحماية الإدارية، والمناطق الحرة.

لكن ومنذ إبرام اتفاقية الجات إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و إلى يومنا الحاضر لم تعد الدول المنضمة إلى المنظمة قادرة على فرض سياستها التجارية الخاصة و لكن ذلك أصبح يتم ضمن مفاوضات تتم في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تعمل على تخفيض القيود التجارية إلى أدنى حد و التوجه أكثر إلى حرية المبادلات التجارية العالمية، لكن تأخذ السلع الزراعية معاملة خاصة بالنسبة للدعم والقيود التعريفية نظرا لأهميتها بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

الفصل الثاني: السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي

تمهيـــــد

برزت إحدى مظاهر القوة الاقتصادية في الاتحاد الأوربي في القطاع الزراعي حيث أن السهول الزراعية تمثل حوالي نصف القارة، وبالتالي القدرة على تلبية نسبة كبيرة من حاجة السوق الاستهلاكي الأوروبيّ، وتصدير الكمية الفائضة خارج الاتحاد، حيث أصبح يحتل المرتبة الثانية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص الذي يمثل أهمية كبيرة في العالم بسبب ارتباطه المباشر بالحاجات الأساسية للسكان. فضلا عن الأهمية النسبية التي يحتلها من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي.

تعتبر السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي احد أهم ركائز السياسات الاقتصادية التي يحافظ بها الاتحاد الأوربي على مصالحه الداخلية والخارجية، فهو يعتمد سياسة زراعية مشتركة حافظت منذ إنشائه على مداخيل الفلاحين، وسياسة خارجية حافظت على تصريف الفوائض الإنتاجية للدول المتقدمة والنامية.

السياسة التجارية الزراعية للاتحاد ذات أهمية بالغة لتجارة المنتجات الزراعية للدول النامية لأنها تحدد دخول السوق الأوربي، تستفيد الدول النامية من شروط استيراد تفضيلية حيث يطبق الاتحاد رسوم منخفضة على منتجات الدول النامية وهناك مجموعة من الأنظمة الخاصة بالتجارة مع الدول النامية أهمها نظام الأفضليات .

المبحث الأول: مميزات القطاع الزراعي للاتحاد الأوربي

يعتبر القطاع الزراعي من ابرز القطاعات الاقتصادية (بعد الفحم و الفولاذ) التي تثير اهتمام صناع القرار في الاتحاد الأوربي، حيث تمثل المزارع العائلية النموذج المزرعي المشترك في الاتحاد الأوربي. تهيمن على القطاع الزراعي من حيث عددها ومساهمتها في التشغيل وبدرجة أقل من حيث مساحة الأراضي المحروثة كما تمثل العمالة في قطاع الزراعة النسبة الأضعف بين قطاع الصناعة و الخدمات.

أما من حيث الإنتاج تشكل الحبوب ثمن قيمة المنتجات الزراعية في الاتحاد ونصف المزارع تنتج هذه المحاصيل حيث تشكل مساحتها ثلث المساحة الزراعية الإجمالية .

المطلب الأول: تنظيم المزارع في الاتحاد الأوربـــي

يضم الاتحاد الأوربي مساحة زراعية هامة، تمثل العمالة في قطاع الزراعة النسبة الأضعف بين القطاعات، أما المزارع العائلية فتعتبر النموذج المزرعي المشترك تمتاز بصغر حجمها حيث تمثل المزارع الأقل من 5هكتار 70بالمئة من إجمالي المزارع.

الفرع الأول: أهمية الزراعة في الاتحاد الأوربي

أولا: المساحـــة الزراعيـــــة

تبلغ المساحة الزراعية للاتحاد الأوربي 175.8 مليون هكتار أي ما يمثل 40.3 بالمئة من المساحة الإجمالية لدول الاتحاد، وهي اكبر بخمسة أضعاف من مساحة الغابات، أما المساحة المسقية فهي تمثل 8.3بالمئة من المساحة الزراعية سنة 2010(في دول العشرين (G20) نجد اكبر مساحة زراعية مسقية في اليابان متبوعة بكوريا الجنوبية و الهند،وأعلى نسبة في زيادة المساحة المسقية خلال الفترة 2001-2011 في الصين الهند).

أما مساحة الزراعة العضوية تمثل 3.6 بالمئة من المساحة الزراعية للاتحاد الأوربي، في نهاية 2013 بلغت المساحة الزراعية العضوية 10.2 مليون هكتار أي 5.7 بالمئة من المساحة الزراعية تدار ب260 ألف منتج .و الدول التي تتركز فيها هذه الزراعة هي اسبانيا (1.6 مليون هكتار)،ايطاليا(1.3 مليون هكتار) ،وفرنسا (1.1 مليون هكتار) وألمانيا (1.1 مليون هكتار)

و الجدول الموالي يمثل المساحة الزراعية ،المسقية ،العضوية في دول الاتحاد الأوربي و مجموعة العشرين: [1]

جدول رقم: 01-02:المساحة الزراعية خلال الفترة 2001-2011

	Agricultural area (1 000 hectares)		Agricultural area (% of total land area)		Area equipped for irrigation (% of total agricultural area)		Organic area (% of total agricultural area)
	2001	2011	2001	2011	2001	2011	2011
EU-28 (1)	172 794	175 815	40.4	40.3	11.1	8.3	3.6
Argentina	128 606	147 548	47.0	53.9	1.2	1.1	2.6
Australia	455 700	409 673	59.3	53.3	0.5	0.6	2.7
Brazil	263 465	275 030	31.1	32.5	1.3	2.0	0.2
Canada	67 502	62 597	7.4	6.9	1.2	1.4	1.3
China	524 099	519 148	56.2	55.7	10.7	12.8	0.4
India	180 370	179 799	60.7	60.5	34.3	37.1	0.6
Indonesia	46 300	54 500	25.6	30.1	12.4	12.3	0.1
Japan	4 793	4 561	13.1	12.5	54.7	54.2	0.2
Mexico	105 400	103 166	54.2	53.1	6.0	6.3	0.4
Russia	216 861	215 250	13.2	13.1	2.1	2.0	0.1
Saudi Arabia	173 791	173 355	80.8	80.6	1.0	1.0	0.0
South Africa	98 013	96 374	80.8	79.4	1.5	1.7	0.0
South Korea	1 945	1 756	20.1	18.1	45.3	44.7	1.1
Turkey	40 968	38 247	53.2	49.7	12.2	13.6	1.6
United States	414 944	411 263	45.3	45.0	6.5	6.5	0.5

Source :the EU in the word 2014, eurostate ,statistical yearbooks,p :135.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للزراعـــــــــة

ساهمت الزراعة ب 1300600 مليون اورو أي 1.2 بالمئة من القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد ككل ،لكن هذه المساهمة تراجعت من 1.4 بالمئة سنة 2008 ومن 1.8 بالمئة سنة 2004 ومن 1.9 بالمئة سنة 2000 .

[1]-http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/The_EU_in_the_world_-_agriculture,_forestry_and_fisheries. 02/01/2019.

إن الأهمية الاقتصادية للزراعة من جانب القيمة المضافة اكبر بصفة عامة في شرق وجنوب أوربا عنه في شمالها وغربها حيث الوزن النسبي للزراعة في منطقة Severozapaden وSeveren tsentralen البلغارية يصل إلى 14.1 بالمئة و 11.9 بالمئة على التوالي من إجمالي القيمة المضافة.

تساهم زراعة 36 منطقة(مساحة) من اجمالى المناطق البالغ عددها 241 بنسبة 3.5 بالمئة من اقتصاد الاتحاد الأوربي.

من ضمنها ثمانية مناطق في اليونان وكل مناطق رومانيا ماعدا منطقة العاصمة، وخمسة مناطق في بولاندا(خاصة الشرقية) وأربعة مناطق في شمال وشرق بلغاريا ،وأربعة مناطق في شرق و جنوب هنغاريا ،ومنطقتين في كل من فرنسا و ايطاليا و الأراضي المنخفضة و البرتغال.

أما المناطق التي تساهم فيها الزراعة في الاقتصاد بشكل ضعيف تتضمن مناطق حول العواصم ، وهناك 47 منطقة سنة 2009 تساهم فيها الزراعة بنسبة 0.5 بالمئة أو اقل من إجمالي القيمة المضافة المحلية ، منها 15 منطقة في المملكة المتحدة و 12 منطقة في ألمانيا و3 في السويد و اثنان في سلوفاكيا واثنان في كل من التشيك و النمسا[1]

الشكل الموالي يوضح مساهمة الزراعة (إضافة إلى الغابات و الصيد البحري) في إجمالي القيمة المضافة لكل من EU-N13 و EU-15 •في الريف و الحضر و المناطق الوسطية.

[1] – Eurostat regional yearbook 2012,p :126.

•**EU-15** تمثل: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة. **EU-13** تمثل: بلغاريا، التشيك، قبرص، استونيا، لاتفيا، هنغاريا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا،كرواتيا، ليتوانيا.

شكل رقم01-02: مساهمة الزراعة في الاقتصاد ،مقارنة بين EU-N13 و EU-15

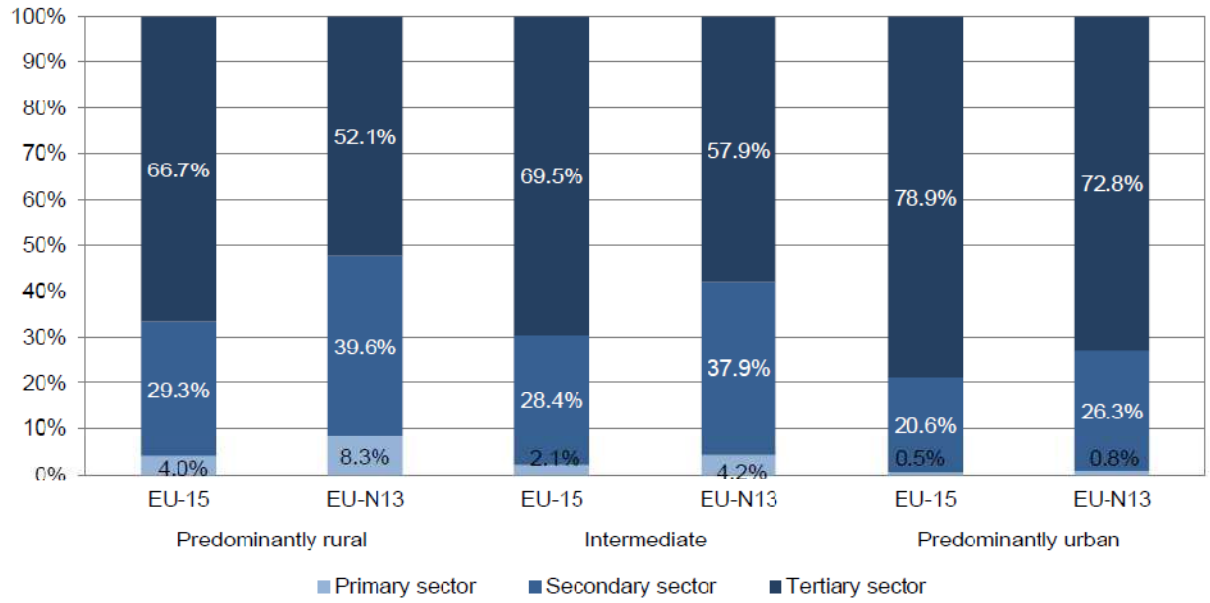

Source : the EU in the word 2014, eurostate, statistical yearbooks,p :141.

يوضح الشكل المساهمة الضعيفة للزراعة في الاقتصاد حيث لم تتجاوز8.3 بالمئة في EU-N13 و4 بالمئة في EU-15 في الريف .

تهدف السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي إلى زيادة الإنتاجية من خلال البحث و استخدام التقنيات الجديدة حيث يعتبر القطاع الزراعي من ابرز القطاعات الاقتصادية (بعد الفحم و الفولاذ) التي تثير اهتمام صناع القرار في الاتحاد الأوربي.

الفرع الثاني: المزارع العائليـــة

تمثل المزارع العائلية النموذج المزرعي المشترك في الاتحاد الأوربي، حيث تهيمن على القطاع الزراعي من حيث عددها ومساهمتها في التشغيل و بدرجة أقل من حيث مساحة الأراضي المحروثة [1]

[1] -Agriculture, forestry and fishery statistics ,eurostate,2014,p :11

جدول رقم 02-02:تشكيلة المزارع العائلية

	مزارع بعمال عائلة واحدة	مزارع بعمال عائلة يشكلون50 المئة فما اكثر من العمالة	مزارع بعمال عائلة اقل من 50 بالمئة من العمالة	مزارع غير عائلية	المجموع
ألاف					
عدد المؤسسات- القابضة-•	11611	256	79	301	12248
المساحة الزراعية المستغلة-هكتار-	99419	19056	9618	47722	175815
الدواجن و المواشي	74884	21226	9605	29496	135212
قوة العمالة الفعلية	7377	540	317	949	9183
النسبة					
عدد القابضات	94.8	2.1	0.6	2.5	100
المساحة الزراعية المستغلة	56.5	10.8	5.5	27.1	100
المواشي و الدواجن	56.5	10.8	5.5	27.1	100
قوة العمالة الفعلية	80.3	5.9	3.4	10.3	100

Source : Agriculture, forestry and fishery statistics ,eurostate,2014,p :12

تشكل المزارع العائلية التي تتكون من عائلة واحدة 94.8 بالمئة من إجمالي المزارع في الاتحاد الأوربي سنة 2010 كما تمثل 80.3 بالمئة من إجمالي العمالة الزراعية وتقوم بحرث أكثر من نصف المساحة الزراعية الإجمالية (56.5 بالمئة)كما يملكون أكثر من نصف إجمالي المواشي و الدواجن (55.4 بالمئة)

لكن انخفض عدد المزارع باطراد خلال العقد الأخير في جميع دول الاتحاد بين سنتي 2003 و 2010 متوسط النسبة السنوية للانخفاض كان الأعلى بالنسبة للدول التي انضمت للاتحاد سنة 2004 و2007، أما الدول التسع

•- القابضة الزراعية هي وحدة اقتصادية تقنية تدار من طرف مسير واحد تنتج منتجات زراعية تقوم بنشاط زراعي في إقليم الاتحاد الأوربي، كما أن القابضة يمكن أن تزودنا بمنتجات إضافية غير زراعية وخدمات

الأقدم في الاتحاد المتوسط السنوي لانخفاض عدد المزارع تسارع فيها إلى غاية 2005 ثم بدأ بالتراجع كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم02-02:تطور عدد المزارع 1975-2010

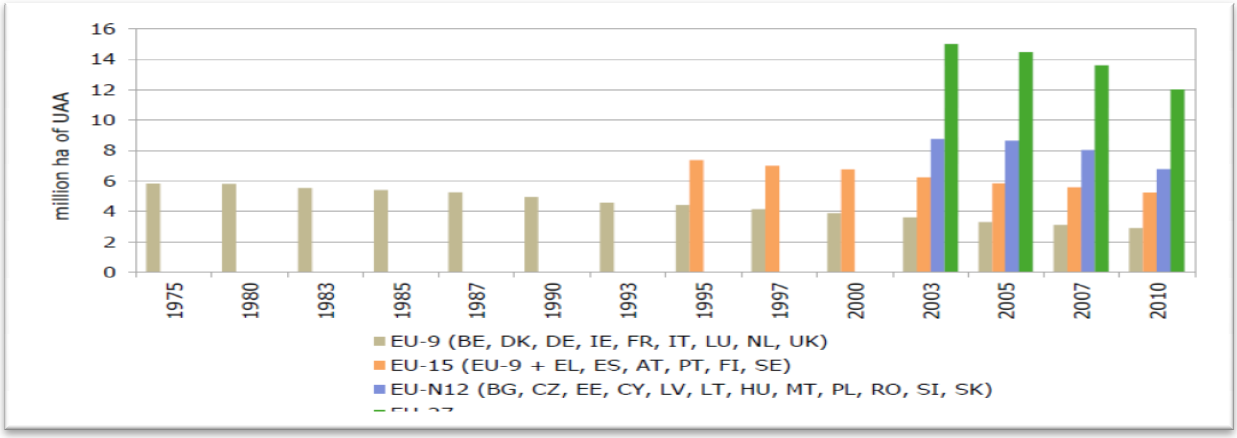

SOURCE : Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013,p :21.

قاد التراجع في عدد المزارع إلى توسعتها، و المؤشرات الأكثر استخداما لقياس حجمها هو حجم المزرعة المادي (المساحة الزراعية لكل مزرعة) وحجم المزرعة الاقتصادي (المخرجات الأساسية لكل مزرعة)، حيث أبدت هذه المؤشرات زيادة ملحوظة خلال الفترة 2005-2010 لكل الدول الأعضاء، ويبقى معدل المزرعة صغيرا لكلا المؤشرين في الدول التي انضمت للاتحاد سنة 2003و 2007 عن الدول المنضمة سابقا. الشكل الموالي يشرح ذلك:

شكل رقم03-02: مؤشر المساحة الزراعية لكل مزرعة سنة 2005-2007-2010

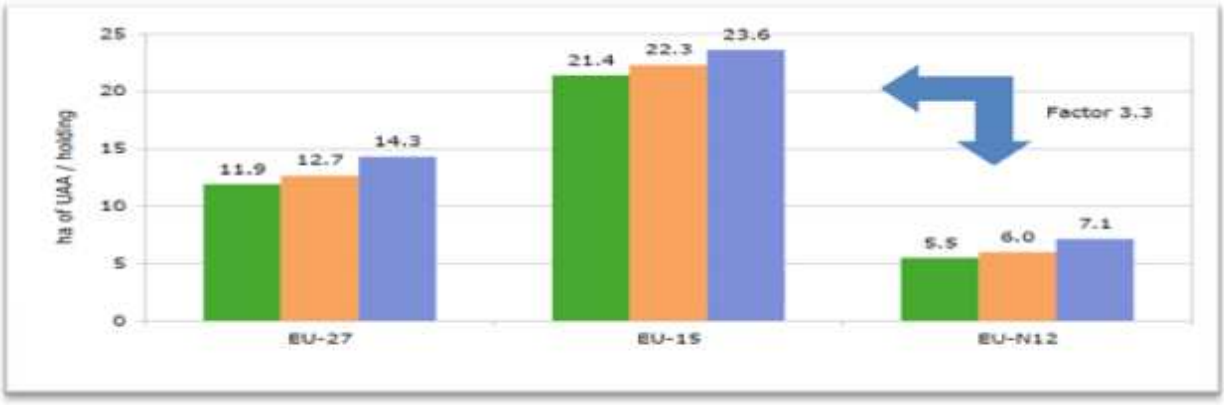

SOURCE : Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013,p :21.

شكل رقم04-02:مؤشر المخرجات الأساسية لكل مزرعة سنة2005-2007-2010

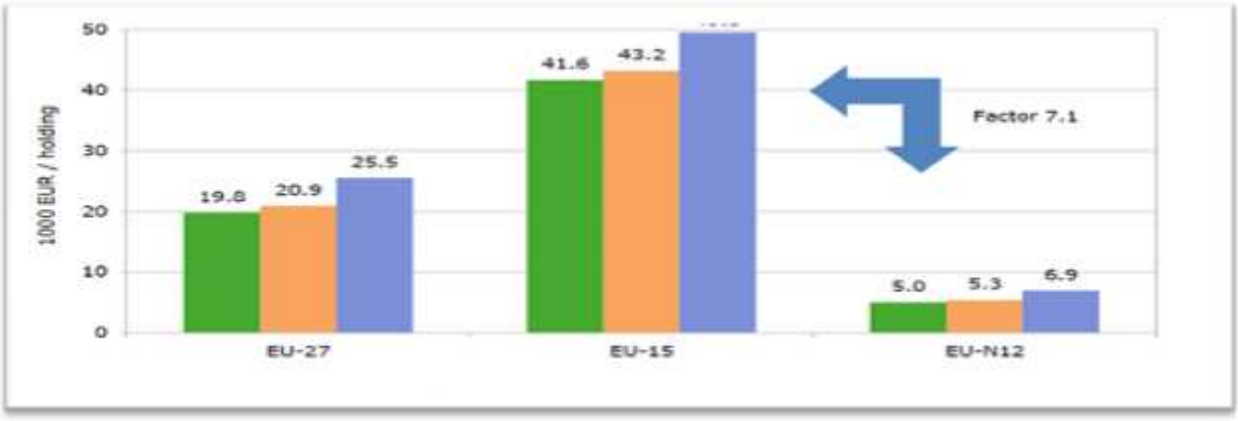

SOURCE : Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013,p :21.

تتركز المزارع الأقل مساحة في شرق وجنوب الاتحاد بينما تتركز المزارع كبيرة المساحة في المملكة المتحدة ،فرنسا، الدنمارك، الجزء الشرقي من ألمانيا، جمهورية التشيك،سلوفاكيا، وجزء من اسبانيا ،لكنها تبقى صغيرة عند مقارنتها عالميا،والشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم 05-02:مقارنة لمتوسط حجم المزرعة في مجموعة من الدول

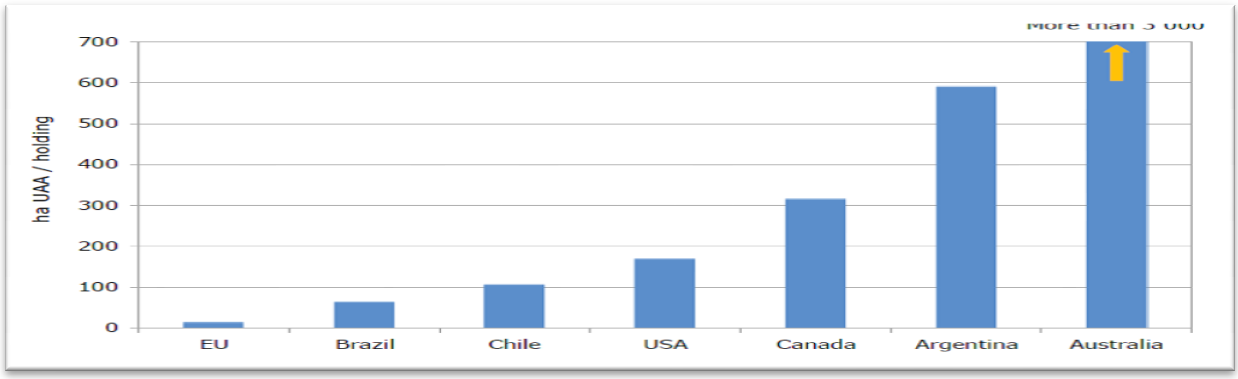

SOURCE : Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013,p :21.

يوضح الشكل السابق أن اقل المزارع مساحة تتواجد بالاتحاد الأوربي إذا قارنها بأهم الدول الزراعية ويرجع ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من المزارع الصغيرة[1] حيث 70 بالمئة من المزارع تقل مساحتها عن 5 هكتار (وفي EU-

[1]-تعريف المزارع الصغيرة ، انظر:
http://ec.europa.eu/agriculture/rural-area-economics/briefs/pdf/02_en.pdf

N12 تتجاوز هذه النسبة 81 بالمئة) بينما تشكل المزارع التي تتجاوز مساحتها 100 هكتار 3 بالمئة فقط ،أما متوسطة الحجم أي بين 5 و 100 هكتار تمثل نسبة 28 بالمئة من إجمالي عدد المزارع.

إضافة إلى أن المزارع الصغيرة تحتل فقط نسبة 7 بالمئة من إجمالي المساحة الزراعية ،بينما المزارع التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار تحتل نسبة 50 بالمئة من المساحة الزراعية الإجمالية .

الفرع الثالث: العمالة الزراعية

تمثل العمالة في قطاع الزراعة النسبة الأضعف بين قطاع الصناعة و الخدمات حيث تشكل نسبة 6.8 بالمئة سنة2001 و5.2بالمئة سنة2011 وتمثل نسبة العمالة في الصناعة 26.5بالمئة سنة2001 ونسبة22.9بالمئة سنة 2011،بينما يشغل قطاع الخدمات النسبة الأكبر 66.8بالمئة سنة2001 و 71.8بالمئة سنة2011.

وظفت الزراعة 9.8 مليون شخص سنة 2013 أي ما يمثل 4.5 بالمئة من إجمالي العمالة بالاتحاد الأوربي،و تشكل العمالة الزراعية في رومانيا و بولندا وحدهما 44 بالمئة من إجمالي العمالة في هذا القطاع.وقد تراجع حجم العمالة الإجمالي خلال 2003-2013 بما يقارب مليون شخص[1]

شكل رقم 06-02:العمالة في القطاع الزراعي الاوربي

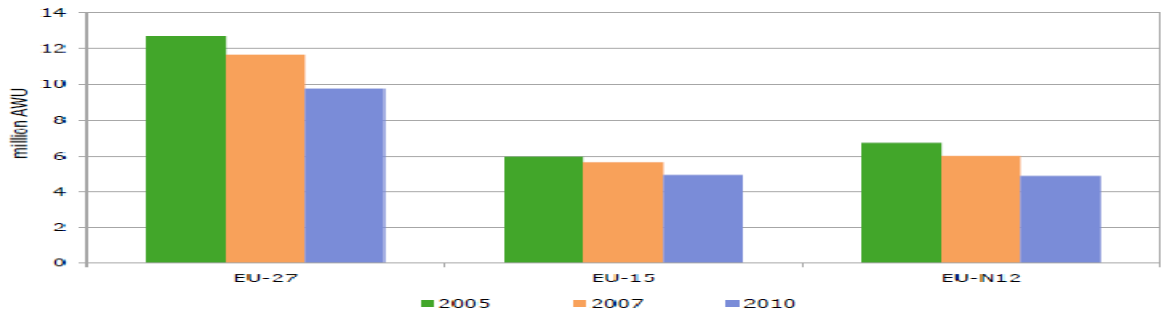

SOURCE : Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013.

يوضح الشكل تراجع العمالة سنويا في القطاع ،حيث تتركز العمالة في الدول الاتحاد الاثنا عشر المنضمة مؤخرا،وفي ظل هذا التراجع تزايدت الإنتاجية ،حيث بلغ متوسط الإنتاجية لوحدة العمل السنوية (AWU*) 15627 اورو

[1] - CAP CONTEXT INDICATORS 2014-2020 ,p :60.

خلال 2011- 2013، حيث نجد أن متوسط الإنتاجية لوحدة العمل السنوية (AWU) بلغ 26594 اورو أي انه اكبر بخمسة أضعاف عنه في الدول الثلاثة عشر المنضمة للاتحاد بعد2004 (5039اورو)

نجد أعلى متوسط إنتاجية لوحدة العمل السنوية في الدنمارك (65295 اورو) ثم هولندا 49965 أورو ثم بلجيكا 38979، بينما نجد أدنى إنتاجية عمالة في القطاع الزراعي في كل من لاتفيا بلغاريا، بولندا، رومانيا، (2438اورو إلى 4 744 لكل من لاتفيا ورومانيا على التوالي).

سجلت نسبة نمو الإنتاجية في متوسطها السنوي 1.9 بالمئة خلال الفترة 2008-2013 (+1.1بالمئة ل EU-15 و 3.7 بالمئة في (EU-N13).أعلى نسبة نمو سنوية سجلت في فنلندا +14.3 بالمئة، وفي لتوانيا واليونان +7.8 بالمئة، كما تراجعت هذه النسبة في بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا (-13.4 بالمئة)، مالطا (-7.2 بالمئة) ، بلجيكا (-7 بالمئة).[1]

المطلب الثاني: أهم المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوربي

تشكل الحبوب أهم المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوربي حيث تمثل ثلث المساحة الزراعية، وتعتبر فرنسا أول منتج للحبوب في الاتحاد بنسبة تقدر ب 22 بالمئة تليها المانيا وبولندا ثم اسبانيا.

الفرع الأول: إنتــاج الحبـوب

قدر إنتاج الحبوب (بما فيها الأرز) ب 305.5 مليون طن سنة 2013 والذي يعتبر الأعلى منذ 2008 حيث يقدر بثمن الإنتاج العالمي من الحبوب، وهو ما يجعل الاتحاد الأوربي من أهم الدول المنتجة للحبوب.

---

*-annual work unit. يقصد بوحدة العمل السنوية-AWU- العمل الذي يقوم به شخص واحد في مساحة زراعية خلال دوام كامل.ويقصد بالدوام الكامل الحد الأدنى من الساعات المطلوبة طبقا للأحكام ذات الصلة بعقود العمل ،إذا لم تشر الأحكام الوطنية إلى عدد الساعات تؤخذ 1800 ساعة كحد أدنى لساعات العمل السنوية اي ما يعادل225 يوم من ثماني ساعات سنويا

[1] -CAP CONTEXT INDICATORS 2014-2020 ,p :.66

يزيد إنتاج 2013 عن إنتاج 2012 ب23.3 مليون طن ويقل عن أعلى انتاج مسجل سنة 2008 ب 11.3 مليون طن أي ب 3.6 بالمئة .

تنتج فرنسا 22.04 بالمئة (67.340 مليون طن) من إجمالي الإنتاج في الاتحاد تليها ألمانيا بنسبة 15.6 بالمئة (47.757مليون طن) ثم بولندا بنسبة 9.2بالمئة (28.377 مليون طن) ثم اسبانيا بنسبة 8.2 بالمئة (25.149مليون طن) و رومانيا بنسبة 6.9 بالمئة (21.358 مليون طن) والشكل الموالى يوضح تطور إنتاج الحبوب في دول الاتحاد خلال الفترة 2007-2013[1]

شكل رقم 07-02: تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2007-2013-ألف طن

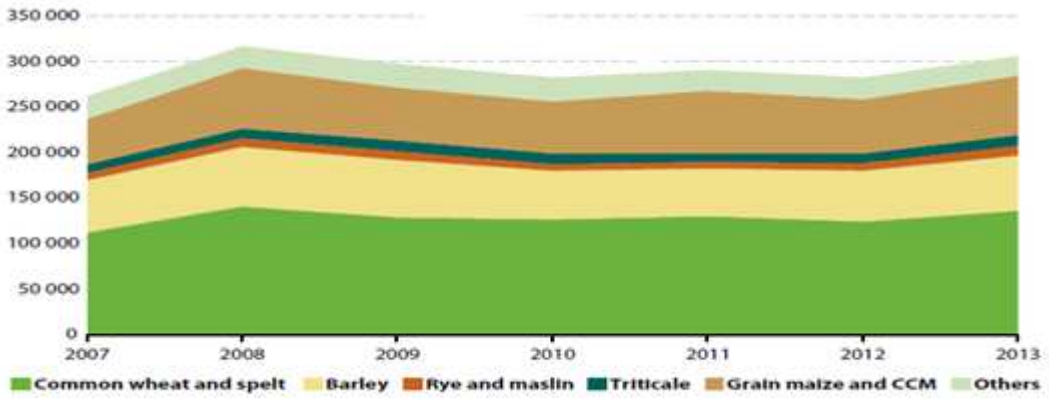

Source : report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :85.

يوضح الشكل أعلاه أن أعلى نسبة إنتاج للحبوب سجلت سنة 2008 ،ويمكن اعتبار أن هناك استقرار في إنتاج هذه المحاصيل، كما يشكل القمح و الشعير و الذرة 85.6 بالمئة من اجمالى إنتاج الحبوب سنة 2013،

أما أهم الدول المنتجة لهذه المحاصيل فنوضحها في الشكل الموالي

[1] - report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :82.

شكل رقم 08-02: نسبة إنتاج الحبوب حسب الدول سنة 2013

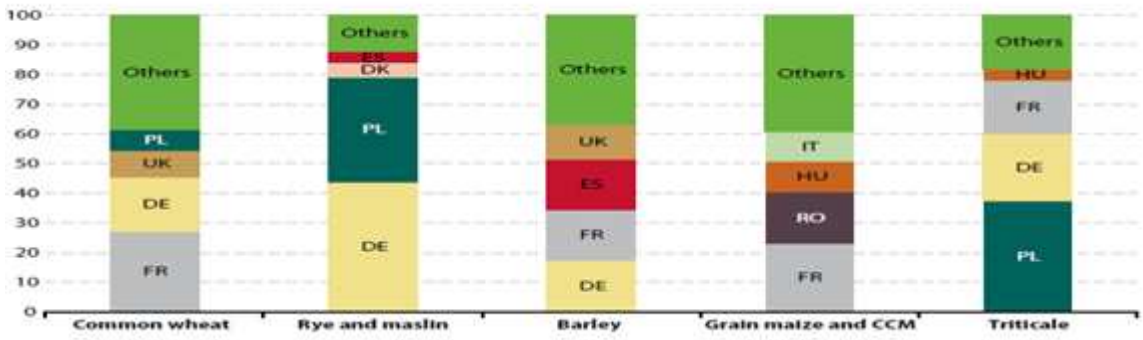

Source : report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :85.

يظهر من الشكل أن فرنسا تنتج أكثر من ربع إنتاج أنواع القمح وما يقارب الربع من إنتاج الذرة، وتنتج ألمانيا حوالي 43 بالمئة من الشيلم (الجاودار او الصورغوم) وحوالي 17 بالمئة من الشعير و حوالي 22 بالمئة من فول الصويا وتنتج بولندا حوالي 33 بالمئة من الشيلم و 37 بالمئة من فول الصويا .

تشكل الحبوب ثمن قيمة المنتجات الزراعية في الاتحاد ونصف المزارع تنتج هذه المحاصيل حيث تشكل مساحتها ثلث المساحة الزراعية الإجمالية .

هناك ما بين 113000 و 193000 مزرعة تتخصص في إنتاج القمح بأنواعه في أنحاء الاتحاد الأوربي، حوالي النصف منها في الدول 15، وتزيد مساحة المزارع في الدول 15 ب 50 بالمئة عن بقية دول الاتحاد حيث تتواجد اكبر المزارع (أكثر من 200 هكتار) في لاتفيا و وسلوفاكيا وبلغاريا، أما الأقل مساحة (اقل من 20 هكتار) فتتواجد في اليونان و ايطاليا.كما تختلف الإنتاجية من دولة إلى أخرى، ففي اليونان و استونيا تمثل 3 طن للهكتار بينما في بريطانيا و ايرلندا 8-9 طن للهكتار وفي الدنمارك وفرنسا وألمانيا من 6 إلى 7 طن للهكتار.

بالنسبة للشعير يوجد اكبر المنتجين في اسبانيا التي تحوي اكبر مساحة زراعية مخصصة لإنتاجه، ومتوسط المساحة الزراعية للشعير 37 هكتار حيث تختلف من دولة إلى أخرى حيث نجدها اقل من20 هكتار في كل ايطاليا و اليونان و بولندا بنما تتجاوز 50 هكتار في بريطانيا، استونيا، فرنسا و التشيك[1]

الفرع الثاني: اللحوم والمواشي

طور الاتحاد الأوربي معايير صحة الحيوان و نظام مراقبة و تشخيص الأمراض، كما طور إطار قانوني لتجارة الحيوانات و المنتجات الحيوانية، ويعتبر ردا على مخاوف المستهلكين حول الصحة العامة، تعمل منظمة السوق المشتركة للحوم على توحيد معايير تنظيم السوق من اجل إدارة السوق والمحافظة على مستويات محددة من استهلاك منتجات اللحوم وجعلها تنافسية في السوق الدولية

أولا:المواشي

لوحظ على أعداد المواشي منذ 1980 أنها متناقصة على مستوى الدول الأوربية ،وفي عام 2013 لوحظ أن ألمانيا و إسبانيا وفرنسا و المملكة المتحدة تملك اكبر عدد من الماشية، ففي فرنسا أهم عدد من الأبقار (19.1 مليون رأس)و في المملكة المتحدة الأغنام (22.6 مليون رأس) والجدول الموالي يوضح إجمالي الماشية في الاتحاد الأوربي سنة2013.

جدول 03-02: الماشية في الاتحاد الاوربي (مليون رأس)سنة2013

	Bovine animals	Pigs	Sheep (1)	Goats (2)
EU-28	103.91	149.98	83.39	10.57

Source: report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :103

(1) - EU CEREAL FARMS REPORT, EUROPEAN COMMISSION,DIRECTORATE-GENERAL FOR AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMEN,2013,pp :06-10.

ثانيا: إنتاج اللحوم

شهدت مزارع الماشية تغيرات هيكلية معتبرة في مزارع الماشية منذ 1980 ،وخلال سنة2013 تراجع إنتاج لحوم الأبقار بنسبة 4 بالمئة مقارنة بسنة 2012 وتراجع إنتاج لحوم الماعز بنسبة 11.5 بالمئة خلال نفس الفترة بينما تزايد إنتاج لحوم الدواجن و الغنم بنسبة 0.7 و0.8 بالمئة على التوالي.

- تنتج فرنسا (19.1بالمئة)و ألمانيا (16.8بالمئة)والمملكة المتحدة (13.5بالمئة)أي ما يشكل نصف إنتاج لحم البقر في الاتحاد الأوربي سنة 2013،لكن يلاحظ تراجع إنتاج هذه الدول خلال هذه السنة عن السنوات السابقة ونسبة الانخفاض بلغت في فرنسا (-5.2بالمئة)وفي المملكة (-4.3بالمئة)وهي اعلي من متوسط التراجع في مجموع دول الاتحاد المحددة ب -4.2بالمئة.
- أما إنتاج لحوم الأغنام و الماعز فتتميز بها المملكة المتحدة بإنتاج نسبة 38.3بالمئة و اسبانيا بإنتاج نسبة 16.8بالمئة أي ما يشكل 55.1بالمئة من اجمالى الإنتاج في الاتحاد الأوربي عام 2013 .
- أما إنتاج لحوم الدواجن فتشكل فرنسا و المملكة المتحدة وبولاندا وألمانيا نسبة 11-13بالمئة من اجمالى الإنتاج سنة 2013، ويرجع زيادة اجمالى الإنتاج إلى ارتفاع مخرجات بولندا حيث وصلت إلى 11.8 بالمئة والى زيادة مخرجات المملكة و ايطاليا بنسبة 3.2 بالمئة بينما تراجع هذا الإنتاج في فرنسا بنسبة -1.4بالمئة.

الفرع الثالث: الحليب و مشتقاته

عمل قطاع الألبان في الاتحاد الأوربي في إطار حصص الحليب الذي انطلق عام 1984 لمواجهة مشاكل فوائض الإنتاج لكن نظام الحصص انتهى في 1افريل 2015.حيث لكل دولة عضو في الاتحاد حصتين فقط. حصة للتسليم

أولا:**إنتاج الحليب**

تنتج مزارع الاتحاد حوالي 158.8مليون طن من الحليب سنة 2013 منها 153.8 مليون طن (96.8بالمئة) حليب أبقار ،و3.2 بالمئة حليب أغنام و ماعز ،معظم إنتاج حليب المزارع يوجه إلى الملابن و الشكل الموالي يوضح إنتاج وتوزيع الحليب

شكل رقم:09-02:إنتاج و توزيع الحليب في الاتحاد الاوربي2013-مليون طن-

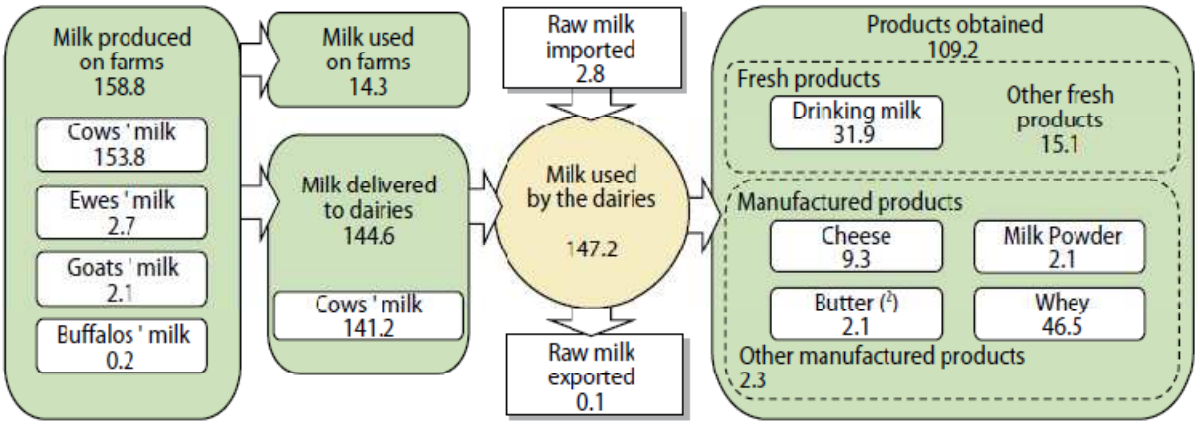

Source: report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :110.

ارتفع إنتاج الحليب البقري بين عامي 2012 و2013 ب 1.7 مليون طن، وعرف قطيع الأبقار المكون من 23.5 مليون رأس سنة 2013 زيادة في الإنتاجية قدرت ب 6553كلغ للرأس، كما ارتفع كمية الألبان ب 1.1 بالمئة بينما زاد عدد الأبقار المخصصة لإنتاج الحليب ب1.6 بالمئة .

تختلف إنتاجية الحليب من دولة إلى أخرى واهم الدول ذات الإنتاجية المرتفعة هي البرتغال والدنمارك وألمانيا وفنلندا بينما الدول الأقل إنتاجية هي رومانيا وبلغاريا.

ثانيا: مشتقات الحليب

جدول رقم:04-02:استخدامات الحليب سنة2013،مليون طن

	Utilisation of milk		Products obtained
	Total (²)	of which whole milk	
Drinking milk	31.5	17.7	31.9
Cream for direct consumption	2.7	17.5	2.6
Milk powder	19.3	4.7	2.1
Cheese	68.2	52.9	9.3
Butter	2.6	41.0	2.1

Source :report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :117.

يحول الحليب المجمع عبر الملابن إلى مجموعة من المنتجات المصنعة ،حيث يستخدم 68.2 مليون طن من الحليب الطازج في إنتاج 9.3 مليون طن من الجبن سنة 2013، ويستخدم 31.5 مليون طن من الحليب الطازج في إنتاج نفس الكمية من الحليب المخصص للشرب، و19.3مليون طن من الحليب الطازج يحول إلى 2.1 مليون طن من الحليب الجاف، و41 مليون طن من الحليب يستخدم لإنتاج 2.1 مليون طن من الزبدة والحليب المنزوع الدسم و الكامل الدسم.

جدول رقم 05-02:إنتاج مشتقات الحليب في الاتحاد الأوربي سنة 2013، ألف طن.

	Drinking milk	Cream for direct consumption	Milk powder	Butter	Cheese
EU-28	31 880	2 587	2 090	2 137	9 274

Source :report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :118.

تنتج المملكة المتحدة 21.9 بالمئة من الحليب المعد للاستهلاك في الاتحاد الأوربي سنة 2013، على الرغم من أنها تنتج فقط عشر الحليب الطازج في الاتحاد، بينما تنتج ألمانيا و فرنسا وايطاليا 56.9 بالمئة من إجمالي إنتاج الجبن في الاتحاد سنة 2013.

الفرع الرابع: إنتاج الخضر و الفواكه

أولا: إنتاج الفواكه

يتميز إنتاج الفواكه في الاتحاد بالتعدد الكبير مثل غيره من المنتجات الزراعية، وتوزيع مساحات إنتاج الفواكه يعتمد على الشروط المناخية ويعتبر الاتحاد الأوربي مستورد صافي للفواكه مثل الفواكه الاستوائية التي لا تنمو في معظم المناطق في الاتحاد على مدار السنة .

تغطي سبعة أنواع فواكه سنة 2012 مساحة 1.29 مليون هكتار في الاتحاد الأوربي وهي اقل ب 5.5 بالمئة عن مساحتها سنة 2007-التي لا تتضمن كرواتيا-.

تشكل أشجار التفاح معظم أشجار الفواكه حيث تشمل مساحتها أكثر من ثلث (35بالمئة) مساحة البساتين الأوربية ويأتي أشجار البرتقال و الخوخ في المرتب الثانية(21 بالمئة) و الثالثة(15 بالمئة) ، بينما أشجار الفواكه الحامضية تغطي مساحة 11 بالمئة ، وتعتبر مساحة الفواكه مستقرة بصفة عامة بين عامي 2007-2012.

توجد أهم مساحة فواكه في اسبانيا بنسبة 33.5 بالمئة من المساحة الإجمالية لأشجار الفواكه، وفي المرتبة الثانية نجد ايطاليا بنسبة 22.1بالمئة ثم بولندا 11.7 بالمئة.

تغطي أشجار التفاح مساحة000 450 هكتار وتعتبر بولندا اكبر دولة في زراعة أشجار التفاح حيث تشمل ثلث مساحة أشجار التفاح في الاتحاد الأوربي ،ثم ايطاليا و رومانيا بنسبة 11 بالمئة وفرنسا 8 بالمئة و ألمانيا 7بالمئة، اسبانيا 6بالمئة وهنغاريا 6بالمئة التي تعتبر أيضا من اكبر منتجي التفاح في أوربا، وتشكل مساحة هذه الدول مجتمعة 80بالمئة من اجمالى مساحة أشجار التفاح في الاتحاد الأوربي.

أما في إنتاج الفواكه الحامضية فتعتبر اسبانيا و ايطاليا و اليونان و البرتغال اكبر الدول المنتجة له ويأتي بعد التفاح و أشجار الفواكه الحامضية يأتي الخوخ التي يشمل على مساحة هامة تقدر ب200000 هكتار في الاتحاد الأوربي وتأتي اسبانيا في المرتبة الأولى في إنتاج هذا النوع من الفواكه تليها كل من ايطاليا و اليونان

أما مساحة أشجار الأجاص فتقدر ب 105000 هكتار موزعة بالتساوي بين الدول الأعضاء لصلاحية الشروط المناخية، ونجد حوالي 50 بالمئة من مساحة أشجار الأجاص في كل من ايطاليا واسبانيا أما في البرتغال وبلجيكا و هولندا فتمثل معا من 8 إلى 9 بالمئة من إجمالي مساحة أشجار الأجاص في الاتحاد.

أما أشجار المشمش فتغطي مساحة 68000 هكتار سنة 2012 وتعد اسبانيا أهم الدول المنتجة بنسبة 30 بالمئة ثم ايطاليا بحوالي 25 بالمئة و فرنسا بحوالي 19 بالمئة، و الشكل الموالي يوضح توزيع مساحة إنتاج الفواكه في أهم الدول الأعضاء المنتجة

شكل رقم 10-02:توزيع مساحة زراعة أشجار الفواكه في الاتحاد الأوربي سنة 2012 (ألف هكتار)

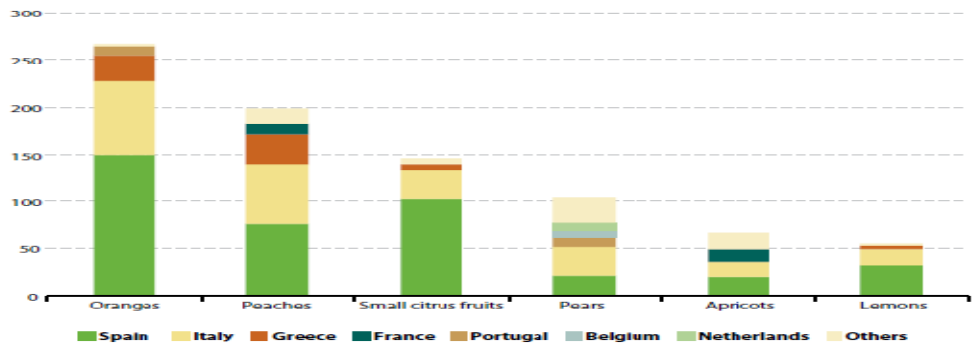

Source :report of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :96.

أما أشجار الزيتون فتحتل مساحة 4.65مليون هكتار في الاتحاد سنة 120،ويتركز إنتاج الزيتون في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتوفر ثمان دول أعضاء على مساحة تتجاوز 1000هكتار لأشجار الزيتون، منها في اسبانيا 53 بالمئة وايطاليا 24 بالمئة تشكلان معا ثلاثة أرباع مساحة أشجار الزيتون في الاتحاد تأتي بعدها اليونان و البرتغال ب15 بالمئة و7 بالمئة على التوالي. أما فرنسا و كرواتيا وقبرص و سلوفينيا فتتشارك في 1 بالمئة من إجمالي مساحة الزيتون في الاتحاد.

أما أهم منتجي العنب فتتوفر ايطاليا على أهم مساحة مقدرة ب 35700 هكتار تليها اسبانيا بحوالي 11400 ثم رومانيا ب 5200 هكتار وفرنسا ب4900 هكتار

ثانيا: إنتاج الخضر

في الاتحاد الأوربي بعض الدول مسؤولة على النسبة الأكبر في إنتاج وتجارة الخضر، هناك ما يقارب 920 ألف قطعة لإنتاج الخضر أي ما يشكل 12.4 بالمئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة وما يقارب النصف أي 49.4 بالمئة من هذه الأراضي متواجدة في ثلاث بلدان فقط، رومانيا 22.1 بالمئة وبولندا 15.4 واسبانيا 11.9بالمئة .

متوسط المساحة المخصصة للخضر تقدر ب1.7 هكتار،لكن خصصت بريطانيا وهولندا مساحات أعلى من المتوسط بكثير 17.4 هكتار و 10.3 هكتار على التوالي .وتمثل المزارع التي تقل مساحتها عن 01 هكتار 14 بالمئة من إجمالي مساحة الخضر وهي تمثل 79.5 بالمئة من عدد مزارع الخضر، من جهة أخرى شكلت المزارع التي لا تقل مساحتها عن 01 هكتار 20.5 بالمئة من عدد مزارع الخضر و86 بالمئة من مساحة الخضر.

تمارس زراعة الخضر العضوية 2.5 بالمئة من عدد المزارع وعلى مساحة 5.3 بالمئة من إجمالي مساحة الخضر، لكن 12.6 بالمئة من هذه المزارع أنتجت محاصيل عضوية وهو مايشكل 1.3 بالمئة من المساحة المخصصة للزراعة العضوية. كما ان 53.6 بالمئة من هذه الزراعة تتواجد في ثلاث دول فقط بولندا 19.8 بالمئة، فرنسا 17.3 بالمئة وايطاليا 16.5 بالمئة تليها ألمانيا 13 بالمئة واسبانيا 10 بالمئة.[1]

المطلب الثالث:مكانة الاتحاد الأوربي في التجارة الزراعية العالمية

الفرع الأول:مكانة الاتحاد الأوربي بين أهم المصدرين الزراعيين في العالم

يعتبر الإتحاد الأوربي ثاني أكبر مصدر زراعي بعد الولايات المتحدة-قبل 2010- ،تمثل صادراته حوالي ضعفي صادرات البرازيل، بصفة عامة تعرف تجارة منتجاته الزراعية عجزا في الغالب لكن في 2010 حقق ميزان التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فائضا يرجع إلى زيادة قيمة الصادرات التي تبعت الانخفاض في التجارة العالمية سنة

[1] - https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/The_fruit_and_vegetable_sector_in_the_EU_-_a_statistical_overview#Fresh_vegetables:_holdings.2C_areas_and_production ,10/01/2019,10 :00

2009،كما انه نتيجة زيادة الطلب على المنتجات النهائية الزراعية، ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الصادرات تأرجح سعر صرف الذي أدى إلى انخفاض الاورو.

الشكل رقم 11-02: أهم المصدرين الزراعيين في العالم، بليون اورو

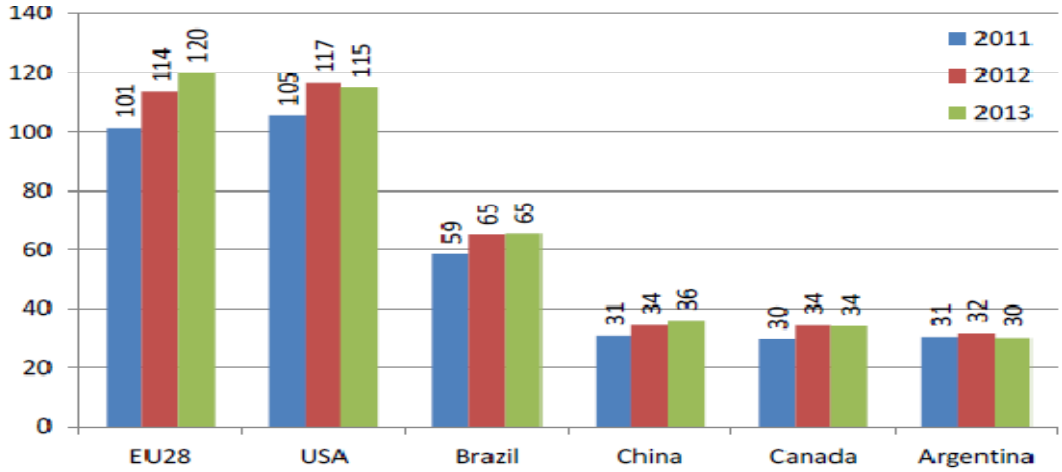

Source : report on Monitoring Agri-trade Policy, Agricultural trade in 2013: EU gains in commodity exports, european commission, Agriculture and Rural Development,p :02.

وفي سنة 2013 أصبح الاتحاد الأوربي اكبر مصدر زراعي بعد بلوغ صادراته 120بليون اورو، حيث يرجع ذلك إلى زيادة الطلب على بعض المنتجات من الدول النامية رغم قوة الاورو خلال نفس السنة ،كما أن ثلثي عوائد الصادرات ترجع إلى القمح و الشعير.

والشكل الموالي يوضح تطور حجم الصادرات الزراعية خلال الفترة 1999-2010.

شكل رقم 12-02: حجم الصادرات الزراعية خلال الفترة 1999-2010-مليون اورو

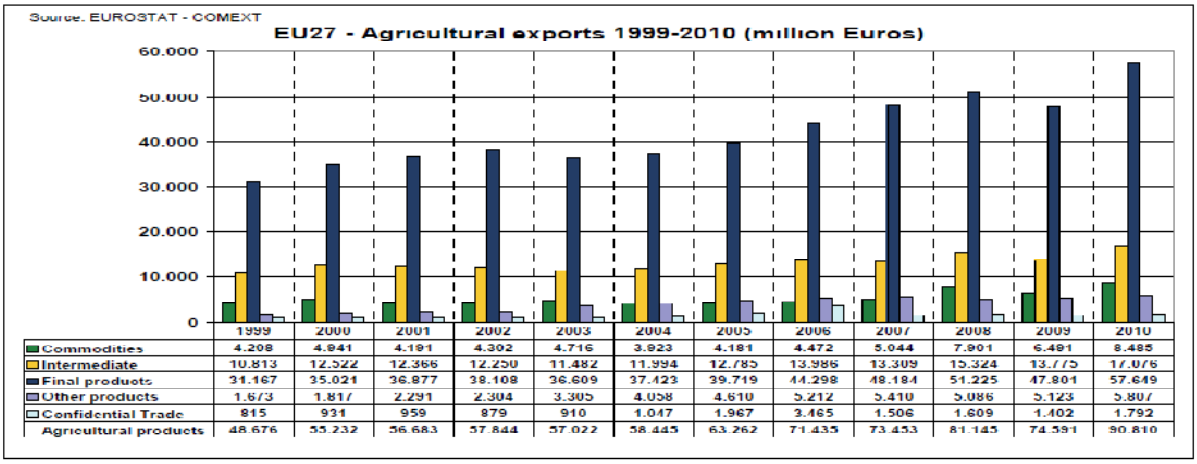

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Commodities	4.208	4.941	4.191	4.302	4.716	3.923	4.181	4.472	5.044	7.901	6.491	8.485
Intermediate	10.813	12.522	12.366	12.250	11.482	11.994	12.785	13.986	13.309	15.324	13.775	17.076
Final products	31.167	35.021	36.877	38.108	36.609	37.423	39.719	44.298	48.184	51.225	47.801	57.649
Other products	1.673	1.817	2.291	2.304	3.305	4.058	4.610	5.212	5.410	5.086	5.123	5.807
Confidential Trade	815	931	959	879	910	1.047	1.967	3.465	1.506	1.609	1.402	1.792
Agricultural products	48.676	55.232	56.683	57.844	57.022	58.445	63.262	71.435	73.453	81.145	74.591	90.810

SOURCE :report on International aspects of agricultural policy,european commission,p :12.

أكثر من نصف الصادرات الزراعية الأوربية تتكون من ستة فئات[1] من منتجات اغلبها-باستثناء القمح – منتجات نهائية للاستهلاك المباشر .

أما أهم الشركاء التجاريين الزراعيين نوضحهم في الشكل الموالي

شكل رقم 13-02: أهم الشركاء التجاريين الزراعيين1999- 2010-مليون أورو

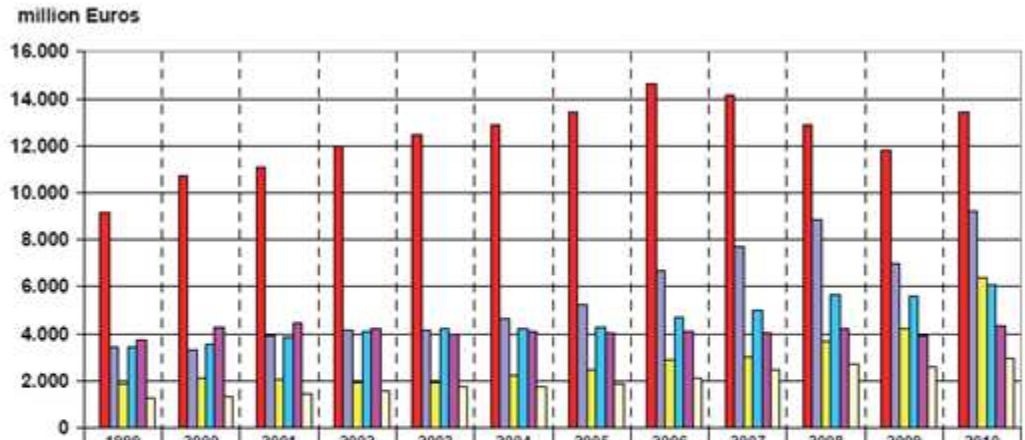

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Extra-EU27	48.676	55.232	56.683	57.844	57.022	58.445	63.262	71.435	73.453	81.214	74.591	90.608
USA	9.188	10.755	11.112	12.000	12.463	12.908	13.431	14.667	14.163	12.866	11.831	13.457
Russia	3.417	3.313	3.931	4.172	4.136	4.661	5.250	6.711	7.703	8.839	6.961	9.206
China	1.876	2.113	2.061	1.905	1.909	2.229	2.464	2.920	3.039	3.680	4.244	6.403
Switzerland	3.461	3.570	3.863	4.095	4.216	4.247	4.297	4.688	4.971	5.659	5.584	6.091
Japan	3.750	4.306	4.440	4.199	3.974	4.113	4.018	4.084	4.013	4.236	3.935	4.326
Norway	1.236	1.326	1.437	1.583	1.724	1.742	1.884	2.090	2.496	2.741	2.609	2.954

SOURCE :report on International aspects of agricultural policy,european commission,p :13.

الفرع الثاني: مكانة الاتحاد الأوربي بين أهم المستوردين الزراعيين في العالم

يبقى الاتحاد الأوربي اكبر مستورد للسلع الزراعية في العالم حيث انخفضت وارداته سنة 2013 عن سنة 2012 لتصبح 101.5 مليار يورو، إلا انه بقى متجاوزا الولايات المتحدة الأمريكية (84 مليار يورو) أما الصين تعادل الولايات الأمريكية خلال نفس السنة على الرغم أن وارداتها تباطأت إلى 2.4 بالمئة مقارنة بالسنوات السابقة.

[1]- تعريف المنتجات النهائية على الرابط
http://ec.europa.eu/agriculture/statistics/trade/2012/annex4_ en.pdf

شكل رقم 14-02:أهم المستوردين الزراعيين في العالم، بليون اورو

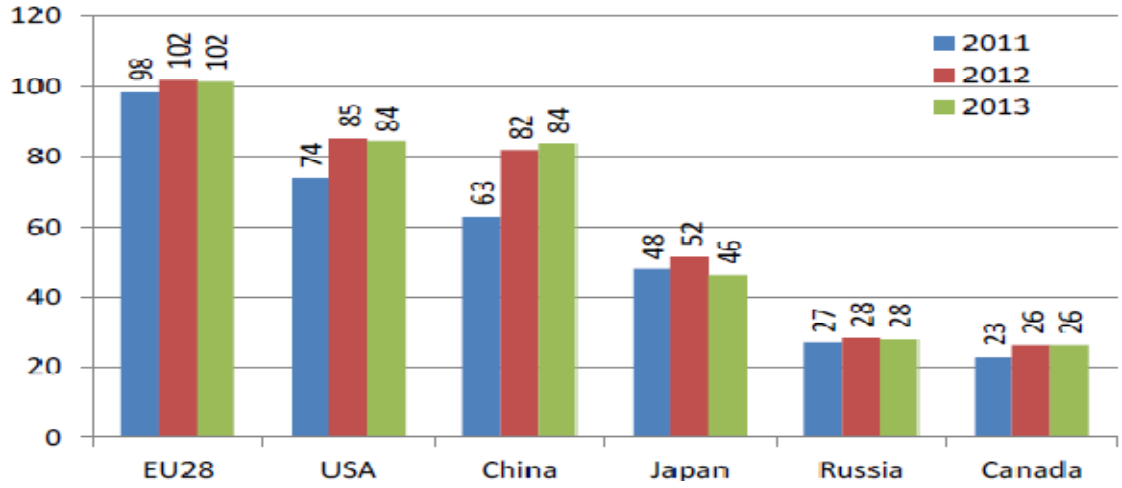

Source : report on Monitoring Agri-trade Policy, Agricultural trade in 2013: EU gains in commodity exports, european commission, Agriculture and Rural Development,p :02.

تعتبر القهوة أهم منتج يستورده الاتحاد الأوربي سنة 2013 حيث تمثل 7.2 بالمئة من إجمالي الواردات الغذائية، بالإضافة إلى زيت فول الصويا 7.2مليار يورو، فول الصويا 5.6 مليار يورو وزيت النخيل 4.5 مليار يورو .

بينما تشكل الفواكه الاستوائية و التوابل 9 بالمئة من الواردات الزراعية، أما الشاي والزيوت النباتية والحيوانية فتشكل 8 بالمئة، فول الصويا 6 بالمئة و الفواكه 5 بالمئة.

المبحث الثاني: السياســـة الزراعيـــة للاتحـــاد الأوربـــي

تعرف الزراعة أهمية خاصة بدأ تأطيرها خلال خمسينات القرن الماضي بسبب التقلبات المناخية ودورها في تغذية السكان، عرفت أول إصلاح سنة 1968 نظرا للفوائض الإنتاجية وانخفاض نمو دخل القطاع الفلاحي. حيث استمرت الإصلاحات إلى يومنا هذا في محاولة تنظيم الإنتاج وجعله أكثر تنافسية.

المطلب الأول: ملامح السياسة الزراعية المشتركة وتمويلهـــــا

تعود فكرة تأسيس سياسات زراعية عامة في أوربا الغربية إلى الخمسينيات من القرن الماضي حيث كانت مقدرة أوروبا على إنتاج حاجياتها الغذائية من أهم أولوياتها لذلك عكست السياسات الزراعية العامة في أيامها الأولى الحاجة

لتحقيق وزيادة الإنتاج الغذائي، اقترح ما يسمى تقرير سباك على وزراء خارجية الدول الستة الأصلية في الإتحاد(فرنسا –ألمانيا الغربية –إيطاليا –هولندا –بلجيكا –لوكسمبورغ) في نيسان 1956 معاملة خاصة للزراعة للأسباب التالية:

- البنية الاجتماعية الخاصة للمزرعة العائلية (المكون الاجتماعي).
- تقلب الإنتاج.
- المرونة القليلة للطلب والفوارق في الإنتاجية وأسعار المدخلات والعوائد بين الأقاليم المختلفة.

في مؤتمر ستريسا المنعقد في تموز عام 1958 والذي وضع الأساس لإنشاء السياسات الزراعية العامة أكد الوزراء أهمية المزارعين للاستقرار الاجتماعي حيث تم الإقرار بشكل جماعي بأن المزرعة العائلية هي الأداة لتحقيق هذا الاستقرار و تم تبرير معاملة خاصة بالنشاط الزراعي بالأسباب التالية:

- المزارع ينتج السلع الأساسية لحياة البشر.
- المزارع يزود الاستقرار الاجتماعي من خلال عمله المتعب والبنية الخاصة للمجتمع الريفي.
- يتعرض المزارع لتقلب الظروف المناخية أثناء الإنتاج.

أضاف البعد المتعلق بالمجتمع سبباً آخر نال أهمية كبيرة مع مرور الزمن هو:

- الفوارق الإقليمية والتي كان على المجتمع أن يتجاوزها.

في عام 1962 تم تبني آليات السياسات الزراعية العامة من قبل الدول الموجودة و دخلت حيز التنفيذ عام 1962.[1]

ومن ناحية التمويل تحتوي السياسة الزراعية الأوربية على دعامتين رئيسيتين، الدعامة الأولى تمثلها منظمة السوق المشتركة حيث تضع ضوابط دعم أسعار السوق MPS، مثل المدفوعات المباشرة ضمن نظام المدفوعات الموحدة

[1]–محمد على محمد ،**لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الاوربي** ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،سوريا ،2006،ص:01.

ونظام مدفوعات المنطقة الموحدة SAPS ،كما تمول بالكامل من الاتحاد الأوربي بميزانيتها سنوية (من أول نوفمبر إلى 3 أكتوبر) من طرف الصندوق الأوربي لضمان الزراعة، أما الدعامة الثانية تتمثل في نظام التنمية الريفية RDR لأجندة 2000 مخططات التنمية الريفية RDPs تعتبر قاعدة في تطبيق معايير نظام التنمية الريفية فهو يخصص مجموعة من المعايير المختارة ويمول لسبع سنوات من الصندوق الأوربي للتنمية الريفية، وهذه المخططات التي أنشئت من طرف الدول الأعضاء يستلزم المصادقة عليها من المفوضية الأوربية.[1]

بلغ إجمالي الإنفاق على السياسة الزراعية حوالي 53 بليون اورو عام2010 وهي تمثل 80 بالمئة من إجمالي الإنفاق على السياسة الزراعية حيث تستقطب الدعامة الأولى تمويلاتها من صندوق ضمان الزراعة الأوربي EAGF الذي يتدخل لدعم السوق الزراعي من خلال المساعدات المباشرة للمزارعين وتقدر ميزانيته بحوالي 45 مليار اورو سنويا أي 33 بالمئة من ميزانية الاتحاد الأوربي.

أما الدعامة الثانية فتمول من طرف صندوق الزراعة الأوربي للتنمية الريفية، EAFRD، وهناك جزء من أموال الدعامة الأولى في EU15 يحول إلى تمويل معايير الدعامة الثانية.

وكل المزارعين الذين يتلقون أكثر من 5000 اورو في المساعدات المباشرة خفضت مدفوعاتهم ب 8 بالمئة سنة 2010 و 9 بالمئة سنة2011 و 10 بالمئة سنة 2012.

[1] -OECD,Evaluation of Agricultural Policy Reforms in the European Union, OECD Publishing2011.http://dx.doi.org/10.1787/9789264112124-en .

المطلب الثاني: إصلاحات السياسة الزراعية من 1968-1992

الفرع الأول: إصلاحـــــات 1968

أتت المحاولة الأولى لإصلاح السياسات الزراعية العامة في أوروبا بعد عشر سنوات من تأسيسها في عام 1968 حيث هدفت المفوضية من مذكرتها (تعرف بخطة مانشولت) حول إصلاح الزراعة في الجمعية الاقتصادية الأوروبية أن تجد حلاً للمشكلتين التاليتين:

•الفوائض الناجمة: حيث كان المزارعون الأوربيون ينتجون أكثر من طاقة السوق على التصريف مما أدى إلى خلق فوائض إنتاج كبيرة جداً.

•انخفاض نمو الدخل في قطاع الزراعة مقارنةً مع بقية قطاعات الاقتصاد وزيادة الإنفاق على الزراعة بشكل كبير في نفس الوقت.

في عام 1968 اقترح سيكو مانشولت الذي كان نائب رئيس المفوضية والمسؤول عن السياسات الزراعية في ذلك الوقت سلسلة من الإجراءات مبنية على النقاط التالية:

•يجب أن تكون المزارع اكبر و أكفأ لتتغلب على المنافسة المتزايدة لإنتاج الغذاء الأوربي كما يجب أن تكون الأسواق العالمية وسياسات التدخل أكثر مرونة.

•يجب أن تدخل سياسات التنمية الريفية في المناطق المحرومة حيز التنفيذ بما أنه لا يمكن إنتاج الغذاء في تلك المناطق وبذلك يتم وقف التدهور الريفي وصيانة البيئة.

مع عام 1973 أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر بدخول ثلاث دول جديدة هي بريطانيا وايرلندا والدنمرك ، هذا التوسع جعل من الاتحاد لاعبًا كبيرًا في السوق العالمية للمنتجات الزراعية ، فقد شكلت هذه الدول التسع مجتمعة حوالي ثلث تجارة العالم بالمنتجات الزراعية والغذائية ،على الرغم من أن التوقعات الأولية بأن هذا التوسع سوف يسبب تغيرات مهمة في سياسات الكاب فإن تصميم أغلب السياسات والأدوات المستخدمة في تطبيقها بقيت بدون

تغيير الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة الاكتفاء الذاتي لمجال واسع من المنتجات ، وقد أدت الفوائض المتكدسة من هذه المنتجات الزراعية إلى زيادة العبء على ميزانية الاتحاد نتيجة الشراء الحكومي لهذه المنتجات ودعم عملية التصدير للتخلص منها.

و مع استمرار الاتحاد بزيادة إنفاقه على القطاع الزراعي خلال السبعينات والثمانينات حيث تضاعفت قيمته الأساسية في هذه الفترة لم تظهر العوائد من العمل الزراعي أية تطور يذكر بل على العكس فقد انخفض العائد بشكل ملحوظ[1].

إن تزايد ونمو هذه المشاكل والأزمات أجبر الاتحاد للتوجه نحو تغيير سياساته ولو لدرجة صغيرة والبدء بوضع سياسات وإجراءات جديدة تسعى إلى التخفيف من وطأة الأعباء على الميزانية والتقليل من الفوائض الإنتاجية.

بتطبيق مجموعة جديدة من السياسات أصبح للسياسة الزراعية المشتركة وجه جديد وانتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل تطوره والتي استمرت حتى إصلاح عام 1992 ومن هذه السياسات:

- فرض ضرائب على الإنتاج .
- تطبيق ما يسمى" حدود الضمان "على عدد من المنتجات الزراعية ، وتحت هذا النظام تخفض أوتوماتيكيا أسعار الدعم للسنة التسويقية القادمة إذا تجاوز الإنتاج الإجمالي حد الضمان المحدد له مسبقًا.
- تحفيز الاستهلاك المحلي لعدد من السلع وذلك من خلال دعم المستهلك أو حملات التسويق الممولة من قبل ميزانية الاتحاد.
- فرض حصص إنتاجية لمزارع افرادية أو جمعيات تعاونية وذلك في قطاع الحليب.
- تنويع الإنتاج وذلك من خلال عدة برامج قد تم تطبيقها لتشجيع تحويل بعض المنشآت العاملة على إنتاج حليب الأبقار إلى منشآت عاملة في إنتاج لحوم الأبقار وإنتاج الحبوب إلى إنتاج البذور الزيتية.

[1] – عبير منلا حسن و آخرون ،**اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا ، ورقة عمل رقم 04،ص ص:87.

إن الإجراءات السابقة لم تحل المشاكل الأساسية للكاب فدخل المزرعة بقي ثابتًا ، والقلق حول أعباء الميزانية بقي موجودًا و بقيت مشكلة الفوائض مشكلة مزمنة في بعض القطاعات الزراعية، استمرت هذه الأزمات حتى مع دخول ثلاث دول جديدة إلى الاتحاد هي اليونان والبرتغال وأسبانيا وفي مرحلة متقدمة دخول ألمانيا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

بقيت الصورة على حالها هكذا حتى عام 1992 حيث أجبر الاتحاد على البدء بمرحلة جديدة تماشيًا مع المناخ العالمي الجديد المتمثل بالمفاوضات المتعددة الأطراف للتجارة العالمية[1]

الفرع الثاني: إصلاح ماك شاري 1992

في عام 1992 وتحت إشراف المفوض الزراعي ماك شاري، تبنى الاتحاد الأوربي سلسلة من الإصلاحات والتي جاءت كمحاولة لتخفيض الأسعار الزراعية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية كما هيأت هذه الإصلاحات للعمل من أجل اتفاقية جولة الأورغواي حول الزراعة حيث ركزت على المحاصيل الرئيسية(كالحبوب-البذور الزيتية-المحاصيل البروتينية) ولحوم الأبقار عن طريق تخفيض أسعار التدخل بشكل كبير وتعويض المزارعين عن الأسعار المخفضة بدفعات مباشرة، وتتلخص النتائج الرئيسية لهذا الإصلاح بما يلي:

- تخفيض أسعار التدخل للحوم الأبقار والحبوب بنسبة 15 % و 30 % على التوالي.

- الالتزام بالتخلي عن 10 % من الأرض كشرط لتلقي الدعم(مع استثناء لمزارعي الحبوب الذين ينتجون أقل من 92طن).

- تم تعويض المزارعين من خلال دفعات مباشرة للأسعار المخفضة (مساعدات ثابتة لكل هكتار مفصولة جزئياً)مبنية على الإنتاج وأعداد الحيوانات لفترة مرجعية معينة.

بالإضافة لذلك تم إدخال مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالتنمية الريفية لتشجيع الزراعة البيئية بشكل خاص.

[1] -عبير منلا حسن و آخرون،مرجع سابق ،ص:88.

وتكمن أهمية هذا الإصلاح في النقاط التالية:

- يعتبر نقطة تحول في تاريخ دعم الزراعة الأوربية حيث أنه أسس للخطوة الانتقالية الأولى باتجاه نموذج الدعم الزراعي غير المرتبط.
- أدخل مجموعة جديدة من المعايير البيئية الزراعية.
- بالإضافة إلى قبول الولايات المتحدة لهذا الإصلاح والمصادقة عليه من قبل اتفاقية جولة الأورغواي.

المطلب الثالث: جدول أعمال2000 ،2003،2004

الفرع الأول: جدول أعمال2000

اقترحت المفوضية في جويلية عام 1997 إصلاح إضافي في السياسات الزراعية العامة ما يسمى بجدول أعمال 2000 والتي تم إقرارها في مؤتمر برلين الذي انعقد في مارس عام 1997 كمخطط لسياسات الاتحاد الأوربي الزراعية المستقبلية، ومن خلفية مقترحات إصلاح جدول أعمال CAP 2000:

- توقعات متشائمة بشأن قدرة الاتحاد الأوربي على البقاء ضمن المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية بعد عام 2000، فضلا عن إدراك أن الاتحاد قد يفقد أسواقه ما لم يقم بمزيد من الإصلاحات.
- بداية مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة قبل 1999.
- التحضير للتوسع شرقا يتطلب المزيد من الإصلاحات .
- حددت ورقة الإستراتيجية الزراعية لعام 1995ثلاث خيارات للإصلاح المستمر:
  - الحفاظ على مستويات الدعم وتعديل اختلالات العرض
  - السوق الحرة (التخلي عن دعم الأسعار)
  - تطوير إصلاح ماك شاري1992.

قد تم اختيار الأخيرة[1] وقد مست إصلاحات رزنامة 2000 جوانب رئيسية تمثلت في :

1- إصلاح تنظيمات الأسواق المشتركة

تم تأكيد إصلاحات 1992 باتجاه تخفيض ضمان الأسعار الزراعية والتعويض عنها بزيادة المساعدات المباشرة شريطة التنفيذ بأقساط إنتاج معينة واستبعاد نسب معينة من الأراضي من الاستغلال الإنتاجي تبلغ حدا أدنى هو 10 بالمئة من المساحة الكلية للمزرعة، وقد سجل انخفاض في سعر التدخل للسنتين 2001و 2002 بما نسبته 15 بالمئة بالنسبة لمحصول القمح.

أما لحوم البقر فقد انخفضت أسعار التدخل بنسبة 20 بالمئة للسنوات 2000،2001و2002، كما تمت برمجة تخفيضا لأسعار التدخل بنسبة 15 بالمئة على مدى ثلاثة سنوات، ابتداءا من 2005 بالنسبة لمشتقات الحليب (الزبدة والحليب المجفف)كما أدرجت إصلاحات 2000 مبدأ الشرط البيئي لتلقي المساعدات المباشرة حيث ألزمت المزارعين بضرورة الإهتمام بالمعايير البيئية واحترامها خلال عمليات الاستغلال الزراعي.[2]

2- الإجراءات الهيكلية

يستهدف هذا الشق من الإصلاح ثلاثة محاور رئيسية:

- تنمية المناطق المختلفة في المجال الزراعي .
- إعادة توجيه من حيث التخصص الزراعي، المناطق التي تواجه صعوبات مالية و اقتصادية .
- ترقية الموارد البشرية وممارسة البطالة في الأوساط الريفية .

---

[1]https://www.tcd.ie/Economics/staff/amtthews/FoodPolicy/LectureTopics/EUAgriculturalPolicy/frameset8.htm,12/01/2019,19.30

[2]- عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية –أي سياسة زراعية للجزائر–** اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باتنة ،2006-2007،ص ص:108.

وهذه المحاور كلها تنجز من خلال إعادة الاعتبار للتعدد الوظيفي للزراعة بأوربا عبر 22 إجراءا منها 4 تضمنها إصلاح سنة 1992 وهي عبارة عن :

- التقاعد المسبق الذي يسمح بإعادة هيكلة المزارع ومواجهة ظاهرة تفتت المزارع و المساحات .
- الإجراءات البيئية والتي من شأنها المحافظة على الأرصدة الزراعية والطبيعية بأوربا .
- إعادة تشجير الأراضي.
- منح مساعدات للمناطق المحرومة.

أما الإجراءات المتبقية فهي تهدف إلى تحفيز التحديث وتنوع النشاط الزراعي.[1]

3- مقتضيات التوسع الأوربـــــي

أدرج انضمام مجموعة جديدة من بلدان أوربا الوسطى و الشرقية إلى الاتحاد الأوربي بانشغال رئيسي في صياغة مضمون "أجندة 2000"وقد انطلقت المحادثات الأولى حول هذا الموضوع بداية 1993 خلال المجلس الأوربي بكوبنهاقن، وتسارعت هذه المباحثات ونضجت سنة 1997 خلال المجلس الأوربي بلوكسمبورغ حيث تم الافتتاح الرسمي لمفاوضات انضمام 6 بلدان هي قبرص، استونيا، المجر، بولونيا، جمهورية التشيك وسلوفاكيا.

كما انطلقت مفاوضات أخرى سنة 1999 موضوعها انضمام 6 بلدان أخرى وهي بلغاريا، لتوانيا مالطا، رومانيا وسلوفاكيا.

باستثناء رومانيا وبلغاريا فقد أفضت هذه المفاوضات في ديسمبر2002 إلى إمضاء بتاريخ 16 أفريل 2003 معاهدة الانضمام الرسمي ل 10بلدان تدخل حيز التنفيذ في ماي 2004 وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان هذه البلدان العشرة بلغ سنة 2002،105 مليون نسمة وهو ما رفع مجموع سكان الاتحاد الأوربي إلى 480 مليون نسمة

[1]- عز الدين بن تركي ، مرجع سابق،ص:109.

أي بزيادة تقترب من 30 بالمئة، إلا أن نسبة مساهمة هذه البلدان العشرة في تشكيل الناتج المحلي الخام لم يتجاوز 5 بالمئة وهذا ما جعل الفضاء الأوربي الجديد للاتحاد يعاني من عدم التجانس الشديد، كما كان الملف الزراعي من أعقد ما واجهه الاتحاد الأوربي خلال هذه المرحلة، فالقطاع الزراعي له ثقل في اقتصاديات البلدان المنظمة للاتحاد، لذلك انصب اهتمام الإصلاح في هذا الشأن من خلال توجيه العناية لدعم إعادة الهيكلة الزراعية في هذه البلدان وتقرر رصد موارد مالية تقدم في شكل مساعدات مباشرة لمزارعي هذه البلدان ،فتمنح نسب متزايدة حيث تحددت نسبتها ب 25 بالمئة سنة 2004 من مجموع ما تحصل عليه باقي دول الاتحاد وفي الأخير تقرر رفع هذه النسبة إلى 30 بالمئة ،غير أنه ابتداءا من سنة 2007 يتم دفع هذه المساعدات انطلاقا من الموارد المحلية لكل دولة وليس من الصناديق الأوربية [1]

الفرع الثاني: مراجعة منتصف المدة 2003

تضمن" جدول أعمال 2000 إجراء مراجعة منتصف المدة الأوربية في عام 2002 مقترحات حول مراجعة منتصف المدة بهدف إصلاح السياسات الزراعية العامة للاتحاد[2]، ومن الأسباب التي أدت لهذا الإصلاح الحاجة لإصلاح جوهري إضافي بعيد المدى في السياسات الزراعية العامة قبل الانضمام الكامل للأعضاء الجدد بحيث يتم قفل سقوف الميزانية الزراعية وبالتالي تجنب مخاطر تخفيضات إضافية للميزانية في السنوات القادمة.بالإضافة إلى المفاوضات المتعددة حول الزراعة لمنظمة التجارة العالمية كانت تقترب (مؤتمر كانكون الوزاري لأعضاء منظمة التجارة العالمية المنعقد في أيلول 2003 والإصلاح المقترح إن تم الاتفاق عليه سوف يقدم الاتحاد الأوربي مرونة اكبر على طاولة المفاوضات حول تخفيض الدعم الزراعي).

[1] – عز الدين بن تركي ، مرجع سابق،ص:109.

[2]–تقرير التجارة الزراعية السورية ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،سوريا ،2003، ص:26

تم تقديم الأساس الذي يقوم عليه إصلاح فيشلر الذي يعرف بمراجعة منتصف المدة لجدول أعمال 2000 في تموز عام 2002 ، وتم تقديم المتقرحات التشريعية من قبل المفوض الزراعي فيشلر في كانون الثاني عام2003 يقوم هذا الإصلاح على[1] :

• **دفعات مزرعية مفردة ومفصولة عن الإنتاج**:وهي دفعات ثابتة وغير مرتبطة بنشاطات ومدخلات أو ممارسات الإنتاج الحالي حيث لا قرار إنتاج أو تغير بسعر السوق يمكن أن يغير في حجم هذه الدفعات الممنوحة للمزارعين المؤهلين .هذا يعني أن دعم الدخل سيعتمد بشكل أقل على التشوهات المتعلقة بالأسعار، فك الارتباط مصمم ليزيل فوائض الإنتاج بحيث يوازن العرض مع الطلب بشكل لا يؤثر على دخل المزارعين وقد بدأ فك الارتباط في اليوم الأول من كانون الثاني عام 2005 لمعظم جمعيات السوق العامة مع فترة انتقالية لمحاصيل معينة ويعود تطبيق هذه الفترة للدول الأعضاء حتى بداية2007 ،بحيث عندما تطبق الدول الأعضاء هذا الإصلاح سوف يتلقى المزارعون دفعات مزرعية مفردة مبنية على أساس وسطي الدفعات الممنوحة في الفترة2000 -2002 بغض النظر عن إنتاجهم الحالي

• **الالتزام المتقاطع مع البرامج البيئية** :سوف تكون الدفعات المفردة مرتبطة مع احترام لمعايير البيئة – سلامة الغذاء– الصحة النباتية والحيوانية – العناية بالحيوان ولمتطلبات الحفاظ على الأرض الزراعية بحالة بيئية وزراعية جيدة.

• **إعادة توزيع الموارد** :سيتم توفير أموال أكثر للمزارعين من أجل التنمية الريفية من خلال تخفيض الدفعات المباشرة للمزارع الكبيرة ومن ثم تحويل المال الناجم عن هذه التخفيضات للإجراءات المتعلقة بالتنمية الريفية هذا يعني أيضاً نقل دعم الدخل (المعروف بالعمود الأول) لإجراءات التنمية الريفية (العمود الثاني).

سينتج ذلك تخفيضاً للدفعات المباشرة التي تتجاوز قيمة 5000 يورو في السنة بنسبة 3% عام2005 و4 %

[1] -محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص:08-09.

عام2006و 5% عام 2007 وما يليها)، الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق إعادة توزيع الموارد وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الادخار بالنتيجة ستكون حوالي 1.2 مليار يورو بالسنة.

•تعزيز سياسات التنمية الريفية بأموال أكثر

•إصلاحات عديدة أخرى لسياسات السوق كجزء من السياسات الزراعية تشمل الحبوب – قطاع الألبان– الرز –القمح الصلب...الخ

بالنسبة للحبوب بلغ الحد الأدنى للدعم المفصول عن الإنتاج 75 % كما تم تخفيض زيادات التخزين الشهرية لدعم الرز بنسبة50 %.

بالنسبة لمنتجات الألبان فقد تم تخفيض أسعار التدخل للزبدة بنسبة % 25 وللحليب المجفف بنسبة15%.

بالنسبة للقمح القاسي فقد خفضت الدفعات الإضافية في مناطق الإنتاج التقليدية وأخرجت لمناطق أخرى .وتم وضع الدفعات ضمن الدفعات المز رعية المفردة ويمكن للبلدان الأعضاء أن تحتفظ بنسبة 40 % مرتبطة بالإنتاج.

الفرع الثالث:متابعة الإصلاح في2004

في افريل 2004 تم إصلاح قطاعات القطن وزيت الزيتون والتبغ على غرار إصلاحات 2003 لتبدأ عام 2006.

- **القطن:** تسدد نسبة لا تقل عن 65 بالمئة من مدفوعات 2000-2002 غير مرتبطة بالإنتاج بينما الإعانة المرتبطة بالإنتاج تصل إلى 35 بالمئة كدعم قائم على المساحة الزراعية بحد أقصاه 455.360 هكتار بين كل من اليونان و البرتغال واسبانيا، وسيتم تحويل الأموال التي تصل إلى 22 مليون اورو من دعم السوق إلى صندوق إعادة هيكلة انتقالي يساعد المزارعين على إنتاج محاصيل بديلة.
- **التبغ:** تم فك الارتباط او فصل 40 بالمئة على الأقل من المساحة خلال 2000-2009 يمكن زيادتها إلى 50 بالمئة ابتداءا من 2010 ، حيث تسمح الفترة الأولية بربط 60 بالمئة من المدفوعات مع المساعدات

المتبقية المستخدمة لتحسين الجودة، بينما 50 بالمئة من المدفوعات المفصولة تنتقل للدفعات المزرعية المفردة بينما ينتقل النصف الأخر إلى صندوق هيكلة تمويل الاستخدامات الأكثر كفاءة لأراضي التبغ

- **زيت الزيتون:** سيتم فك الارتباط أو فصل 60 بالمئة من المدفوعات مع اخذ الفترة 2002-2003 كأساس لفك الارتباط لتحديد القيمة الإجمالية للإعانة أما المساحة المرجعية تطبق على المساحة المزروعة قبل 01 ماي 1998، ويمكن ان تستخدم الدول الأعضاء مايصل 10بالمئة ممن مدفوعات زيت الزيون الوطنية لتحسين جودة الزيوت.[1]

الفرع الرابع:السياسة الزراعية العامة وتوسع الاتحاد الأوربي

توسع الاتحاد الأوربي في 1 أيار 2004 ليشمل قبرص - جمهورية التشيك - استونيا – هنغاريا – لاتفيا - ليتوانيا -مالطا –بولندا– سلوفاكيا – سلوفانيا .زاد هذا التوسع عدد المزارعين من 7 إلى 11 مليون كما زاد مساحة الأرض الزراعية بنسبة 30%. وإنتاج المحاصيل بنسبة .10-20%،كنتيجة لهذا التوسع زادت ميزانية السياسات الزراعية العامة بنسبة 10 % في 2006 بالمقارنة مع ميزانية السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي (15 دولة) في2005 . المزارعين في الدول الأعضاء الجديدة لديهم مدخل كامل ومباشر لمعايير سوق السياسات الزراعية العامة التي سوف تساعدهم على استقرار وزيادة مدا خيلهم بالإضافة إلى حزمة التنمية الريفية والتي تم تبنيها بشكل خاص لمتطلبات هذه الدول الأعضاء.

بالنسبة للدفعات المفردة كانت مرحلية في البداية بنسبة 25 % من الدفعات الخاصة بالاتحاد(15 دولة) وتزداد بنسبة5 % أو أكثر كل سنة لتصبح 100 % في عام 2013 سوف يتطلب هذا الإجراء تخفيضاً في الدعم في الاتحاد الأوربي (15 دولة)بنسبة تبلغ حوالي5 %ليتم تمويل الدفعات المفردة للأعضاء الجدد.

[1] -David Kelch , Mary Anne Normile, **CAP Reform of 2003-04**, Electronic Outlook Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture(USDA), August 2004,pp 08-09.

كما أن زيادة هذه الدفعات حتى 55 % في 2004 و 60 %في 2005 و 65 % في 2006 من صناديق التنمية الريفية للدول الأعضاء ومن الميزانية الوطنية سيكون خياراً للأعضاء الجدد كما سيكون لهذه الدول الخيار في تطبيق نظام الدعم المباشر المبسط.

كما تجدر الإشارة إلى أن ميزانية السياسات الزراعية للعمود الأول(الميزانية الخاصة بالسوق والدفعات المباشرة) مثبتة اعتبارًا من 2006 - 2004 ثم سوف تكون زيادتها محددة ب 1% خلال الفترة 2007- 2013

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن اضطراب السوق في الدول الأعضاء الجدد خلال الانتقال من الاقتصاد المخطط بشكل مركزي)(الذي نتج عنه انخفاض في الإنتاجية مقارنةً مع الاتحاد الأوربي) إلى اقتصاد معتمداً على السوق (15 دولة) خلال تلك الفترة لهذا السبب المزارعين في الدول المنضمة سوف يتلقون دفعات أقل لكل هكتار من الاتحاد الأوروبي 15 دولة) حيث ستكون الدفعات المفردة للأعضاء الجدد مرتبطة بإنتاج الفترة 1995-999كفترة مرجعية . سوف تكون الدفعات المفردة متفاوتة إلى حد كبير استنادا إلى حجم المزرعة حيث أنها تتراوح بين 300 يورو للمزارع الصغيرة في بولندا و 40 ألف يورو للمزارع الكبيرة في هنغاريا وجمهورية التشيك.

وأخيراً فإن هذه الإصلاحات طبقت في أيار 2004 بالنسبة للأعضاء الجدد بدلاً من امتلاك الخيار لتطبيقها مابين 2005و 2007 كحال الاتحاد الأوربي(15 دولة)[1]

[1]- محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص:10-11.

المطلب الرابع: التطورات في السياسات الزراعية العامة عام2005 و 2006

الفرع الأول: التطورات في السياسات الزراعية العامة عام2005

أولا: إستراتيجية ليسبون

أعادت المفوضية الأوربية إطلاق إستراتيجية ليسبون في 2 شباط 2005 التي تهدف إلى تزويد الأوربيين بمستوى معيشة أفضل بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً وتبحث في معالجة الاتحاد الأوربي الملحة لمعدل نمو أعلى ولخلق فرص عمل ولمنافسة متزايدة في الأسواق العالمية.

ثانيا: تبسيط تمويل السياسات الزراعية العامة

أصدر المجلس الزراعي في الاتحاد الأوربي في 31 أيار 2005 قانوناً يهدف إلى تغيير جوهري بالطريقة التي ستمول بها السياسات الزراعية اعتباراً من 2007 حيث أنشأ القانون صندوقين جديدين:

- صندوق ضمان الزراعة الأوربية
- صندوق الزراعة الأوربية للتنمية الريفية

سيتم تشغيل هذين الصندوقين بإشراف نظام توجيه وإدارة واحدة والذي سيستفيد من الخبرة الجيدة للمفوضية المكتسبة في(مجال صندوق توجيه الزراعة الأوربية والضمان –قسم الضمان) حيث يشمل هذا النظام قوانين معززة للضوابط المالية وبشكل خاص يقوي الالتزام بالسقوف الزراعية للتشريع الأوربي.[1]

[1]– محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص: 11.

الفرع الثاني:التطورات في السياسات الزراعية عام2006

أولا: مقترح لتبسيط الدعم الزراعي وتسهيل الدعم المتعلق بالأزمات

تقدمت المفوضية في 2006 20 باقتراح يقضي بتضمين تعويض للطقس السيئ وأمراض النباتات والحيوانات قانون الاستثناء الحالي للدعم الحكومي ضمن القطاع الزراعي .كما اقترحت المفوضية تبسيط القانون الحالي وتشجيع معالجة أفضل للمخاطر .سوف يسرع هذا الإجراء تطبيق الدعم الحكومي في مثل هذه الحالات لأزمات المزارعين.

واعتبارا من 2010 سيتم استثناء الطقس السيئ في حال كان لدى المزارع تأميناً ضد مثل هذه المخاطر .ويطبق هذا .المقترح اعتباراً من2007

ثانيا: إرشادات توجيهية للتنمية الريفية

تغطي التنمية الريفية 90 % من الاتحاد الأوربي (25) دولة وتشكل مسكناً ل 50 % من السكان .وتلعب التنمية الريفية دوراً مهماً ومتزايداً في مساعدة المناطق الريفية لمواجهة تحديات القرن الحادي و العشرون . تبنى الاتحاد الأوربي في 20 شباط 2006 ستة إرشادات توجيهية للتنمية الريفية هي:

- تحسين المنافسة في قطاع الزراعة والغابات.
- تحسين البيئة والريف.
- تحسين خاصية الحياة في المناطق الريفية وتشجيع تنوعها.
- بناء المقدرات المحلية للعمالة.
- البدء بإدخال الأولويات حيز التنفيذ.
- تحقيق التكامل بين عناصر المجتمع.

سوف يزود هذا منهج استراتيجي وسلسلة من الخيارات التي يمكن أن تستخدم من قبل الدول الأعضاء في المستقبل في برامج التنمية الريفية الوطنية والتي سوف تكون محضرة على أساس الإرشادات السابقة والتي سوف تساعد على ما يلي:

- تعيين المناطق التي يحدث فيها الدعم الأوربي للتنمية الريفية القيمة المضافة الأعلى على مستوى الإتحاد .
- الربط بين الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوربي .
- ضمان المواءمة مع سياسات الاتحاد الأوربي وشكل خاص البيئة .
- ملازمة السياسات الزراعية الجديدة الموجهة للسوق [1]

ثالثا: إصلاح قطاع السكر

بقي قطاع السكر في الاتحاد الأوربي بدون إصلاح حوالي 40 سنة مقارنةً بالإصلاحات الأخرى للسياسات الزراعية العامة حيث كان القطاع السابق ضعيفاً وكان سعر السكر الأوربي ثلاث أضعاف السعر العالمي و كانت قواعد نظام تصديره مخالفة لقوانين منظمة التجارة العالمية.

تبنى وزراء الزراعة في أوربا في 20 فيفري 2006 إصلاح جوهري لقطاع السكر سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 01 جويلية، جوهر هذا الإصلاح هو تخفيض سعر التدخل بنسبة % 36 وتعويض المزارعين بشكل كبير بالإضافة إلى تمويل أساسي لإعادة الهيكلة بهدف تشجيع المزارعين غير المنافسين على ترك هذه الصناعة.

سيقوم الاتحاد الأوربي بفتح أسواقه بشكل كامل لواردات ال 49 دولة الأفقر في العالم اعتباراً من 2009 ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الاتحاد الأوربي إلى حوالي6 – 7مليون طن ليصبح بمستوى وسعر جيدين ليسمح بتغطية الاحتياجات المحلية من الإنتاج الأوربي و من واردات الشريك الكاريبي والباسيفيكي والبلدان الأقل نمواً .كما

[1]– محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص: 12.

ستنخفض الصادرات الأوربية بشكل دراماتيكي لتسمح للاتحاد أن يحترم التزاماته تجاه منظمة التجارة العالمية .يشكل عام سيدعم الإصلاح والمنافسة وتوجيه السوق للقطاع وسوف يعزز موقع الاتحاد الأوربي في الجولة الحالية لمحادثات التجارة العالمية بالإضافة لذلك سوف يؤثر الإصلاح على منتجي السكر في البلدان النامية الذين استفادوا بشكل تقليدي من سعر السكر المتضخم.

رابعا: مذكرة تفاهم للحوار حول الزراعة والتنمية الريفية مع روسيا

تأتي أهمية هذا الاتفاق من موقع روسيا في الصادرات الأوربية حيث أن روسيا تشكل ثاني أكبر سوق لصادرات أوروبا الزراعية بالإضافة إلى أن روسيا أحد الموردين الرئيسيين للحبوب والبذور الزيتية للاتحاد .يلتزم كلا الجانبين من خلال المذكرة بشراكة طويلة المدى لتحسين التعاون في جميع المواضيع ذات العلاقة والتي تتضمن الإنتاج، التجارة، نوعية السياسات الزراعية للمنتجات الزراعية وتطوير المجتمعات الريفية [1].

خامسا: مقترح يقضي بدعم مالي أوربي لقطاع الدواجن والبيض

صادق وزراء زراعة أوروبا في 25 نيسان 2006 على مقترح مقدم من قبل المفوضية يسمح لميزانية الاتحاد الأوربي بالاشتراك في كلفة الإجراءات المتعلقة بدعم السوق في قطاع البيض والدواجن .تأتي هذه الإجراءات كنتيجة لأزمة إنفلونزا الطيور وتأثيرها السلبي على السوق حيث اقترحت المفوضية أن تشترك في تمويل 50 % من إجراءات دعم السوق فقط في حالات مثل حالة إنفلونزا الطيور في مزرعة ما أو حالة يمنع المزارعين فيها من نقل دواجنهم بسبب القيود المفروضة على الترتيبات البيطرية.

[1]- محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص: 12.

الفرع الثالث: إصلاح 2014 –2020

يعتبر الاتفاق المتوصل إليه سنة2013 بشأن إصلاح السياسة الزراعية ثمرة ثلاثة سنوات من التفكير والنقاش و المفاوضات المركزة، ويعد هذا الإصلاح تاريخيا لعدة جوانب، فلأول مرة تراجع هذه السياسة كلها مرة واحدة ويعمل فيها البرلمان الأوربي كمشرع مع المجلس، حافظ هذا الإصلاح على الدعامتين لكنه زاد من ترابطهما [1]

جاء الإصلاح كما يلي:

أولا: المساعدات المباشرة

المساعدات المباشرة من أهم عناصر السياسة الزراعية، نظرا لأنها تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية السياسة الزراعية ،حيث مثلت 72 بالمئة من نفقاتها عام 2012، ومن جهة أخرى لدورها الرئيسي في تدعيم دخل الفلاحين في الاتحاد.

كانت المساعدات تقدم للفلاحين تحت ظل مخططين مختلفين، الأول "نظام المساعدات الوحيد" يخص الدول الأعضاء القديمة EU-15 والثاني نظام مساعدات "المنطقة الوحيدة" الذي يخص الدول الأعضاء المنضمين حديثا، حيث يطبق النظام الأول بحسب قواعد النموذج التاريخي أو النموذج الإقليمي أو تشكيلة منهما بما يعرف ب"النموذج الهجين "، حيث في النموذج التاريخي يتلقى الفلاحون مساعدات ترتكز على الهكتارات المؤهلة لهذه المساعدات وتؤخذ الفترة 2000-2002 كمرجع تحسب عليه قيمة هذه المساعدات ،أما النموذج الإقليمي فيرتكز على قيمة موحدة من المساعدات داخل الإقليم ، و من أجل استلام هذه المدفوعات يجب على الفلاحين الالتزام بمتطلبات قانونية مثل المحافظة على الأراضي في ظل شروط بيئية وزراعية.

[1] - Overview of CAP Reform 2014-2020,Agricultural Policy Perspectives Brief N°5* / December 2013,p.01:

إن الهدف من قانون المساعدات المباشرة هو "إيجاد دعم أفضل لبعض الأنشطة و المناطق و المستفيدين "مثل توحيد مستوى الدعم بين الدول الأعضاء[1].لذا اقترحت المفوضية الأوربية تحديد نظام المساعدات إلى 'نموذج المعدل الثابت' حيث يستبدل نظام المساعدات الموحدة في EU-15 ونظام مساعدات المنطقة المبسطة في دول EU-12 بنظام واحد بمتوسط إقليمي أو وطني للهكتار.

عرض مقترح هذا الإصلاح مجموعة من نظم مدفوعات كما يلي: [2]

- **مساعدات قاعدية** : وهي مدفوعات موحدة للهكتار على المستوى الوطني أو الإقليمي.
- **مساعدات متعلقة بالبيئة:** وهي مدفوعات لكل هكتار لحماية بعض المزروعات ذات أهمية للمناخ و البيئة وهنا تستخدم ثلاثة معايير :
  - المحافظة على المراعي الدائمة .
  - تنويع إنتاج المحاصيل و المحافظة على 7 بالمئة من الأراضي الزراعية كمساحة بيئية .
  - الدول الأعضاء ملزمة باستخدام 30بالمئة من مغلوفها في هذا البرنامج .
- **برنامج صغار المزارعين**:هناك زيادة ب25بالمئة لصغار المزارعين المبتدئين (الأقل من 40 سنة)لخمس سنوات الأولى .وهذا البرنامج سيمول بما يصل إلى 2 بالمئة من المغلوف الوطني .
- **الدعم المرتبط** Coupled support: أعادت المفوضية إدراج خيار الدعم المرتبط حتى تعين الآثار العكسية للمساعدات المباشرة، وكان قد الغي لمعظم المنتجات إلا أن المفوضية اعتزمت إعادة إدراج هذه المساعدات

[1]– محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص: 12.

[2] -Gerdien Meijerink, Thom Achterbosch, CAP and EU Trade Policy Reform, LEI report,2013+/ ,p26:

لصغار البقر و الماعز و الغنم، حيث تخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 5 حتى 10 بالمئة من مغلوفها الوطني لهذا الدعم.

- **مخطط المزارع الصغيرة:** وضعت المفوضية هذا المخطط كبديل للمخطط السابق حيث يمكن للمزارعين الصغار (مزارعهم اقل من 3 هكتار) ان يتسلموا مساعدات دفعة واحدة بدلا من المساعدات الأخرى، حيث يتم إعفائهم من معايير المحافظة على البيئة و الإجراءات المشددة، وتخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 10 بالمئة من مغلوفها الوطني لهذا المخطط.

ثانيا: معايير السوق

قدمت منظمة السوق المشتركة الموحدة الإطار القانوني لأدوات السوق الحالية و المخصصة للأسواق المحلية و التجارة مع دول خارج الاتحاد و قواعد المنافسة .

كما اعتزم الاتحاد المحافظة على السوق الشرقي في إصلاح السياسة الزراعية بعد 2013 للمحافظة على تنافسية الزراعة الأوربية، و في نفس الوقت المحافظة على مصالح الفلاحين في حالة مواجهة المنافسة الشرسة. حيث يعتبر الاتحاد أن المحافظة على استقرار الأسواق ودخول الفلاحين أهم الأهداف لذا يقترح لتخفيف حدة هوامش الإنتاج تحسين توزيع القيمة المضافة على السلسلة الغذائية، و يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز قوة تفاوض الفلاحين وتشجيع العلاقات التعاقدية الفعالة و تحقيق الشفافية في السلاسل الغذائية .

ثالثا: أسعار التدخل

تبقى هذه الآلية موجودة بالنسبة للحبوب و لحم البقر و العجل و الزبدة و الحليب المجفف الخالي من الدسم لكن فقط لكميات محددة منها أو في حالة الانخفاض الكبير لأسعارها. لكنه منذ 2009-2010 لم يتم التدخل بالنسبة لمحصول الحبوب – ماعدا القمح اللين –

رابعا: دعم الصادرات

التزم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بتخفيض نفقات دعم الصادرات في ظل اتفاقية جولة الاورغواي في الزراعة، فخلال العقد الماضي تراجع هذا الدعم بشكل ملحوظ في الاتحاد للعديد من القطاعات، وحدد اتفاق الزراعة استخدام أسعار التدخل والتخزين في الاتحاد، وهو ما قام به في الإصلاحات اللاحقة للسياسة الزراعية مما أدى إلى تراجع أسعار الغذاء .

ألغي دعم صادرات الفواكه و الخضر سنة 2008، كذلك صادرات السكر 2009/2008، بينما دعم صادرات الحليب ومشتقاته الغي في نوفمبر 2009 .

المبحث الثالث: السياسة التجارية مع الدول النامية

تعتبر دول اتفاقية لومي (عاصمة الطوغو الإفريقية) المجموعة الأولى التي تأتي على هرم التفضيلات التجارية ، حيث تعود العلاقات التي تربط أوروبا بإفريقيا جنوب الصحراء إلى ماض بعيد، وبموجب معاهدة روما لعام 1957، أصبحت المستعمرات والمقاطعات وراء البحار الخاضعة لسيطرة الدول الأعضاء وقتئذ شركاء في المجموعة الأوروبية، لكن التحرير الذي بدأ في بداية الستينيات حوّل هذه العلاقة إلى نوع مختلف من الشراكة، أي علاقة بين دول مستقلة ذات سيادة.

وشكلت اتفاقية كوتونو، عاصمة بنين، الموقعة عام 2000 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في سياسة التنمية للاتحاد الأوروبي، وتعتبر هذه الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادي اتفاقية التجارة والمساعدة الأكثر طموحاً على المدى البعيد التي وقعت بين دول نامية وأخرى متطورة. وكانت هذه الاتفاقية استمراراً لاتفاقية لومي، الموقعة عام 1975، وتم تجديدها لاحقاً بفواصل زمنية منتظمة، واهتمت السياسة التجارية للاتحاد الأوربي بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال مجموعة من السياسات التي رغم تغير بعض مضامينها إلا أن الهدف الأساسي لها يبقى محاولة تحرير التجارة خاصة في المنتجات الصناعية ، و مؤخرا عرف الاتحاد الأوربي

توجها واضحا نحو عقد اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية و الهند ،و دول أمريكا اللاتينية وكندا ، بالإضافة إلى تشجيع التعاون عبر الأطلسي.

المطلب الأول: السياسة التجارية مع دول أفريقيا و الكاريبي و الباسيفيك

ارتبطت الدول الإفريقية والكاريبية والباسيفيكية (ACP) مع المجموعة الأوروبية باتفاقيات عرفت باتفاقيات لومي حيث تم توقيعها في فبراير 1975 في مدينة لومي عاصمة الطوغو، يهدف هذا الإتفاق إلى خلق إطار عام للتعاون في مجال التجارة والتنمية ويشمل الإتفاق – وكل التعديلات المتعاقبة له – عدة إجراءات تمثلت في العون المالي والتعاون التجاري، إضافة إلى بروتوكولات التعاون في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والتعاون الثقافي والإجتماعي وكذا وضع نظام دعم العائد من الصادرات وتدعيم برامج الإصلاح الإقتصادي، بالإضافة إلى المساعدات والمنح غير المسترجعة ورأسمال- المخاطرة (Capital- Risque) والقروض الميسرة الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار.

الفرع الأول :اتفاقيات لومي

اتفاقية لومي كانت الإطار الأول للنشاطات الخارجية للاتحاد الأوربي، أداة الاتفاقية هي المعاملة التفضيلية لمعظم واردات الاتحاد الأوربي من دول (ACP) حيث تسمح بدخول معفى من الرسوم الجمركية لمعظم سلع دول ACP ماعدا بعض المنتجات الزراعية الحساسة التي تعدل وارداتها بواسطة بروتوكولات وهي لحم البقر والعجل ،السكر،الموز، و سابقا الخمر[1]، ومع ذلك أحبطت اتفاقية لومي بسبب مواصلة الاتحاد الأوربي فرض القيود الجمركية و تصعيد التعريفات و متطلبات قواعد المنشأ التي تعوق النمو الاقتصادي لدول ACP ، و لقد أدى عدم

(1)-leena kerkela,janne Niemi,RistoVaittinen , renegotiating the lomé convention- trade policy schemes and their effects for African regions , available at http://www.monash.edu.au/**policy**/conf/48Kerkela.pdf ,12/6/2011,

موافقة اتفاقية لومي لقواعد المنظمة العالمية للتجارة إلى عقد اتفاقية كوتونو في جوان 2000[1]، و لقد ركزت اتفاقية كوتونو على وضع محاور لتحقيق التنمية الإفريقية تنحصر فيما يلي[2] :

-تحديث إستراتيجية لمحاربة الفقر في أفريقيا ؛

-تنقيح إطار عمل التجارة الدولية ؛

-إصلاح أساليب الإدارة و الحكم في أفريقيا ؛

-ترشيد استخدام المساعدات ؛

-استحداث أدوات جديدة للتمويل بدلا من الأدوات التقليدية المستخدمة في سلسلة اتفاقات لومي (SYSMIN & STABEX) ؛

-تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة الدول الأكثر فقرا ؛

-تدعيم برامج التعديل الهيكلي ؛

-تعزيز التكامل الإقليمي ؛

ولقد تم الإتفاق بين الدول المتعاقدة (الإتحاد الأوروبي ودول ACP) على إعادة النظر في الجانب التجاري، فحسب نص هذا الإتفاق ينبغي أن يلتزم الطرفان باتفاقيات جديدة للتجارة المتبادلة تتوافق مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة من بينها استبدال نظام التفضيلات التجارية غير المتبادلة المعمول بها حاليا، ومن هذا المنطلق تم الإتفاق بين الطرفان على إبرام عقود أو اتفاقيات بصفة جماعية (كمجموعة إقليمية) أو بصفة منفردة، وسيعمل الإتحاد الأوروبي على معاملة الدول الأقل تقدما (PMA)[*] معاملة خاصة يضمن لها حرية الدخول إلى السوق

---

[1]-OLI BROWN,EU Trade Policy and conflict, p:09,available at:http://www.iisd.org,04/05/2011,

[2]- فرج عبد الفتاح فرج ،**الاقتصاد الإفريقي – قضايا التكامل و التنمية** –دار النهضة العربية ،القاهرة ،2007،ص:2008.

[*] PMA : Pays moins avancés,

الأوروبية لكل المنتوجات وهذا إلى غاية سنة 2005 كأقصى مدة دون فتح أسواقها لمنتوجات الإتحاد الأوروبي إلا بعد سنة 2008[1]، وبدأت المفاوضات الخاصة بالشراكة الاقتصادية بين هذه الدول سنة 2002 و في حال لم تعقد أية اتفاقية تعود الدول إلى نظام GSP العادي[2].

وفيما يلي المفاوضات حول إتفاقيات الشراكة الإقتصادية (EPA) التي تمت بين الإتحاد الأوربي و دول ACP [3] :

اتفاقية الشراكة الاقتصادية (EPAs) بين الاتحاد الأوربي و الكاريبي وقعت في أكتوبر2008 وطبقت منذ ديسمبر2008 (عندما تنازلت المنظمة العالمية للتجارة لنظام الاتحاد الأوربي للأفضليات التجارية من جانب واحد وراء انتهاء اتفاقية كوتونو) ، منطقة CARIFORUM تضم 15 دولة (أنتيجا ، بربيدا ، الباهاماس ، بربادوس ، بليز ، دومينيكا ، جمهورية الدومينيكان ، سلطنة جرينادا، جمهورية جيانا، جامايكا ، سانت لوسيا، سانت فينسنت، جرينادين ، سانت كريستون و نيفيس، سورينام ، ترينيداد توباجو،(هايتي وقعت الاتفاقية في 10 ديسمبر 2009 لكنها لم تطبق بسبب تأجيل إقرارها و المصادقة عليها بسبب زلزال 2010).

- بمعزل عن دول الكاريبي المفاوضات لم تكتمل مع أي مجموعة أخرى قبل 2008 ، لذلك فاوض الاتحاد الأوربي حول سلسلة من اتفاقات الشراكة الاقتصادية (EPAs) المؤقتة من أجل تحسين دخولها إلى أسواق الإتحاد الأوربي و لضمان خضوعها إلى قواعد المنظمة العالمية للتجارة،هذه الإتفاقيات هي :
  - أفريقيا الوسطى :الاتفاقية مع الكاميرون وقعت في جانفي 2009 (الدول الأخرى في المنطقة قررت أن لا ترتبط باتفاقية مؤقتة و إنما تتفاوض حول اتفاقية شراكة اقتصادية تامة و كاملة).

---

(1) -عمورة جمال لمجيد ،مرجع سابق ،ص :195.

(2) - Oli brown , op cit , p: 10

(3)REPORT ON PROGRESS ACHIEVED ON THE GLOBALEUROPE STRATEGY(2006-2010), EUROPEAN COMMISSION, 2010 ,PP:12-13.

- مجموعة إفريقيا الشرقية:وقعت اتفاقية إقليمية بالأحرف الأولى مع مجموعة إفريقيا الشرقية(EAC) سنة 2007 (كينيا ،أوغندا، تنزانيا ، رواندا، بروندي).
- إفريقيا الشرقية و الجنوبية(إقليم ESA) :تم عقد اتفاقية إقليمية مع كومورس ،مدغشقر ،موريشيوس ، جزر سيشيل ، زامبيا و زمبابوي (بجداول أعمال منفردة)، وقعت الاتفاقية سنة 2009.
- الباسيفيك :اتفاقية إقليمية مع بابوا غينيا الجديدة (جويلية 2009) و جزر فيجي (ديسمبر2009).
- إقليم إفريقيا الجنوبية (SADC) :اتفاقية اقليمية مع كل من ليسوتو ، سوازيلندا ، موزمبيق ،ناميبيا (كل المجموعة ماعدا ناميبيا وقعت اتفاقية مؤقتة).
- إفريقيا الغربية : وقعت اتفاقية مع ساحل العاج في 26 نوفمبر 2008 و صادق عليها البرلمان الأوربي في مارس 2009، و اتفاقية مع غانا سنة 2007 بالأحرف الأولى.

الفرع الثاني : تقييم اتفاقيات لومي

بالرغم من الإيجابيات التي توفرها هذه الإتفاقيات الموقعة بين الإتحاد الأوروبي ودول (ACP)، والتي تأخذ عدة أبعاد: إجتماعية، سياسية وثقافية مميزة لكل الدول، بالإضافة إلى البعد الإقتصادي الذي يهدف إلى تنمية ومساعدة هذه الدول على المدى البعيد على المستوى المالي والتقني، وهي تختلف تماما عن مساعدات الهيئات الدولية التي تقوم على ما يسمى بالمشروطية في إطار رسالة الرغبة، فإن التعاون حسب هذا النموذج يقوم على التشاور ما بين المتعاملين في شكل تعاون أو مشاركة، غير أن هذه الإتفاقيات حملت العديد من الإنتقادات من بينها الثقل وعدم الشفافية أو الوضوح في سيرها و تنفيذها [1]:

[1] -عمورة جمال لمجيد ، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو**- متوسطية ،أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،2005-2006،،ص :197.

- تميزت بعدم الوضوح في التفاوض نتيجة نقص الموارد البشرية والإدارية الكافية لدول (ACP) وكذا عدم بساطة الإجراءات وتعقدها ومركزية القرارات من طرف دول الإتحاد الأوروبي (فعلى سبيل المثال تضمنت إتفاقية لومي VI 369 مادة وتسع بروتوكولات والعديد من الملاحق).
- أما بخصوص ثقل الإجراءات المتعلقة بالدفع (Versement) ففي ديسمبر 1989 وعند توقيع إتفاقية لومي VI لم يتم صرف إلا ثلث القروض الموجهة في إطار لومي III (1986–1990)، في حين أن الموارد المخصصة لبرنامج إستقرار الصادرات (STABEX) ظهرت بأنها غير كافية في ذلك الوقت، بسبب إنخفاض إيرادات الصادرات، إضافة إلى عدم وضوح المخصصات والتحويلات الممنوحة والتي عادة ما تستعمل لغرض العجز الموازني أو الحسابات الجارية بدلا من إعادة هيكلة بعض القطاعات أو تنويع الإنتاج.
- إن الأدوات المعتمدة في هذه الإتفاقيات المتعاقبة لم تسمح بتوفير دينامكية حقيقية للتنمية ولم تسمح بالقضاء على التهميش التي تعاني منه دول (ACP) خاصة أمام المنافسة الأسيوية, وبالرغم من أفضليات التعاون الممنوحة من طرف أوروبا لم تتمكن من توسيع حصتها في التجارة الدولية حتى مع دول الإتحاد الأوروبي في حين نجد ارتفاع حصة الإتحاد الأوروبي من وارداتها إلى دول (ACP).
- كما اشترط الاتحاد الأوربي أن تغطي اتفاقيات التجارة الإقليمية(EPAs) كل التجارة (على الأقل 90 %) يعني أن غالبية المنتجات الأوربية و التي معظمها مدعوم بشكل كبير يمكن أن تدخل إلى أسواق أكثر الدول فقرا في العالم مثل الدخول الحر لكل من: بنين ، تشاد ، موريتانيا ، و العديد من الدول تقلق من شرط المعاملة الذي من شأنه أن يخفض عائدات الرسوم الجمركية على الواردات مما ينعكس سلبا على الميزان التجاري ويفتح على الصناعة المحلية منافسة غير متكافئة مع الصادرات الأوربية المدعومة، بالإضافة إلى أن اتفاقات الشراكة

الإقتصادية EPAs تشمل التزامات لتحرير التجارة في قضايا سنغافورة :الشفافية في المشتريات الحكومية ، سياسة المنافسة و الاستثمار، التجارة في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية[1].

المطلب الثاني : السياسة التجارية في ظل الشراكة الاوورومتوسطية

يُعد إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 أحد الأهداف الإستراتيجية التي من أجلها تأسست الشراكة الأورومتوسطية في إعلان برشلونة عام 1995 ويعكس هذا الهدف مستوى العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة العشرMPC ، فضلاً عن أنه سيزيد من هذا المستوى، الذي يعتبر مرتفعا بالفعل، وتحظى النظم الاقتصادية للدول المتوسطية الشريكة بدرجة كبيرة من الانفتاح، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً تجاريا أساسيا بالنسبة لها وبالمقابل تعتبر هذه الدول أقل أهمية كشركاء تجاريين للاتحاد الأوروبي مما يمثله الاتحاد لها، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم التبادل التجاري معها خلال السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية مع الدول المتوسطية

سادت الرؤية الإقليمية خلال حقبة الستينات من القرن الماضي بأكملها، حيث استطاعت فيها فرنسا اجتذاب مستعمراتها القديمة في إطار التأثير الأوربي وللعودة لاتفاقية روما التي نصت على اتفاقيات انضمام بين المجموعة الأوربية وبلدان المتوسط وشجعت على تعاون اقتصادي وثيق وعلى دعم مالي فضلا عن تنظيم التبادل وأدرج بين ملاحق الاتفاقية بروتوكول يتعلق بالبضائع الصادرة من هذه البلدان إلى دول المجموعة الأوربية والتي عرفت باتفاقيات جيل الستينات عرفت بأنها تسعى إلى ترسيخ التبعية التجارية [2]

لقد نظمت إتفاقية روما لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية) العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال إتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة أو من خلال

---

[1]-Oli brown , loc. Cit.

[2]-ليليا بن منصور، الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية-مع الاشارة لاتفاق الشراكة لاوروجزائرية-**مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 05،العدد 02،ص:69.

اتفاقيات تجارية مع بعض المزايا التفضيلية، وللإشارة فقد وقعت سنة 1969 كل من تونس والمغرب إتفاقيتي تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية, ولم تشتمل أية معونات مالية للدولتين, غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين وهشاشتهما حالت دون إستفادتهما من هذه التفضيلات، وفي نفس السياق تم عقد عدة جلسات حوار بين الطرفين ما بين 1973-1974، تميزت بإصرار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الإقتصادي دون الجانب السياسي، وبالتالي شكل هذا الإصرار عائقا أمام تقدم الحوار وإحراز تطورات عملية في مساره، وقد تم إبرام إتفاقيات تعاون إقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين بصفة ثنائية بين دول عربية وأخرى أوروبية، وعلى مستوى المجموعة الأوروبية مع بعض الدول العربية كل على إنفراد مثل مصر, تونس, المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، وقد اتسمت هذه الإتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والإقتصادي والإعفاء الضريبي، واعتبرت هذه الإتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية و الإقتصادية والمالية إلى جانب التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون[1].

وفي نفس الوقت أبرمت المجموعة الأوروبية إتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الإقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع تركيا واليونان وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجهما في المجموعة الأوروبية، ومنحت هاتان الدولتان إمتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء إتحاد جمركي، أما الإتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى فكانت جد محدودة ،غير أنه ومن خلال نصوص الإتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوروبية مع عدد من الدول العربية المتوسطية كانت تهدف إلى الإسهام في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وتقديم المساعدات المالية لهذه الأخيرة وكذا تشجيع الصادرات المتوسطية إلى دول المجموعة الأوروبية وتشجيع الإستثمار الأجنبي وإقامة علاقات متميزة للتبادل التجاري، لكن هذه البنود لم تتحقق إلا

[1] – محمد محمود الإمام، **المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث و دراسات)**, القاهرة، 1993 ، ص:236

بشكل ضئيل لا يتلائم مع احتياجات الإقتصاديات العربية الناشئة، باعتبار أن المعونات أو المساعدات المالية التي منحتها دول المجموعة الأوروبية أو بنك الإستثمار الأوروبي كانت محدودة إضافة إلى فقدان الدول العربية إلى الإمتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى دول المجموعة[1]، فتوقيع المجموعة الأوربية لاتفاقيات تجارية تفضيلية مع بلدان منافسة للمغرب و تونس (اسبانيا و إسرائيل) قد نتج عنه تقلص للفرق الذي كان بإمكانه أن يكون لصالح الدول المغاربية ، لو أن أوربا لم تقرر منح تسهيلات جمركية لهذه البلدان خاصة و أن المنتوجات الإسرائيلية تتمتع بامتياز قربها الجغرافي من أسواق المجوعة الأوربية[2] وفيما بعد تم إبرام إتفاقيات للتعاون سنة 1976 مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان ومصر[*]،غير أن هذا التعاون عرف تراجعا إبتداءا من سنة 1988, بحيث تم إعادة صياغة الإتفاقيات فأصبحت الدول الأوروبية أقل إنفتاحا على الدول العربية ، بل تم التضييق والتشديد الإقتصادي والجمركي على هذه الدول مقابل منح كل من تركيا وقبرص وإسرائيل شروط وإجراءات أفضل، خاصة وأن هذه المرحلة عرفت سعي إسرائيل للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وكذا بالخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية بحجة حماية البيئة بواقع 3 دولار على كل برميل نفط والتي وصلت إلى 10 دولار سنة 2000

ويمكننا تلخيص الإمتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية وغيرها من البلدان المتوسطية في إطار الأجيال الأولى من الاتفاقيات أو المرحلة الأولى للتعاون فيما يلي[3] :

- الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية

---

[1] – عمورة جمال لمجيد ،مرجع سابق، ص:170

[2] –بوهيدل سليم ،**آثار برامج التمويل الأوربية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**–رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص نقود و تمويل ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2004–2005 ،ص:4

[*] كان محتوى هذه الإتفاقيات فتح مجالات جديدة للتعاون من خلال تقديم مساعدات فنية واقتصادية وتطوير التبادل التجاري دون المعاملة بالمثل, ومس جانب يتعلق بتطوير وتحسين العلاقات السياسية.

[3] عمورة جمال لمجيد ،مرجع سابق ،ص :171

- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية وبعض أنواع المنتوجات النسيجية.
- منح امتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية (القائمة الإيجابية)،وفي مقابل هذه الامتيازات إلتزمت الدول المتوسطية بمنح المجموعة الأوروبية معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وتم السماح لهذه الدول بفرض رسوم جمركية جديدة أو ضرائب ذات أثر مماثل أو فرض قيود كمية على منتوجات المجموعة الأوروبية قصد حماية وتنمية الصناعات المحلية، وبالتالي تركز هذا الإجراء على نظام الأفضليات التجارية اللامتماثل حيث يضمن للدول العربية المتوسطية حرية الدخول إلى سوق المجموعة بدون مقابل فيما يتعلق بتخفيض الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة من أوروبا.
- اشتملت هذه الاتفاقيات على وضع برنامج للتعاون المالي من أجل تنمية الدول المتوسطية وذلك من خلال أربع بروتوكولات مالية ثنائية يتم التفاوض عليها كل 05 سنوات ودامت خلال الفترة (1978-1996)، حيث ترتكز على تقديم مساعدات مباشرة وقروض بمعدلات فائدة تفضيلية وكذا تقديم مساهمات لرؤوس أموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة (Capital-Risque)

الفرع الثاني :اتفاق الشراكة الاورومتوسطية

أحست البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي، بلدان أوربا الغربية و الشرقية من جانب وبلدان جنوب حوض المتوسط من جانب آخر بضرورة إحياء تدخلات في المتوسط أكثر تجانسا تلتزم بسياسة حقيقية ذات أهداف متوسطة وطويلة الأمد، وفي هذا الإطار قدمت اللجنة الأوربية عام 1994 وثيقة اقترحت فيها خلق شراكة تكون بمنزلة مجموعة من الانطباعات التفاوضية متعددة الجوانب تتخطى الاتفاقات الاقتصادية السابقة بين الاتحاد الأوربي و الدول الأخرى لتكون سياسة تنموية مشتركة وشراكة متعددة الجوانب [1]

[1]-بن منصور ليليا، مرجع سابق،ص: 74.

زادت أهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفتها الفترة الممتدة بين سنتي 1988 م و 1992 م، كمنطقة فاصلة بين الشمال المتطور و الجنوب المتخلف كمنطقة نزاعات مستعصية الحل (الصراع العربي – الإسرائيلي، النزاع التركي – اليوناني)، قضية قبرص بداية الحرب في يوغوسلافيا السابقة و كمنطقة عبور أساسية للموجات البشرية و المواد الأولية، كما أدركت دول الإتحاد الأوروبي فشل المبادرات السابقة الرامية إلى تحقيق حوار سياسي و تعاون إقتصادي بين دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية (قبل معاهدة ماستريخت في 1991 م) و دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط : السياسة المتوسطية الشاملة و الحوار الأوروبي –العربي، وبالتالي ضرورة الشروع في اعتماد سياسة جديدة أكثر ملائمة مع المعطيات الدولية والإقليمية الجديدة [1]

أولا: مسار برشلونة والشراكة الأورومتوسطية

في الفترة الممتدة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 انعقد اجتماع في مدينة برشلونه الإسبانية، وقد ضم هذا الاجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، وعددها كان يومئذ 15 دولة، و12 دولة متوسطية منها ثمان دول عربية هي :تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، السلطة الفلسطينية، الأردن وسوريا، وتم إبعاد ليبيا لاعتبارات سياسية محضة على الرغم من كونها دولة متوسطية في حين تم قبول الأردن مع أنها دولة غير متوسطية وبالإضافة إلى هذه الدول المذكورة آنفا هناك أربع دول ساهمت في إنشاء اتفاقية برشلونه، وهي :تركيا، إسرائيل، قبرص و مالطا، وقد أرسى هذا اللقاء قواعد للتعامل بين الجانبين، وركز على ثلاثة محاور رئيسية، هي :

1-الشراكة السياسية والأمنية وإنشاء منطقة مشتركة للسلم والاستقرار؛

[1] -أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2000-2001،ص:31.

2-الشراكة الاقتصادية والمالية، وتعني تشجيع منطقة مشتركة للرفاه بالتكوين التدريجي لمنطقة التجارة الحرة؛ (و التي تعد الهدف الأساسي للإتفاقية) ؛

3-الشراكة في الشؤون الاجتماعية، الثقافية والإنسانية لتشجيع وفهم الثقافات والتبادل بين فئات المجتمع المدني[1].

وما يميز الشراكة الأورو متوسطية هو الإطار المزدوج للاتفاقيات، حيث تتنوع إلى اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى، وتناقش هذه الاتفاقيات الثنائية المسائل الخاصة بكل دولة والتي تنتج عن طبيعة ومقومات كل دولة والمختلفة عن غيرها من دول جنوب الحوض المتوسط ؛ و بالتوازي مع الاتفاقيات الثنائية تسري اتفاقيات جهوية بين الاتحاد الأوربي من جهة ودول جنوب الحوض المتوسط من جهة أخرى، حيث ترتكز الأخيرة على مسائل التعاون الإقليمي في المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمواضيع ذات الاهتمام المشترك وهذا ما يتجسد بين دول العربية والاتحاد الأوروبي وكذا كل من دول شمال إفريقيا والاتحاد المغاربي[2]

ومع العملية التدريجية التي طبعت انضمام دول أوروبا الجنوبيّة والبلقان إلى الاتحاد الأوروبي بصفة دول أعضاء، أُدخلت استراتيجيّة جديدة إلى السياسة الأوروبيّة المتوسطيّة تمثّلت« بسياسة الجوار الأوروبية » وخطط العمل الثنائية الخاصة بها، ومنذ سنة 2005 ، تهدف سياسة الجوار هذه إلى تعميق العلاقات وتعزيز الإندماج التدريجي بين أوروبا والدول المجاورة لها، بما فيها تلك المطلّة على حوض المتوسط وقدّمت هذه السياسة مزايا اقتصادية واجتماعية للدول المتاخمة للاتحاد الأوروبي من خلال مبادرات تعاون في سلسلة من المجالات تشمل تدعيم الديموقراطيّة وتعزيز دولة

[1] -صالح فلاحي ،**الابعاد الاقتصادية للشراكة الأورو-جزائرية بين الحاجة للتنمية و الخوف من المنافسة** ، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة سطيف ،2006،ص:3

[2] -الياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،**المنظومة المالية الأوربية و التعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوربية** ،**الندوة** العلمية الدولية حول :التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوربية،جامعة سطيف ،2004،ص:03 .

القانون ورفع راية حقوق الإنسان وتحرير التجارة والطاقة وتطوير وسائل النقل، ووافق الاتحاد الأوروبي وجيرانه على خطط العمل التي تمثّل أدوات ملموسة وعمليّة لتحقيق أهداف سياسة الجوار الأوروبية.

وتُمنح المساعدات في إطار سياسة الجوار الأوروبية من خلال« أداة الجوار الأوروبي والشراكة »التي حلّت في سنة 2007محل الآلية الأوروبية المتوسطيّة القديمة لتقديم المساعدات، ووفر كل من« الخطّة الإستراتيجية الإقليميّة » في الشراكة الأوروبيّة المتوسطيّة (المالية السابقة الخاصة بالمنطقة.

لخّصت« خطة الإستراتيجية الإقليمية » محتويات برنامج العمل الممتدّ على خمس سنوات بثلاثة أهداف ذات أولويّة على المستوى الإقليمي هي المجالات المشتركة للتعاون في شؤون العدل والأمن والهجرة؛ والاقتصادات المستدامة، مع التركيز على تحرير التجارة و الإندماج في التجارة الإقليميّة وشبكات البنى التحتيّة وحماية البيئة؛ والتبادل الثقافي بين شعوب المنطقة، وزيادة الوعي بشأن الشراكة بواسطة وسائل الإعلام.

وقد ساهمت« سياسة الجوار الأوروبية » في إعطاء قوة دفع لعمليّة برشلونة، ونشهد اليوم توجهات أوروبيّة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .غير أن الشراكة الأوروبية المتوسطيّة أدّت إلى نتائج مخيّبة للآمال نجمت جزئياً عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المزمن ووجود حكومات غير شفافة في الدول المتوسطيّة الشريكة التي تفتقر إلى الأدوات اللازمة لاستيعاب الأموال الآتية من الاتحاد الأوروبي كما أن الهدف الأساسي المتمثل في إقامة منطقة أوروبيّة متوسطيّة للتجارة الحرّة بحلول سنة 2010 يسير بخطى بطيئة، مع إصرار الدول الجنوبية في الاتحاد الأوروبي على إبقاء أسواقها مغلقة أمام المنتجات الزراعية المنافسة[1] .

[1] -رياض الخوري ،**تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدّة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى**، أوراق كارينغي،العدد 8، 2007،ص ص:11-12 على الموقع : http://carnegieendowment.org/files/cmec8_al_khouri_final_arabic1.pdf

وقد تم مجددا إدخال تحسينات على عملية برشلونة بإنشاء "**الاتحاد من أجل المتوسط**" في عام 2008، والذي يعتبر حاليا المنتدى الإقليمي الأساسي، إلى جانب العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والتي يتم إدارتها من خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي جميع بلدان جنوب المتوسط التي تنتمي إلى الشراكة الأورومتوسطية (والتي تم حاليا إدماجها في الاتحاد من أجل المتوسط) فيما عدا سوريا.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية

تعبّر إقامة منطقة التجارة الحرة عن السياسة التجارية للاتحاد الأوربي ، فهو يسعى إلى تحرير حركة السلع خاصة الصناعية من القيود الجمركية وغير الجمركية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لكن هذا الاتجاه يعرض دول جنوب وشرق المتوسط إلى نتائج سلبية وخيمة لذا رافقت هذه السياسة تقديم معونات مالية للدول النامية في المنطقة .

1- مضمون إنشاء منطقة التجارة الحرة

لقد اتفق الشركاء المتوسطيون والاتحاد الاوربي في مؤتمر برشلونة على انشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010 تضمن حرية تنقل المواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة .

وتنص اتفاقيات الشراكة المبرمجة مابين الدول المتوسطية و الاتحاد الاوربي على منح كل شريك مهلة 12 سنة للدخول في منطقة التبادل الحر وهذا ابتداءا من دخول اتفاقية الشركة الاورومتوسطية حيز التنفيذ، ولعل اهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه انها تضمنت فقط حرية انتقال المنتجات المصنعة كمرحلة اولى على ان تتم حرية انتقال

المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب واسبانيا [1]

إن إبرام اتفاقات تجارة حرة ثنائية (FTA: free trade area) بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية كل دولة على حدا تغطي الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتجارة المنتجات الصناعية والتحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والخدمات مع مراعاة المفاوضات المتعددة الأطراف ، حيث وقعت اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ودخلت حيز النفاذ مع تونس(1995-1998)،إسرائيل(1995-2000)،المغرب (1996-2000)، فلسطين (1997-1997)،الأردن (1997-2002)،مصر(2001-2004)، لبنان(2002-2003)،الجزائر (2002-2005)[2]،سوريا (2004-/)،ليبيا لا تزال المفاوضات جارية .

وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي:

- بالنسبة للمنتوجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص إتفاقية مراكش[3]، وقد تم التحرير الكامل بالنسبة لتونس سنة 2008، أما إسرائيل و المغرب ففي المرحلة الأخيرة من عملية تحرير السلع الصناعية [4]
- أما تجارة المواد الزراعية و منتجات الصناعات الغذائية والصيد البحري، تظل أمرا خاضعا لمفاوضات تتم حالة بحالة وفقا لخارطة طريق وضعت في الرباط وأقرها الاتحاد الأوروبي عام 2005، وفي هذا الإطار أبرمت عدة اتفاقات لتحرير مثل هذه المبادلات، حصل ذلك مع الأردن عام 2005 ومع مصر وإسرائيل عام 2008

---

[1]-حملاوي ربيعة، منصري نجاح، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة ،العدد33،جانفي 2014، ص ص:144-145

[2] - Ferdi De Ville & Vicky Reynaert ***The Euro-Mediterranean Free Trade Area: an Evaluation on the Eve of the(Missed) Deadline***.2010.p:196 available at: http://www.cife.eu/UserFiles/File/EEF/356/EEF356-12FDVVR.pdf. 2-5-2010 .

[3] -عمورة جمال مجيد ،مرجع سابق،نفس الصفحة.

[4]-Ferdi De Ville & Vicky Reynaert ,loc. cit.

ومع المغرب في أواخر عام 2009 بالرغم من أن الاتفاق الأخير لم تتم المصادقة عليهٌ حتى الآن، وبرغم ذلك لا تزال هناك تضييقات على صادرات البلدان المتوسطية الجنوبية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال الاستمرار في فرض حصص ورزنامات على المنتجات الأكثر حساسية وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يحتفظ بالنظام ذاته الذي يعيق تحرير التبادل التجاري بين ضفتي المتوسط بالرغم من أنه وسع نطاق التنازلات لفائدة البلدان المتوسطية الجنوبية [1]

- أما في ما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في إتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية، إذا يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية المزمع إنشاؤها [2].

2- ايجابيات وسلبيات الشراكة الاوروومتوسطية[3]

2-1- الايجابيات

ترى الدول المتوسطية ان دخول الشراكة حيز التطبيق يوفر بعض الايجابيات :

1. الحصول على مزايا تفضيلية للمنتجات العربية المتوسطية في الأسواق الأوربية من خلال هذه الاتفاقيات .
2. تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والتخفيف من فوارقها في الدول المتوسطية وذلك من خلال الاستفادة من المساعدات المالية وكافة وسائل الدعم الملي
3. يتيح التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي تنمية الموارد البشرية وتشجيع التبادل في المجتمع المدني وتوفير فرص عمل اكبر لليد العاملة المتوسطية.

---

[1] -ايفان مارتان ،**المبادلات التجارية في المنطقة المتوسطية:المستويات الثنائية و ال**إقليمية و الدولية ،رسالة السيام ،العدد ، 2010،ص:6على الموقع:ww.ciheam.org

[2] -عمورة جمال لمجيد ،مرجع سابق ،ص:248.

[3]- محمد على محمد ،مرجع سابق، ص ص: 12.

4. الاستفادة من الخبرات الفنية مما يعمل على زيادة تحسين جودة المنتجات العربية وجعلها قادرة علة المنافسة مع منتجات الدول الاخرى.

5. يؤدي تحرير الاستيراد من المنتجات الصناعية مزايا نوعية وكمية وانتاجية وتنافسية على المدى القصير و المتوسط مما يتيح للمستثمرين في مجال الصناعة في الدول المتوسطية الحصول على التكنولوجيا بتكلفة اقل.

2-2- السلبيات

1. تحتوي اتفاقيات الشراكة على أهداف سياسية وإستراتيجية لا تتطابق مع مصالح الدول العربية .

2. عدم توفر التكافؤ في القوة التفاوضية للطرفين حيث نجد أن الطرف الأوربي يفاوض ككتلة واحدة مقابل الدول المتوسطية التي تفاوض كل دولة على حدى.

3. تندرج المعونات وبرامج الدعم الأوربية المرافقة لاتفاقيات الشراكة ضمن شروط فقط ليست اقتصادية فقط بل سياسية أيضا.

4. عدم وجود نظام متعلق بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل هناك قيودا على اكتمال منطقة التجارة الحرة، فنجد مثلا قد تم التحرير التام للمنتجات الصناعية غير المنافسة للسلع الأوربية وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق مقابل السلع الزراعية التي يضع عملية تحرير قيودها لبروتوكولات خاصة تختلف من بلد إلى آخر ومن منتوج إلى آخر.

المبحث الرابع: السياســـة التجاريـــة للحبـــوب

تحتل الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص أهمية كبيرة في العالم، بسبب ارتباطه المباشر بالحاجات الأساسية للسكان. هذا فضلا عن الأهمية النسبية التي تحتلها من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي. ويولي الاتحاد الأوربي أهمية خاصة لسياسة الحبوب فهو من اكبر منتجي ومصدري الحبوب في العالم، ويستخدم سياسة التصدير وسياسة الاستيراد والتدخل الحكومي من اجل الحفاظ على مركزه العالمي.

المطلب الأول: التدخل الحكومي[1]

صمم التدخل الحكومي في الاتحاد –في الماضي- لدعم أسعار السوق الداخلية، حيث سمحت هذه الأداة لأن تشترى الحبوب بأسعار ثابتة وبكميات غير محدودة، لكن حديثا أصبح نطاقها محدود و الغرض منها أن تعمل بمثابة شبكة أمان عندما تحدث اضطرابات في السوق. وقد بلغت مخزونات التدخل الحكومي أعلى مستوياتها في 1992-1993، أي قبل تنفيذ إصلاح ماك شاري الذي خفض أسعار التدخل لاسيما في القمح الذي استعاد تنافسيته كعلف حيواني في السوق الداخلية.

1- فترة التدخل الحكومي

تراجع تدريجيا نطاق التدخل الذي كان متاحا بأسعار ثابتة ولكميات غير محدودة لمحصول القمح و الشعير و والذرة و الصورغو.

تم تعديل فترة التدخل إلى مواعيد الحصاد في الدول الأعضاء لكن هذا التعديل لم تكن له نتيجة نظرا لعدم تقديم الدول الجنوبية حبوبها للتدخل، لذلك قرر المجلس الأوربي تنسيق فترة التدخل الحكومي في أنحاء الاتحاد الأوربي، ومنذ 2011/2010 ثبتت الفترة من 1 نوفمبر إلى 31 ماي في جميع الدول الأعضاء، واعتبارا من 2011/2010 يفتح التدخل تلقائيا خلال فترة التدخل فقط لمحصول القمح. أما القمح الصلب و الشعير و الذرة و الصورغو فقد وضع لها حد كمي للتدخل وابتداء من 2015/2014 تم إزالة الصورغو من نطاق التدخل .

2- أسعار التدخل

-[1] European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4,

The EU cereals regime,august2014.

دعم قطاع الحبوب من خلال أسعار تدخل مرتفعة والتي عرفت انخفاضا ملحوظا منذ عام 1992 من خلال إصلاحات السياسة الزراعية المتلاحقة (30بالمئة في إصلاح ماك شاري و 15بالمئة في أجندة 2000)

ومنذ 2002/2001 تم تثبيت أسعار التدخل في 101.31 اورو للطن لكل محاصيل الحبوب المؤهلة كما أصبحت أسعار التدخل الأسعار المرجعية ،وفي عام 2011/2010 أصبح الشراء (عند السعر المرجعي) فقط لكمية 3 مليون طن من القمح لفترة التدخل و إجراء مناقصات تلقائية فوق هذا السقف

أما بالنسبة للقمح الصلب و الذرة و الشعير فلم يخصص لها سعر تدخل إلا في حالة حدوث خلل في أسعار السوق فيمكن للمفوضية بالتعاون مع لجنة منظمة السوق المشتركة أن تفتح تدخل عام بإجراء مناقصة ،وفي بعض الحالات الخاصة يمكن أن تتولى وضع هذه المناقصة الدول الأعضاء أو مناطق من الدول الأعضاء على أساس الرقم القياسي لمتوسط أسعار السوق .وعند الدخول في هذه الإجراءات يحدد سعر الشراء وفقا لإجراءات المناقصة كما أن السعر المرجعي يكون سعر الشراء كأقصى حد .

المطلب الثاني: سياسة الواردات والصادرات للحبوب

تم وضع مجموعة من المعايير من أجل تجنب الإختلال في سوق الاتحاد الأوربي من خلال سياسة الصادرات و الواردات

الفرع الأول: سياسة الواردات

أولا: رسوم الواردات [1]

تعريفة الحبوب في ظل الجات: أدى اتفاق الزراعة في جولة الاورغواي إلى تحويل مجمل الضرائب الجمركية على الواردات إلى رسم جمركي ثابت كما في الجدول الموالي:

[1] - European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,august2014.

جدول رقم 06-02:تعريفة الحبوب في ظل الجات

المنتج	القمح الصلب	القمح اللين	الشيلم	الشعير	الشوفان	الذرة	الصورغو	الحنطة السوداء	الدخن	فول الصويا
التعريفة(اورو/الطن	148	95	93	93	89	94	94	37	56	93

Source : European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,august2014.

وقد تقرر بالنسبة لأهم الحبوب(القمح اللين، القمح الصلب، الشعير، الذرة، الشيلم، الصورغون) أن لا تكون سعر وارداتها(متضمنة رسم الجمارك) أقل من 155 بالمئة من 101.31 أورو /الطن، وبها انتهت الرسوم المتغيرة التي لا يمكن أن تتجاوز الرسوم المدونة في الجدول السابق لهذه المنتجات الزراعية.

- **رسوم الواردات المتغيرة المطبقة على واردات النوعية الرفيعة من القمح و القمح الصلب و الشيلم والذرة والصورغون**

طبقت هذه الرسوم ضمن اتفاقية بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي، أدرجت التعريفات على أساس الأسعار المرجعية العالمية المنفصلة لأنواع محددة من الحبوب.

تم تثبيت الرسوم المطبقة لواردات الاتحاد من الحبوب على أساس الفرق بين أسعار التدخل في الاتحاد الأوربي (101.31اورو /للطن) مضروبة في 1.55، وسعر الواردات cif(تكاليف النقل و التأمين و الشحن) على ميناء روتردام و ذلك بالنسبة ل:

- لنوعية القمح الرفيعة، بالنسبة لرسوم القمح اللين ذو النوعية الرفيعة و كل أنواع القمح الصلب .
- للذرة ،بالنسبة لرسوم الذرة و الشيلم و الصورغون .

سعر الواردات(cif) يتشكل من ثلاثة عناصر:

- السعر في السوق المرجعي
- تكلفة الشحن إلى ميناء صادرات الولايات المتحدة.

- تكلفة الشحن بين ميناء الولايات المتحدة و روتردام

مجموع السعر إلى التكاليف يحول إلى الاورو من الدولار بسعر الصرف الجاري .

لهذا رسوم الواردات المتغيرة ترتكز على حسابين يعكسان جزئي السوق المختلفان:

1) بالنسبة للحبوب الخاصة بالاستهلاك البشري تستخدم أسعار الواردات (cif) من القمح ذو الجودة العالية في حساب رسوم كل أصناف القمح الصلب.

2) بالنسبة للحبوب الخاصة بتغذية الحيوانات تستخدم أسعار الواردات (cif) من الذرة في حساب رسوم الذرة و الشيلم و الصورغون.

وفي ما يلي التخفيضات المطبقة على رسوم الواردات الثابتة:

1) 3 اورو/طن إذا كان ميناء التفريغ في الاتحاد يقع في البحر الأبيض المتوسط (وراء مضيق جبل طارق)أو البحر الأسود ،وإذا كانت السلع تأتي عن طريق المحيط الأطلسي أو عن طريق قناة السويس.

2) 2 أورو /الطن إذا كان ميناء التفريغ في الإتحاد يقع في الساحل الأطلسي في شبه جزيرة ايبيريا أو في المملكة المتحدة أو ايرلندا أو الدنمارك، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، فنلندا أو السويد ،و إذا كانت السلع تأتي من المحيط الأطلسي.

3) 24اورو/الطن على الذرة التي يجب أن تصنع خلال ستة أشهر إلى :

- أغذية محضرة يمكن الحصول عليها بالتحميص
- وجبة غذاء.
- حبوب مشكلة.

- **رسوم مطبقة على منتجات الحبوب الأخرى**

بالنسبة للنوعية المتوسطة و الرديئة من القمح و الشعير و الشوفان وضعت الرسوم 95.93 و 89اورو /الطن على التوالي.

يمكن أن نشير إلى أن المنتجات المصنعة من الحبوب و تتركب من مواد مغذية قد ثبتت كل ضرائب وارداتها منذ 1995

ثانيا: حصص الواردات[1]

- **تخفيض الحصة التعريفية للذرة والصورغون المستوردة إلى اسبانيا و البرتغال**

عرفت حصص الواردات تخفيضات متتالية إلى شبه الجزيرة الأيبيرية حسب اتفاق المنظمة العالمية للتجارة منذ انضمام اسبانيا و البرتغال إلى الاتحاد الأوربي، وذلك من أجل الحفاظ على تجارة الذرة التقليدية من الاتحاد الأوربي.

تم الإتفاق في الاتحاد على تسهيل الواردات السنوية ل2 مليون طن من الذرة و 0.3 مليون طن من الصورقون إلى اسبانيا، و 0.5 مليون طن من الذرة إلى البرتغال (التعريفة العليا 50اورو/الطن) كما يمكن تخفيض رسوم الواردات إذا اقتضت الضرورة ، في اسبانيا بعض بدائل الحبوب(بقايا التصنيع النشوية من الذرة ومخلفات التقطير و التخمير) يمكن أن تحسب ضمن الاتفاق السابق.

من اجل الوفاء بهذا الالتزام ،يمكن للمفوضية أن تأخذ بعين الاعتبار الواردات إلى اسبانيا و البرتغال برسوم الدولة الأولى بالرعاية أو فتح إجراء مناقصة للواردات برسوم مخفضة أو اعتماد تخفيض سعر موحد. وفي حين وجود نقص خطير لا يمكن أن يتم بمناقصة إضافية في بداية العام التالي ،تتجه اسبانيا و البرتغال للشراء المباشر من السوق العالمي.

[1]-Commission Regulation (EC) n° 1296/2008 of 18 December 2008 laying down detailed rules for the application of tariff quotas for imports of maize and sorghum into Spain and imports of maize into Portugal.

كما نشير إلى أنه لا الواردات التفضيلية(خاصة من منطقة البلقان الغربية ومولدافيا) ولا حصة 277988 طن المعفية من الرسم الجمركي يمكن أن تؤخذ بعين الإعتبار في هذا الاتفاق.

- **حصة التعريفة الجمركية الثابتة على الواردات**

أدخلت حصص التعريفة الجمركية عام 2003 للشعير و القمح متوسط و رديئ النوعية ردا على الواردات الكبيرة من رابطة الدول المستقلة.وقد تم حساب الرسوم على أساس أسعار الولايات المتحدة المرتفعة، كما تم إدخال حصص الذرة المعفاة من الرسوم الجمركية سنة 2006 عقب توسع الاتحاد عام 2004.

تدار حصص الواردات على أساس أسبوعي وفقا لطريقة "الفحص المتزامن"، حيث يمكن لمقدمي الطلبات أن يقدموا طلب رخصة واحدة في الأسبوع للدولة العضو المناسبة، ثم تسلم الطلبات من الدول الأعضاء كل أسبوع إلى المفوضية الأوربية التي تعتمد على معامل النسبة إذا تجاوزت الطلبات الكمية المتاحة، اخل المفوضية يدار هذا النظام من قبل المديرية العامة للزراعة و التنمية الريفية .

- حدد الحد الأقصى من حصص التعريفة الجمركية سنويا بالنسبة للقمح منخفض ومتوسط النوعية ب 3112030 طن ،بما في ذلك حصص 572000طن الخاصة بالواردات من الولايات المتحدة و حصة 38853 الخاصة بالواردات من كندا، والباقي من إجمالي الحصص المقدر ب (2378387 طن) يتم تقسيمه إلى أربعة أقسام متساوية من 594 597 طن كل واحد منها يفتح كل ربع سنة إلى دول العالم باستثناء الولايات المتحدة و كندا.

الرسوم المدفوعة على الواردات تحت الحصص تقدر ب 12أرو /للطن مع دفع 30 أورو /الطن لتراخيص الاستيراد، وبعد مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة سنة 2006 تم زيادة الحصة ب 6787 طن اعتبارا لتوسع الاتحاد سنة 2004.أما المفاوضات الثنائية أدت إلى زيادة الحصة ب 853 طن مخصصة لكندا.[1]

[1] European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,op cit.

- أما بالنسبة للشعير الحد الأقصى السنوي لحصص التعريفة الجمركية 306215 طن ووضع الرسم المدفوع تحت الحصص ب 16 أورو/الطن، وتم زيادة الحصة إلى 307105 طن من2012 فصاعدا أخذا بعين الاعتبار انضمام رومانيا و بلغاريا.

- بعد توسيع الاتحاد سنة2004 اتفقت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي على فتح حصص التعريفة الجمركية للذرة من أجل تعويض الولايات المتحدة خسارة أسواقها، ومنذ 2006 الحصة المعفاة من الرسم الجمركي 242074 طن قسمت إلى جزئين متساويين تفتح سنويا إلى دول العالم، ومنذ 2012 زادت الحصة ب 277998طن [1]

الفرع الثاني: سياسة الصادرات[2]

أولا: تراخيص التصدير

تخضع معظم صادرات الحبوب من الاتحاد الأوربي إلى اصدر تراخيص التصدير، وفي سنة 2008 لم تعد صادرات الشعير تخضع إلى هذا الإجراء.

ثانيا: إعانات الصادرات

التزم الاتحاد الأوربي في ظل اتفاقية جولة أورغواي بالحد من دعم الصادرات بنسبة 36 بالمئة و حجم الصادرات المدعومة ب 21 بالمئة خلال ست سنوات – من 1جويلية 1995الى 30 جوان 2001-

[1] -Commission Regulation (EC) No 969/2006 of 29 June 2006 opening and providing for the administration of a Community tariff quota for imports of maize from third countries

[2]-European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,op cit

حيث أصبحت الصادرات أقل اعتمادا على الدعم الذي انخفض من 3.1 بليون اورو سنة 1992 إلى 10مليون أورو سنة2008.ومنذ 2006 لم تدعم صادرات الحبوب و منتجات الحبوب .ويعد الآن منح إعانات التصدير من الإجراءات الطارئة .

ثالثا: ضوابط التصدير

عندما تقترب أسعار الحبوب في السوق العالمي إلى أسعارها داخل الاتحاد يمكن للمفوضية الأوربية أن تتخذ بعض الإجراءات لمنع التصدير منها:

- فرض ضريبة التصدير
- تحديد أو تثبيت مدة إصدار تراخيص التصدير
- تعليق كلي أو جزئي لإصدار تراخيص التصدير
- رفض كلي أو جزئي لطلبات تراخيص التصدير المعلقة

الفرع الثالث: إجراءات استثنائية

من أجل الاستجابة إلى اضطرابات السوق الناتجة عن ارتفاع الأسعار أو تدهور السوق الداخلية أو أية أحداث أخرى يمكنها تهديد السوق الأوربي، يمكن للمفوضية أن تعتمد الإجراءات المناسبة لمعالجة الوضع.[1]

في سنة 2008/2007 أدى نقص المخزون إلى التعليق المؤقت لرسوم الواردات لأهم الحبوب، أول مرسوم اعتمده المجلس في ديسمبر 2007 طبق إلى نهاية السنة التسويقية، ثم قررت المفوضية إطالة الإجراء إلى غاية جويلية 2008، وعندما تعافى السوق تم إعادة تطبيق الرسوم الجمركية ابتداء من 26 أكتوبر 2008.

[1]-Council Regulation (EC) No 1234/2007, Article 187 (replaced by Council and EP Regulation N° 1308/2013, Article 219)

خلال الأشهر الأخيرة من السنة التسويقية 2011/2010 وسنة 2012/2011 وسنة 2013/2012 أدى نقص مخزون الحبوب إلى التعليق المؤقت للرسوم الجمركية على واردات حصص التعريفة الجمركية من الحبوب .

بموجب قوانين المجلس والبرلمان الأوربي يجوز للمفوضية أن تتخذ تدابير دعم إضافية مراعاة لإمكانية خسارة ثقة المستهلكين بسبب مخاطر الصحة العامة و الصحة النباتية[1]

يمكن للمفوضية أن تتخذ إجراءات لحل مشاكل خاصة فقط في حالة إذا لم تتمكن اعتماد تدابير الطوارئ وفقا للمادة 219او 220.

[1]- European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4,

The EU cereals regime,op cit.

الخلاصة :

تعتبر الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في العالم ومعيارا للسيادة القومية لهذا تسارع الدول في الحفاظ على الاكتفاء الذاتي منها والسيطرة على الأسواق الدولية وتعتبر دول الاتحاد الأوربي من أهم منتجي ومصدري هذه المحاصيل بفضل سياستها التجارية الزراعية التي شهدت تطورات متتالية للنهوض بالقطاع الزراعي وخاصة محاصيل الحبوب لحمايتها من اضطرابات السوق العالمي

لقد مست التطورات التدخل الحكومي الذي أصبح يستخدم للحالات الطارئة وذو نطاق كمي محدود كما أنه الغي لبعض المنتجات مثل الصورغو، كما يستخدم سياسة الواردات خاصة منها الرسوم الجمركية سياسة الصادرات التي عرفت إلغاء دعم الصادرات على وجه الخصوص تماشيا مع التطورات العالمية.

الفصل الثالث: انعكاس السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي على تجارة القمح الاوروجزائرية

تمهيد

عرفت الجزائر بداية الألفية الجديدة برامج طموحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية نظرا للوفرة المالية المتأتية من عائدات البترول حيث كان للقطاع الفلاحي نصيبا معتبرا منها لذلك تم وضع سياسات زراعية طموحة بدأت بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية ليتم توسيعه سنة 2002 شاملا عالم الريف لإدماجه في عملية التنمية ويصبح المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية هادفا تحسين مستوى الأمن الغذائي وترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة وتحسين القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي ، وفي سنة 2009 تم إتباع سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترتكز على ثلاثة مرتكزات، التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، برنامج تقوية القدرات البشرية و الدعم التقني.

وضمن السياسات الزراعية المتعاقبة تعتبر محاصيل الحبوب من أهم المنتجات الزراعية الإستراتيجية التي توليها الجزائر أهمية اقتصادية خاصة، فهذه المحاصيل الزراعية هي بمثابة الغذاء الرئيسي والأساسي بالنسبة لأغلب السكان في الجزائر وفي البلدان النامية بصفة عامة.ولذا يوليها القائمون بالأعمال والمخططون على رأس الحكومات اهتماما كبيرا لتلبية حاجات المواطن ولمواجهة طلب الزيادات في السكان، أي توفير أو بمعنى آخر تأمين الغذاء الضروري على الأقل لهم والحد من التبعية الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أهم الدول المستوردة للقمح خاصة من دول الاتحاد الأوربي الذي يسيطر على 80 بالمئة من وارداتنا، نظرا للتنافسية الشديدة من ناحية الشحن والنوعية والأسعار .

المبحث الأول: إنتاج الحبوب في ظل السياسة الزراعية لاقتصاد السوق

خلال بداية العقد الأخير من القرن العشرين، تفاقمت المديونية الخارجية للجزائر، واضطرت لطلب إعادة جدولة ديونها، و فرض صندوق النقد الدولي من جهته مجموعة من الشروط تضمنها برنامج التعديل الهيكلي، تمحورت حول تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتقليص الدعم للمواد الغذائية الأساسية وتحرير الأسعار واعادة هيكلة المؤسسات العمومية العاجزة وفتح المجال لخوصصتها. هدف البرنامج ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي وهو ما قلص الإنتاج الزراعي ليشرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية لتدارك انهيار هذا القطاع.

المطلب الأول: برنامج التكييف الهيكلي وانعكاسه على القطاع الزراعي

الفرع الأول: برنامج التكييف الهيكلي

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتدويل القطاع الفلاحي. إذ كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير و حق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى[1]

ولعل أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج، ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها؛ وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية؛ وقد أدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع

[1]-اسكندر إبراهيم ، تيشوداد الطيب، السياسة الزراعية وتنظيم العقار الفلاحي في الجزائر، **الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية**" ،جامعة المدية، يومي 28 و29" /2014 ،ص:07.

سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991، إن الارتفاع في الأسعار الناتج عن رفع الدعم عن أهم المكونات الزراعية قاد البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل زاد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي، كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي؛ وهنا تطرح مسألة حماية الزراعة المحلية في مواجهة الاستيراد. ويبدو أن إنتاج الحبوب هو الأكثر تعرضا للخطر.

إن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية، وتجنبا لذلك توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه[1]

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية[2]:

- ✓ إعادة هيكلة العقار الفلاحي .
- ✓ استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
- ✓ سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية .
- ✓ ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية .

---

[1]- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص ص: 106-109.

[2]- المرجع السابق،ص: 109.

- ✓ مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب .
- ✓ العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية .
- ✓ حرية التجارة الخارجية والأسواق .
- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله

الفرع الثاني :انعكاس برنامج التكييف الهيكلي على بعض مؤشرات القطاع الزراعي

جدول رقم 01-03:تطور مؤشرات القطاع الفلاحي، مليون دينار

المؤشرات	1990	1995	1998
الإنتاج الإجمالي	554388	2002638	27811600
مؤشرات الإنتاج الزراعي(86-95)=100	90.6	110.9	126.5
معدل نمو الإنتاج الزراعي	7.55	15.4	27.46
القيمة المضافة الإجمالية	429306	1566580	2181200
القيمة المضافة الزراعية	62725	196559	309400
نسبة القيمة المضافة الزراعية على ق م الإجمالية	14.61	12.55	14.18
نسبة القيمة المضافة الزراعية على النتاج الإجمالي	11.31	9.82	11.12

المصدر:احمد لعمى ، عزاوي عمر، انعكاسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية،**الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"** 22 أفريل 2003،ص:64.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل نمو الإنتاج الزراعي ارتفع بشكل ملحوظ من 7 إلى 15.4 سنة 1995 ثم 27.46 سنة 1998 ،كما ارتفعت القيمة المضافة الزراعية من 62725 إلى 196559 سنة 1995 ثم إلى

309400 سنة 1998،نتيجة لزيادة الأراضي الزراعية و تكثيف الإنتاج. لكن نسبة القيمة المضافة الزراعية على القيمة المضافة الإجمالية ، مستقرة نوعا ما

جدول رقم :02 – 03:العمالة الإجمالية والزراعية الوحدة : ألف نسمة

المؤشر	90	95	98
العدد الإجمالي للسكان	25022	28060	29272
القوة العاملة	4095	5154	5815
العمالة الزراعية	970	1048	1200
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الإجمالية	23.68	20.33	20.63

المصدر: احمد لعمى، عزاوي عمر، مرجع سابق ،ص:64.

يوضح الجدول أعلاه انخفاض نسبة العمالة بنسبة 3 بالمئة سنة 1995، وهي تمثل ما يقارب خمس العمالة الإجمالي، ويرجع الانخفاض إلى الهجرة نحو المدن بسبب انخفاض المستوى المعيشي في الأرياف وانخفاض مستويات الأجور بالإضافة إلى نقص الحوافز في هذا القطاع.

جدول رقم: 03–03: تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي الوحدة ألف دولار

الإنتاج	1990	1995	1999	متوسط (90–99)
الصادرات	11266078	9065500	12433836	11200340
الواردات	9651758	10400269	9168770	9098391

المصدر: احمد لعمى ، عزاوي عمر، مرجع سابق ،ص:65.

أثرت التحولات الناجمة عن إعادة الهيكلة على المستغلين الصغار الذين يشكلون الغالبية العظمى في الريف الجزائري. كما أن تطور الإنتاج الفلاحي وكذا توجهات النظام الفلاحي لم تحقق أهدافها المنشودة. كما سجلت المنتوجات الفلاحية الإستراتيجية عجزا (الحبوب، الحليب) بينما زادت المضاربة على المنتوجات الفلاحية المعدة للتسويق(فواكه، خضر، لحوم) في حين ظل مردود الأرض منخفض

عرفت قيمة استيراد المواد الغذائية هبوطا بعد التوقيع على معاهدة "ستاندباي" ولكن نسبتها مقارنة بالواردات الأخرى شهدت ارتفاعا محسوسا 25 % عام 1985 ،و 30 % سنة 1995 في حين بلغت هذه النسبة 31 % سنة 1998

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي

إن فشل الإصلاحات التي أجريت على الفلاحة خلال الفترة (1994-1999) أدى بسلطات البلاد إلى تبني مخطط وطني للتنمية الفلاحية (PNDA) انطلاقا من سنة 2000، يعتمد على إعادة الاستثمار في القطاع الفلاحي، ويختص في تطوير الري والتشجير، والاهتمام بالغابات وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية(ماء، تربة)[1] ثم مواصلة الجهود بتبني سياسة التجديد الريفي سنة 2009 حيث خصص لها 10 مليار اورو.

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009)

أولا: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في شهر سبتمبر 2000 ، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب 1/2 فقراء الجزائر .وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي[2]

[1]-عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية(1963-2002)،**المجلة الجزائرية في الانثربولوجيا والعلوم الاجتماعية**،2012،22،ص:16.

[2]-أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش،**الملتقى الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**،جامعة سطيف ،2006،ص:04

يهدف المخطط إلى تحقيق العناصر الإستراتيجية الآتية [1]:

-استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه) بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية) و الاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.

-الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة

-تكثيف الانتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا الى تحقيق الامن الغذائي .

-تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا)بتحويلها لصالح زراعة الاشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.

-ضبط برنامج انتاجي يأخذ بعير الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي .

-العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة ورفع الصارات من المواد الفلاحية .-ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

-توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الإمتيازات التفضيلية الحقيقية.

-توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

ثانيا: طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية

[1]- محمد غردي، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات**، المجلد05، العدد10،ص:201.

يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط ويشكل ذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات, قرارات, تعليمات) المسيرة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR) الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية، ولبلوغ الأهداف المحددة فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

- **دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها**

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وسوف تولى عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ولهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

- **تكييف أنظمة الإنتاج**

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و يستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل

للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) .

يأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه.

- **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

- **البرنامج الوطني للتشجير**

إعطاء الأولوية للتشجير المعبر الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية وكذا توفير مناصب شغل .

البرنامج الوطني للتشجير PNR يمول بواسطة الميزانية القطاعية و بواسطة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA

- **استصلاح الأراضي بالجنوب**

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف ومن حيث الشروط وطرق تنفيذه حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية و الأجنبية .[1]

الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2009-2014)

أولا:التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هي عبارة عن مواصلة لجهود الجزائر من اجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج و الإنتاجية ،أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي في 8 فيفري 2009 ببسكرة .

وخصص لها ما يقارب 1000 مليار دينار -10ملايين أورو – من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة و مختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك[2]

كما تتمثل آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في أربع برامج تستند على الأدوات التالية:[3]

- نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي، من أجل تقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها .

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستديمة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق.

---

[1]- https://sites.google.com/site/bouibia/agr#_ftnref44

[2]-مسار التجديد الفلاحي و الريفي –عرض و آفاق- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، ماي 2012، ص:08..

[3] -بلال بوجمعة، مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في إنتاج التمور بولاية ادرار، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد06، العدد01جوان 2018،ص:98.

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، لتحديد أهداف الإنتاج سنويا وخصوصيات وقدرات كل ولاية.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، حيث تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة.

ثانيا: مرتكزات سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ترتكز هذه السياسة على ثلاثة أسس:

1- **التجديد الفلاحي**: تقوم هذه الركيزة على تحسين المردودية الاقتصادية للقطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة وتهدف هذه الركيزة إلى تعزيز قدرات الإنتاج من خلال زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية الواسعة الاستهلاك، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد لهذه المنتجات حيث خصص لقطاع الفلاحة في هذا الإطار من أجل تطبيق البرامج المتعلقة بالتجديد الفلاحي غلاف مالي يقدر ب 600 مليار دينار لخمس سنوات مقبلة، أي ما يعادل 120 مليار دينار سنويا للقيام بالعمليات التالية:

- عصرنة ومضاعفة فروع الإنتاج الواسعة الاستهلاك من خلال دعم القطاع بالمكننة .
- استصلاح الأراضي وطرق الري، البذور، التشجير، المحافظة على أصناف الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم.
- التحفيز المباشر لإنتاج الحليب و البذور .
- تطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاحين من خلال تعزيز جهات دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك بالنسبة لفرع البطاطا وتوسيعه بطريقة تدريجية لمواد فلاحية أخرى .
- بناء وإعادة تأهيل منشأة التخزين بقدرة 8 ملايين متر مكعب.

- تشجيع انجاز 39000 موضع للتخزين. [1]

2- **التجديد الريفي**: من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

- حماية الأحواض المائية.
- تسيير و حماية الإرث الغابي.
- محاربة التصحر.
- حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي. [2]

3- برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة ، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها و الفصل بين مختلف أشكال التنظيم ومن المنتظر أن يؤدي بالبلاد إلى طريق :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- استثمار هام في البحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة و تحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية و البشرية لكل المؤسسات و الهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعامل القطاع .

[1]-اقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، **مجلة دراسات استراتيجية** ،مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات،المجلد 11، العدد 21،ص:03

[2]-طالبي رياض، القري عبد الرحمن، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي على الموقع:** http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05

- تعزيز مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية و مصالح تصديق البذور و الشتائل والرقابة التقنية و مكافحة حرائق الغابات.[1]

المطلب الثالث: آثار السياسة الزراعية على القطاع الزراعي الجزائري في مجال الحبوب

الفرع الأول: تدعيم تكثيف إنتاج الحبـوب ضمن صناديق تمويل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

تخصصت ثلاث صناديق في دعم الإنتاج النباتي والحيواني و هي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و الذي أصبح سنة 2005 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ليتخصص فقط في دعم المشاريع الاستثمارية ، والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

أولا: دعم إنتاج الحبوب ضمن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

تولى الصندوق دعم الفروع النباتية التالية :زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.

يهدف دعم تكثيف الإنتاج إلى رفع الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية والهضاب العليا والمحيطات المسقية في المناطق الصحراوية وتوسيعها، ويستفيد الفلاحون من دعم- FNRDA- وفق ما يلي:

[1]-مسار التجديد الفلاحي و الريفي –عرض و آفاق- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، ماي 2012، ص:07.

-دعم الحرث العميق وتسوية التربة بمبلغ قدره 3000 دج/للهكتار، وفي حالة إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية، كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة مع الحرث المبكر يستفيد الفلاح من 6000 دج/للهكتار، وفي حالة دون الحرث يدعم ب 4100 دج/للهكتار؛

-دعم إستخدام المواد الطاقوية :دعم الكهرباء 170 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الساحل وشبه الساحل، و 320دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الهضاب العليا، و 2500 دج/الهكتار الأراضي الزراعية المتواجدة في الجنوب؛

-أما دعم المازوت فيكون ب 140 دج/الهكتار للأراضي المتواجدة في الساحل وشبه الساحل، و 200 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الهضاب العليا، و 233 دج/الهكتار الأراضي الزراعية المتواجدة في الجنوب.

-دعم المناطق المعروفة بآفة الديدان البيضاء التي تضر المحصول ب 1500 دج/للهكتار للحماية ضد هذه الديدان؛

-دعم الإنتاج يتم من خلال تقديم منحة لإنتاج الحبوب ب 570 دج/للقنطار للقمح الصلب، و 770 دج/للقنطار للقمح اللين، منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال 500 دج/للقنطار، منح إنتاج البذور والشتلات بعد تسليم شهادة إعتماد نهائية (CAD) من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات (CNCC)حسب الصنف R1: 15% . G4-G1: 20% ، R3-R2: 10% ، - بالنسبة للسعر المرجعي لسنة2000-2001 والذي هو :1900 دج /للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، 1700 دج/للقنطار للقمح اللين، 1000 دج /للقنطار للشعير والخرطال، ويقدم هذا الدعم للفلاحين الذين يقدموا إنتاجهم إلى تعاونيات جمع الحبوب التابعة للديوان الوطني للحبوب[1]

[1]-غردي محمد ،مرجع سابق:ص:140

ثانيا: دعم إنتاج الحبوب ضمن الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

عرف هذا الفرع تغيير في نظام الدعم الخاص به، حيث خصص لدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية في المناطق الأولى ذات الكثافة في الإنتاج مبلغ 8000دج/للهكتار، و 7500 دج/للهكتار كحد أقصى للشعير والخرطال معا، وهذا الدعم موزع بالشكل التالي 2000دج/للهكتار للحرث العميق والمتقاطع، و 2000 دج/للهكتار للقمح، و1500 دج/للهكتار للشعير والخرطال معا للبذور، و 2000 دج/للهكتار للأسمدة، و 2000 دج/للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة؛

-في المناطق الثانية المستخدمة في زراعة الشعير والخرطال خصص لها دعم كلي 3000 دج/للهكتار وحد أقصى4500دج/للهكتار، موزعة كالأتي 1000 دج/للهكتار لبذور الشعير والخرطال المتعددة الإستخدام وكحد أقصى1500 دج/للهكتار، 1000 دج/للهكتار للأسمدة وكحد أقصى 2000 دج/للهكتار، 1000 دج/للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة، و 1500 دج/للهكتار تعويض المحصول التالف[1]

ثالثا: دعم إنتاج الحبوب ضمن الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

يتم دعم تشجيع رفع إنتاج وإنتاجية الحبوب من خلال:

- تقديم منحة لإنتاج الحبوب ب 2200 دج/للقنطار للقمح الصلب، و1900 دج/للقنطار للقمح اللين، عند تقديم الإنتاج إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة-ENCC -

- منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال 1000 دج/للقنطار، مرتبطة بالكمية التي تحصل على شهادة الإعتماد - CAD - من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات- CNCC -، وشهادة الصحة النباتية من طرف IPW ؛

[1]- غردي محمد ، مرجع سابق ، ص:155

-منحة جمع الخرطال ب 450 دج/للقنطار، وهي منحة جزافية تهدف لضبط المخزون من هذا الصنف في المؤسسات المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛

-منح إنتاج البذور والشتلات بعد تسليم شهادة إعتماد نهائية – CAD – من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات– CNCC – حسب الصنف G4-G1: 20% ، R1: 15% ، 10% R3-R2:من السعر المخصص لكل نوع من الحبوب[1]

الفرع الثاني: تطور مساحة و إنتاج وإنتاجية الحبوب في الجزائـــــر

تتوزع زراعة الحبوب على خمسة مناطق رئيسية بشمال البلاد وتقل في المناطق الصحراوية، وتختلف الإنتاجية من منطقة إلى أخرى نتيجة اختلاف كميات الأمطار المسجلة والتي تحدد في معظم الحالات المردود المنتظر حيث هناك نقص في كمية المياه المتاحة من تساقط الأمطار حيث تتغير الكميات المتوسطة للأمطار من 200 ملم في المناطق غير الملائمة إلى 600 ملم في المناطق الملائمة، تقل مساحة الحبوب في المناطق كثيرة الانحدار و تنتشر فيها زراعة الخضروات و الأشجار و يوجد ثلثي المساحة المزروعة بالحبوب في الهضاب و السهول العليا التي تتميز بارتفاع يتراوح من 900م إلى 1200م[2]

تأتي مجموعة الحبوب في صدارة المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري ،و لعل القمح ومركباتها أكثرها أهمية لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين وبخاصة منهم عامة الشعب ، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية و قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي و الابتعاد عن حبل التبعية، و تضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب و القمح اللين و الشعير والخرطال

[1]– غردي محمد ، مرجع سابق ، ص:161.

[2]–عولمي عبد المالك، **المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي و البنية الورقية للجيل الثالث عند القمح**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم البيولوجيا ، جامعة سطيف،2010، ص:92

(الشوفان) و الذرة بأنواعها[1]، لكن باستخدامنا إحصائيات المنظمة العربية للزراعة فهي تدخل أيضا منتوج الأرز بالإضافة إلى دقيق القمح، وفيما يلي مدى تأثر المساحة والإنتاجية والإنتاج بالإصلاحات الزراعية التي انطلقت سنة 2000.

جدول رقم 04-03: تطور مساحة وإنتاجية و إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2003-2014

المساحة:ألف هكتار – الإنتاجية: كلغ/هكتار– الإنتاج: ألف طن متري

	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
متوسط الفترة 2003-2007	3007.91	1293	3889.17
2008	1485.4	1146	1702.05
2009	3243.37	1620	5253.15
2010	2856.37	1596	4558.57
2011	2584.54	1442	3727.99
2012	3063.03	1677	5137.15
2013	2699.25	1820	4912.23
2014	2509.02	1369	3435.23

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،الخرطوم، المجلد31،2011ص:38.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، الخرطوم، المجلد32، 2012 ،ص:38.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، الخرطوم، المجلد35، 2015 ،ص:30.

من خلال الجدول يتضح أن:

بالنسبة للمساحة: تعرف المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2003-2014 حيث تم سنة 2009 زراعة مساحة مقدرة 3243.37 ألف هكتار وهي الأعلى خلال الفترة المدروسة ويرجع ذلك إلى

[1]- غربي فوزية ، ،مرجع سابق :ص:120.

موسم الأمطار خلال تلك السنة، وتمثل نسبة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب: 17.63 %، 38.50%، 33.86%، 30% خلال السنوات 2008-2009-2010-2011 على التوالي من إجمالي المساحة الزراعية المشتملة على المساحة المتروكة ويلاحظ تضاعف المساحة المخصصة للحبوب من سنة 2008 إلى سنة 2014 نظرا للاهتمام الذي خصصته البرامج التنموية للقطاع الزراعي.

بالنسبة للإنتاجية: عرفت إنتاجية الحبوب تذبذبا خلال الفترة 2003-2014 لكن عموما هناك تطور في إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب كما عرفت سنة 2009 و2013 على أنها الأكثر إنتاجية نظرا لتحسن المناخ خلال تلك السنة وترجع الزيادة الحاصلة في الإنتاجية على الرغم من تذبذبها إلى الدعم الممنوح لإنتاج هذه المحاصيل من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي.

بالنسبة للإنتاج: يعرف إنتاج الحبوب تذبذبا خلال الفترة 2003-2014 سجلت سنة 2008 انخفاض محسوس ليرتفع الإنتاج إلى أعلى مستوياته على الإطلاق خلال سنة 2009 بنسبة 208.63% لينخفض سنة 2010 بنسبة 13.22% لينخفض مرة أخرى سنة 2011 بنسبة 18.22%، كما ارتفع سنة2012 لينخفض سنة 2013 وسنة2014 ويعود هذا التذبذب بصفة عامة إلى الظروف المناخية لكن عند مقارنة متوسط الإنتاج للفترة 2010/2000 والمسجل ب31696682 قنطار و متوسط الإنتاج للفترة 1999/1990 والمسجل ب 24127365 قنطار نجد انه ارتفع بنسبة 31.37 %(حسب منشورات الديوان الوطني للإحصائيات). وهذه إحدى بوادر نجاح سياسات النهوض بالقطاع وتحسين إنتاج الحبوب.

يعتبر محصول القمح من أهم المحاصيل الغذائية في الدول النامية والجزائر بصفة خاصة لذلك يحظى باهتمام خاص عند وضع السياسات الخاصة بمحاصيل الحبوب والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 05-03: إنتاج القمح والشعير خلال الفترة 2003-2014

	القمـــح			الشعيـــر			الذرة الشامية			الذرة الرفيعة والدخـــن		
السنة	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
2003-2007	2012.81	1303	2623.43	911.57	1292	1177.79	0.27	4852	1.31	0.31	5097	1.58
2008	1006.57	1270	1278.70	435.96	888	387.30	0.23	4391	1.01	0.17	6118	1.04
2009	1889.16	1563	2953.12	1275.62	1727	2203.36	0.19	3000	0.57	0.04	9750	0.39
2010	1755.73	1682	2952.70	1018.79	1476	1503.90	0.14	2571	0.36	0.04	2750	0.11
2011	1672.43	1528	2554.93	852.38	1295	1104.21	0.25	2320	0.58	0.09	10444	0.94
2012	1945.78	1764	3432.23	1030.48	1545	1591.72	0.69	2536	1.75	0.85	2059	1.75
2013	1727.24	1910	3299.05	897.72	1669	1498.64	0.37	3351	1.24	0.00	6000	0.01
2014	1651.31	1475	2436.20	791.84	1186	939.40	0.99	2596	2.57	0.08	5750	0.46

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية2012، المجلد 32، ص ص:42،39.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2015، المجلد 35، ص ص:31-34.

يحتل القمح مركزا هاما من حيث المساحة حيث تمثل مساحته من إجمالي المساحة المخصصة للحبوب 66.9% خلال الفترة 2003-2007، 67.7 %سنة 2008 ،58.2سنة2009%، 61.4% سنة2010 ،64.7 % سنة 2011، 63.5% سنة 2012، 63.9% سنة 2014،65.8% سنة 2014 (اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم 04-03) وهي متذبذبة بالإضافة إلى الإنتاج والإنتاجية لكنها تعبر على أن القمح أهم محصول في مجموعة الحبوب. كما أن هدف زيادة الإنتاج و الإنتاجية المتمثل في متوسط محصول 40قنطار للهكتار و إنتاج سنوي 50.2 مليون قنطار منه 33.4 مليون قنطار قمح لم يتم تحقيقه.

بالرغم من التطور الواضح في إنتاج محصول الحبوب والقمح بصفة خاصة ابتداء من عام 2000 هل حققت السياسات ما تصبوا إليه وهو بلوغ الأمن الغذائي والاستغناء عن الخارج لإمدادنا بأهم المحاصيل المستهلكة وهي القمح على وجه الخصوص؟

الفرع الثالث: انعكاس السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في محصول الحبوب

هدفت السياسات الزراعية إلى تعزيز الأمن الغذائي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من سيادة الدولة وبما أن الحبوب تعد الغذاء الرئيسي للسكان فقد كان لها نصيب مهم من الدعم وتوسيع الأراضي المخصصة لزراعته ودعم مدخلات إنتاجه لكن ما تشير إليه الإحصائيات يدل على استمرار استيراده من الخارج أي أن الإنتاج لا يغطي الاستهلاك المحلي لهذه المحاصيل، والجدول الموالي يوضح نسب الاكتفاء الذاتي حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية. حيث أن هذه النسبة تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الحبوب لمواجهة الطلب الاستهلاكي محليا وتوضح حجم المشكلة الغذائية، فكلما كانت النسبة ضعيفة دل ذلك على اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الطلب المحلي.

جدول رقم06-03: إنتاج وتجارة الحبوب خلال الفترة 2003-2014، الف طن

السنوات	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي*
2007-2003	3889.17	8.69	7326.82	11207.30	34.70
2009	5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88
2010	4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48
2011	3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96
2012	84.3	0.1	206.1	290.3	29.0
2013	4912.23	0.75	7501.93	12413.41	39.57
2014	3435.23	0.03	12430.53	15865.74	21.65

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم،2012، المجلد 32،ص:296.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم، 2014،المجلد 33،ص:260.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم،2015، المجلد 35،ص:255.

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 % وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000.كما تدل على إن أكثر من 60 % وحتى وصلت إلى 80 % من احتياجاتنا الغذائية سنة 2014من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما يرهق ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

يحمل استيراد كل من القمح والشعير الخزينة أعباء مالية كما في الجدول التالي:

جدول رقم 07-03: قيمة واردات القمح و الشعير خلال الفترة 2000-2011، مليون دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القمح	60 517,20	55 263,60	75 450,30	67 980,30	73 719,70	72 421,70	96 726,30	206 140,20	132 980,60	93 137,30	207 544,80
الشعير	5 166,90	2 976,10	5 140,00	793,8	351,1	1 667,90	916,2	6 715,80	2 071,10	143,5	8 424,20

المصدر: www. Ons.dz

يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا عن تلبية الطلب الوطني، حيث يحتل القمح مكانة كبيرة بالنسبة لإجمالي واردات الحبوب، مما يدل على الدرجة المرتفعة لتبعية الجزائر فيما يخص هذه المادة الإستراتيجية، وتتصدر مجموعة الحبوب قائمة الواردات الغذائية بنسبة 47.5 %من إجمالي قيمة الواردات خلال سنة 2011 وتمثل واردات القمح و الدقيق 31 % من إجمالي الواردات الكلية لنفس السنة- حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية –

المبحث الثاني : التجـارة الزراعية في ظل الشراكـــة الاوروجـزائريـــــة

إن الجانب الذي يهمنا من اتفاقية الشراكة في دراستنا للموضوع المطروح يتمثل في حرية تنقل السلع الزراعية، حيث تنص الاتفاقية على إقامة منطقة للتبادل الحر بالتدريج و ذلك في فترة إنتقالية أولى قدرها إثنى عشر سنة على الأكثر ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق (01 سبتمبر2005). إن اتفاق الشراكة الذي يمثل الجيل الثاني من التعاون المشترك بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، بعد اتفاق التعاون لعام 1976 استطاع أن يشمل كل المجالات

(السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) وفي مقدمتها إنشاء منطقة للتبادل الحر، على عكس الاتفاق الأول الذي اقتصر فقط على منح بعض الامتيازات أو التفضيلات للمنتجات الجزائرية المصدرة نحو السوق الأوروبي.

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الاوروجزائرية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976

إن العلاقات الاقتصادية الاوروجزائرية ليست وليدة القرن الواحد و العشرين بل هي امتداد من ستينيات القرن الماضي، وقد تطورت العلاقات إلى أن وصلت إلى التعاون الذي رافقه بروتوكولات مالية قصد تمويل المشاريع الاقتصادية الناتجة عن اتفاقية التعاون.

الفرع الأول: مسار المفاوضات في إطار اتفاقية التعاون

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى اتباع سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الأوروبيين وذلك راجع لتراكم عدة اعتبارات تاريخية، سياسية واقتصادية، حيث مثلت المجموعة منذ مطلع الستينات المتعامل التجاري الأول للجزائر، ورغم عدم توقيعها لأي اتفاق شراكة إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963م وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة[1] مع إضافة الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية [2]

لكن مع نهاية الستينات قررت بعض البلدان الأوروبية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للمواد الجزائرية الزراعية الأمر الذي جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية

---

[1] –محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد03،عدد04،جوان 2006،ص:35.

[2] – براق محمد ، ميموني سمير ، **الإقتصاد الجزائري و مسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لاتفتقية الشراكة الأورو –جزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص:05.

الأوروبية ، لتصل إلى اتفاقيات سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطية التي عقدت نفس الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية [1]، لتدخل حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

فيما يخص مضمون الاتفاقية فهي ترتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى:

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.

- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.

-ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

الفرع الثاني: البروتوكـــولات الماليـــة في إطار اتفاقية التعاون

قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البرتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة 1978-1996والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا .حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1978 – 1996 ب 949مليون(ECU) منها 309 مليون (ECU) في شكل إعانة مالية عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية،و 640 مليون(ECU) قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار [2].

و الشكل الموالي يوضح بروتوكولات التعاون للفترة 1978-1996

[1] – عديسة شهرة ، **اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم لاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008/2007، ص : 70.

[2] – براق محمد ، ميموني سمير، مرجع سابق ، ص:06.

جدول رقم 08-03: البروتوكولات المالية خلال الفترة (1978-1996)، مليون ايكو

البروتوكول	1981-1978	1986-1982	1991-1987	1996-1992
قروض من البنك الاوربي للاستثمار	70(61.4)	107(70.86%)	183 (77%)	280(62.92%)
قروض بشروط ميسرة	19 (16.7)	16(10.60%)		
قروض البنك الاوربي للاستثمار	25(21.9)	28(18.54%)	56(23%)	165(37.08%)
المجموع	114(100%)	151(100%)	239(100%)	445(100%)

المصدر: بودرامة مصطفى، الآثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الصناعة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سابق، ص: 03.

بالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول الثالث والرابع عن سابقيه، إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضعا جدا مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ، بل أكثر من ذلك انه لم يسدد لها ما تم تخصصه (نسبة التسديدات الفعلية) حيث أن نسبة التسديد الفعلية بدأت تنخفض من برتوكول مالي لأخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة ، حيث قدرت هذه النسبة في البرتوكول الأول ب 83% في البرتوكول المالي الأول انخفضت إلى 65%في الثاني ثم إلى 16% في الثالث و10% في البرتوكول الرابع، ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو انخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976- 1996 سوى 40% فقط من إجمالي هذه القروض.

المطلب الثاني : من التعاون إلى الشراكة

إن المفاوضات التي جرت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ترمي إلى إبرام اتفاق الشراكة بجميع محاوره السياسية و الاجتماعية ، الأمنية والاقتصادية، لكن رغم هذا فسوف نلقي نظرة على جانب واحد وهو التجارة الخارجية نركز من خلاله على فكرة إقامة منطقة تجارة حرة .

الفرع الأول: المفاوضات الاوروجزائريـــة لاتفاقية الشراكة

بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فعرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة للوصول إلى إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي[1] :

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية ، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الإقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الإعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- المطالبة بالتحرير التدريجي.

ويمكن أن نقول أن المفاوضات انطلقت على أساس نصين [2]:

-النص الأول : يتضمن اقتراحات من اجل شراكة أورومتوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.

[1]-Belattaf .M. & Arhab. B, le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE, colloque international, universitè de Telmcen , 21-22/oct/2003 -

[2] - براق محمد ،ميموني سمير، مرجع سابق ، ص:07.

-النص الثاني : فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية و توسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني وهذا بفعل خصوصياته ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة 94 -98...).

- تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأوروجزائري ليشمل علاوة على مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجالات أخرى ، لذا نجد أن الجزائر كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية و هذا من خلال :

- مساعدتها في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.
- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها، وهذا قصد مساعدتها في عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تأهيل اقتصادها و تهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية.
- وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات.

كنتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد أربع جولات من المفاوضات، بعد ما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقررا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم هذه الأخيرة كمشكلة المديونية، و انتقال الأشخاص،...الخ ، و كذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة و كذلك موقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية ساهما إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها.

حيث استمرت منذ ذلك التاريخ وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفيين إلى غاية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بعد 17 جولة من المفاوضات والذي ترجم بالتوقيع وبالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أفريل 2002 ثم دخولها حيز التطبيق ثلاث سنوات بعد ذلك [1].

الفرع الثاني : الغلاف المالي في إطار اتفاقية الشراكة

على غرار باقي اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية المبرمة في إطار مسار برشلونة، فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا أو مصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري ولقد اعتمد الاتحاد الأوربي على برنامج ميدا (MEDA) كأداة مالية لتفعيل إقامة منطقة التبادل الحر

لقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة1995 -2006 بمبلغ 510.2 مليون أورو. هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، تغطي الفترة الأولى1995 -1999 في إطار برنامج ميدا I بمبلغ 164 مليون أورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000- 2006 في إطار برنامج ميدا II بمبلغ 346,2 مليون أورو.

المطلب الثالث: محتوى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية المتعلق بمنطقة التجارة الحرة

لقد نصت الاتفاقية على تحرير تجارة السلع والخدمات وتنظيم التعاون في إطار منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

الفرع الأول: تبادل السلع المصنعة

يتم إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوربي مع كل دولة متوسطية على حدى، وخلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة ابتداء من تاريخ

[1] – براق محمد ،ميموني سمير، مرجع سابق، ص: 08.

الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة انتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية بينما المنتجات الفلاحية يتم تحريرها تدريجيا وتخضع للمعاملة التفضيلية، وكان من المفروض أن يتم تفعيل منطقة التبادل الحر سنة 2017 إلا انه تم تأجيلها إلى غاية سنة 2020 بطلب من الطرف الجزائري لإعطاء فرصة للمؤسسات الجزائرية لتحضيرها للدخول في المنافسة مع المؤسسات الأوربية[1]

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة وفي إطار هذه الاتفاقية:

– تلغى التقييدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الاتفاق.

–لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي اثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

– عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا اجري تخفيض على الجميع بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم العمل بالمعدل المخفض

– بالنسبة للمنتجات الصناعية : ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها المجموعة والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق

[1]–يوسف حميدي، الزيتوني سايب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية–الشراكة الاوروجزائرية كنموذج–**مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**ة،المجلد 08،العدد01، ص:366.

1من الاتفاقية ، فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها اثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو إجراء له اثر مكافئ.

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت حسب الاتفاقية إلى ثلاثة أصناف : [1]

-الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 2 من الاتفاقية): يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على هذه المنتجات فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

-الصنف الثاني من المنتجات(القائمة الواردة في الملحق 3 من الاتفاقية) : يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم تبعا للرزنامة التالية :

-بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية والرسوم إلى 80% من الحق القاعدي.

- بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 70% من الحق القاعدي.

-بعد أربعة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 60 % من الحق القاعدي.

- بعد خمس سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 40% من الحق القاعدي.

-بعد ستة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى20 % من الحق القاعدي.

-بعد سبع سنوات يتم إلغاء الحقوق المتبقية.

-الصنف الثالث ويشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين2 و3: يتم الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم حسب الرزنامة التالية:

*بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية والرسوم إلى 90% من الحق القاعدي.

*بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 80 % من الحق القاعدي.

[1] – مفتاح صالح ، بن سمينة دلال ، **اتفاق الشراكة الأورو–جزائري : الدوافع ، المحتوى ، الأهمية** ، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، نوفمبر 2006، ص: 05.

*بعد أربعة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 70 % من الحق القاعدي.

*بعد خمس سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 60% من الحق القاعدي.

*بعد ستة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 50% من الحق القاعدي.

*بعد سبعة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 40 % من الحق القاعدي.

*بعد ثماني سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 30 % من الحق القاعدي.

*بعد تسعة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 20 % من الحق القاعدي.

*بعد عشرة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 10% من الحق القاعدي.

*بعد إحدى عشر سنة من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى5% من الحق القاعدي.

*بعد اثني عشر سنة يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية.

في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتوج ما، يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر في الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بحيث يتم تجاوز المدة القصوى للفترة الانتقالية (12سنة)

- بالنسبة للمنتجات الزراعية و منتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة نتطبق الإمتيازات الفورية عند دخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق والتي تخص المنتجات الزراعية التابعة للفصول من1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريفة الجمركية الجزائرية (850 صنف تعريفي)، إضافة إلى المنتجات الزراعية المحولة المشار إليها في الملحق 1 من الإتفاقية (80 صنف تعريفي) وبمقتضى المادة 14 من الإتفاقية تفكك المنتجات الزراعية الموزعة على ثلاثة بروتوكولات حسب ثلاثة أشكال مختلفة من الامتيازات وهي كالتالي: المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري، المنتجات الزراعية المحولة:[1]

[1] -صبرينة فراح، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة –دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه اقتصاد ومانجمنت،فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة أم البواقي،2010-2011، ص ص:138-139.

- **المنتجات الزراعية**:تستفيد عند إستيرادها في الجزائر والتي يكون منشؤها المجموعة وعددها 114صنف تعريفي في البروتوكول رق

- م 2 من تخفيضات 100 % أو 50 % أو 20 % من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية.

- **المنتجات الصيد البحري**:تستفيد المنتجات التي منشؤها المجموعة عند إستيرادها في الجزائر من معاملة إمتيازية حسب ما تضمنه البروتوكول الرابع من الإتفاقية وتشمل 88 بند تعريفي.

وهكذا فإن هذه المنتجات تستفيد من تخفيضات 100% أو 25 % من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية أي أن أكثر من 44% من الأصناف التعريفية الخاصة بمنتوجات الصيد البحري تستفيد من تخفيض 100 % من التعريفة الأساسية.

- **بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة**: عند استيرادها في الجزائر تستفيد هذه المنتجات التي منشؤها المجموعة والتي عددها يساوي 50صنفا تعريفي في البروتوكول رقم 5 من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول. وهكذا فهي تستفيد من تخفيضات 100 % أو 50 % أو 30 % أو 25 % أو 20 % من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية .

في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعيتين يمكن للمجموعة والجزائر وبالرجوع إلى لجنة الشراكة لتعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات المعنية.

الفرع الثاني : إقامة الشركات والخدمات

أدرج المشروع في طياته إمكانية إقامة شركات بشتى أنواعها في جميع القطاعات هدفها هو تحرير الخدمات وتطويرها بإدخال تكنولوجيا حديثة عليها، كما تم التركيز على قطاع النقل البحري، وقد أوكل لمجلس الشراكة إنجاز

هذه الأهداف وفقا لمدة محددة أقصاها خمس سنوات و به شرعت اللجنة الأوربية في برنامجها الذي يهدف إلى دعم تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائري ، حيث يصبو هذا البرنامج إلى رفع مستوى المنافسة و تحسينها في قطاع المؤسسات الصغرى الجزائرية والتنظيم الجهوي للتجارة الأورومتوسطية والعربية و المتوسطة و هذا من أجل التأقلم مع اقتصاد السوق وتسهيل العمل من أجل الوصول إلى المتعاملين. وتلتزم المجموعة الأوروبية باحترام التجار الجزائريين ومعاملتهم نفس الوتيرة مع التجار وأصحاب الخدمات الأوروبيين، وكذا على الجزائر أن تعامل الشركاء الأوروبيين بنفس المعاملة التي تعامل بها مواطنيها ويشرع في تطبيق هذا الالتزام بين الطرفين إبتداءا من تاريخ دخول الشراكة حيز التنفيذ. كما ينص الاتفاق على تسيير الإجراءات لإعطاء تأشيرة الدخول لأصحاب الشركات أو ممثليهم أو موظفيهم في بلد كلا الطرفين[1].

الفرع الثالث: المدفوعات الجارية وتداول ورؤوس الأموال والمنافسة [2]

تضمن المجموعة والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، والتي تتم في شركات أنشئت وفق لتشريع الساري وكذا تصفية نتاج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها إلى الوطن؛

كما يتشاور الطرفان ويتعاونان لتوفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول روؤس الأموال بين ¬المجموعة والجزائر والتوصل إلى تحريره التام؛

كما يلتزم الطرفان في هذا الإطار بترخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفقة جارية وذلك بعملة ¬قابلة للتحويل؛

---

[1] –رقيبة سليمة ،**الشراكة الأوروجزائرية هل نعمة أم نقمة** ،الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ،ص:05.

[2] –الياس غوجال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014)**،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم لاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016.ص ص:36-37.

4- بالإضافة إلى هذا فإنه إذا واجهت إحدى الدول الأعضاء في المجموعة أو عدد منها أو الجزائر ¬ صعوبات قصوى في مجال ميزان المدفوعات، يمكن للمجموعة أو الجزائر أن تتخذ تدابير مقيدة لصفقات الجارية لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفعوات، وهذا حسب الحالة ووفقا للشروط المبينة في الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة ووفق لمواد القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي؛

5- كما ورد في هذا الباب أحكام تخص المنافسة بالإضافة إلى أحكام اقتصادية أخرى، حيث أشارت ¬ على الحالات التي لا تتواق مع الأداء الصحيح للإتفاقية بين المجموعة والجزائر، وهذا من خلال الممارسات والاتفاقيات بين المؤسسات التي يكون هدفها منع المنافسة أو تحديدها أو تعطيلها أو من خلال الاستغلال المفرط من طرف إحدى المؤسسات أو عدد منها لوضعية مسيطرة على كافة الإقليم أو لجزء منه؛

6- كما يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعهما الخاصين في مجال المنافسة وإلى تبادل المعلومات في الحدود التي يسمح بها سر المهنة وسر الأعمال، وهذا حسب الكيفيات، وإذا رأت المجموعة أو الجزائر أن هناك ممارسة تتسبب في ضرر كبير لطرف الأخر أو تهدد بإلحاق ضرر كبير به يمكنها أن تتخذ التدابير اللازمة بعد استشارة لجنة الشراكة أو بعد إخطار هذه الأخير بعد ثلاثين يوما من أيام العمل؛

7- تقوم الجزائر والدول الأعضاء بالتعديل التدريجي لكل احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري، بحيث ¬ تضمن عند نهاية السنة الخامسة التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ عدم التمييز بين رعايا المجموعة الأوربية والرعايا الجزائريين فيما يخص شرط التموين بالسلع و تسويقها بين رعايا المجموعة

الأوربية والرعايا الجزائريين، وهذا كله يجب أن يتم دون الإخلال بالتزاماتها إزاء الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية والتجارة (جات)؛

8- أما فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات المتحصلة على حقوق خاصة أو حصرية، يتأكد مجلس الشراكة من أنه، إبتداء من السنة الخامسة بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، أنه لا يتم اتخاذ و لإبقاء أي تدبير من شأنه أن يخل بالمبادلات بين المجموعة والجزائر و يتعارض مع مصالح الطرفين؛

9- يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية التي تمس المبادلات التجارية وفقا لأعلى المقاييس الدولية بما في ذلك الوسائل الفعلية لدفاع عن مثل هذه الحقوق؛ كما يسعى الطرفان من اجل التحرير المتبادل والتدريجي لصفقات العمومية.

نستخلص أن السياسة الأوربية من خلال الشراكة الاوروجزائرية اتجهت إلى تحرير التجارة بين الطرفين خلال 17 سنة للوصول إلى التحرير الكامل و لاسيما المنتجات الصناعية ، وقد رافق هذا الاتفاق غلاف مالي في إطار برنامج ميدا و الذي يتضح انه غير كافي نظرا للإصلاحات التي تقوم بها الجزائر وما قد ينجر هذا الاتفاق من خسائر اقتصادية إذا لم يرافق هذا الاتفاق دعم مالي، بالإضافة إلى العون التقني و الذي يتضح انه ذو أهمية بالغة بالنسبة للطرف الجزائري نظرا لأهمية التماشي مع المعايير العالمية في مختلف المجالات .

المطلب الرابع: دور السياسة التجارية للاتحاد الأوربي في عرقلة الصادرات الزراعية

الميزان التجاري بين الاتحاد الأوربي والجزائر لصالح الاتحاد دائما في الأغذية الزراعية، فبالنظر لتطور المبادلات التجارية نجد الصادرات الأوربية تغزو الأسواق الجزائرية بينما لا تمثل صادراتنا من هذه السلع سوى 0.1 بالمئة من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوربي.

الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية الاوروجزائرية في السلع الزراعية

يتم التعامل التجاري الجزائري مع دول الاتحاد الأوربي بصفة رئيسية، نظرا للقرب الجغرافي وللارتباط التاريخي مع هذه الدول، إذ يمثل الاتحاد الأوربي أهم المصدرين وأهم المستوردين للجزائر، إلا أن المحروقات تسيطر على القسم الأكبر من حجم الصادرات، وتشكل السلع المصنعة أهم وارداته من الاتحاد الأوربي.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن 70 % من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60 %من وارداتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60 %من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية[1]

أما السلع الزراعية بقيمة محتشمة نظرا لأسباب خاصة بالقطاع والأخرى لسياسات الشريك التجاري الذي يستخدم إجراءات جمركية وغير جمركية تحد من النفاذ إلى أسواقه، والجدول التالي يوضح هيكل تجارة السلع الزراعية خلال الفترة 2007-2014 مع الاتحاد الأوربي.

شكل رقم 01-03: هيكل تجارة السلع الزراعية الاوروجزائرية(2007-2014)، مليون أورو

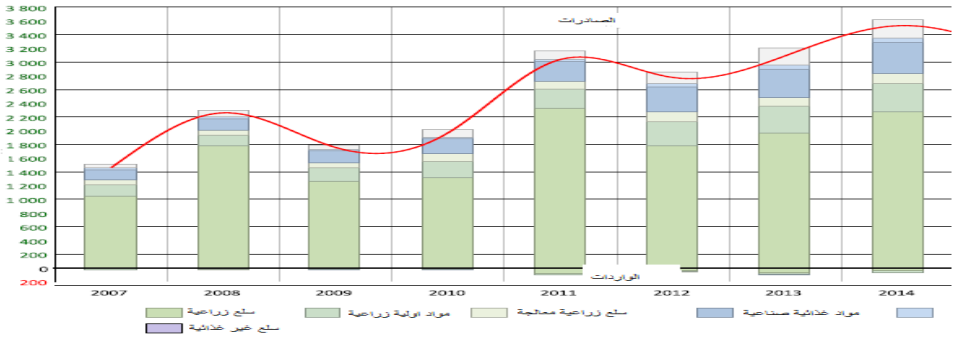

Source : report of AGRI-FOOD TRADE STATISTICAL FACTSHEET European Union – Algeria, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, European Commission,15/03/2018.

[1]-فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد:11 2012، ص:114.

يظهر الشكل أعلاه تطور الصادرات والواردات الاوروجزائرية من الأغذية الزراعية، حيث تعرف الصادرات الأوربية تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة كما أن الميزان التجاري موجب دائما نظرا لضعف الواردات من الجزائر.

أهم ما يشكل الأغذية الزراعية في الشكل أعلاه هو الحبوب التي تتجاوز 80 بالمئة من إجمالي صادرات الأغذية الزراعية للاتحاد الأوربي.

تشكل المواد الغذائية الصناعية المجموعة الثانية من حيث حجم صادرات الاتحاد للأغذية الزراعية إلى الجزائر، تليها المواد الأولية الزراعية.

أما الواردات من الجزائر فهي لا تكاد تؤثر بالميزان التجاري للاتحاد الأوربي للأغذية الزراعية والتي تتمثل في 0.1 بالمئة من إجمالي واردات الاتحاد الأوربي بينما تحتل الجزائر المرتبة العاشرة للاتحاد كأهم مستورد[1]

الفرع الثاني: النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز غير الجمركية

تعني الحواجز غير الجمركية جميع التدابير الأخرى من غير التعريفات الجمركية التي تشوه التجارة والتي تضم قواعد المنشأ، معايير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.

أولا: قواعد المنشأ

تضمن بروتوكول قواعد المنشأ بندا خاصا بالسلع المنتجة بالكامل في الدولة، والتي تكتسب مباشرة منشأ الدولة، بالإضافة إلى بند مفصل للمواد الأولية مثل المعادن الأساسية، والمنتجات الزراعية التي تم حصادها فيها، بالإضافة إلى الحيوانات الحية والأسماك وجميع المنتجات المستخرجة من التربة الجزائرية أو من البحر أو ماتحته، وجميع السلع المصنوعة

[1] -report of AGRI-FOOD TRADE STATISTICAL FACTSHEET (European Union – Algeria), European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development,2018,p :02.

من المواد المشار إليها في الأعلى، ويتميز هذا البند بالسهولة والوضوح عند تحديد صفة المنشأ ووفقا لبروتوكول قواعد المنشأ[1]

يطبق الاتحاد الأوروبي قواعد منشأ صارمة حيث يحدد درجة "التغيير الكافي" التي يجب أن يخضع لها المنتج كي يعتبر بلد من البلدان أنه هو منشأ هذا المنتج ويسمح تراكم قواعد المنشأ باعتبار بعض عمليات التصنيع التي تتم في أي دولة في المنطقة وكأنها عمليات تمت داخليا وعلى الرغم من ذلك فيشترط إنشاء منطقة التجارة الحرة من أجل تطبيق قواعد المنشأ التراكمي وتطرح قواعد المنشأ التفضيلية المتبعة ضمن منطقة التجارة الأورومتوسطية على الرغم من دورها لمنع عملية المراجحة ثلاثة مشاكل رئيسية للدول العربية:

الأولى هي أن قواعد المنشأ قد تكون معقدة ومكلفة. فعلى سبيل المثال يتوجب على منتجي الدول العربية والذين يسعون للاستفادة من منطقة التجارة الأورومتوسطية الاحتفاظ بالسجلات التي تتضمن تصنيف التعريفة الجمركية ليس فقط للمنتجات النهائية وإنما أيضا للمواد الأولية والوسيطة المستوردة من دول أخرى. وتقدر التكاليف الإدارية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الحدودية بأنها كبيرة وتتراوح بين 3- 5 % من قيمة السلعة المصدرة.

الثانية هي انحراف التجارة نتيجة التأثير على كفاءة نظم الإنتاج في الدول المتمتعة بالمعاملة التفضيلية. فعلى سبيل المثال من أجل تحقيق متطلبات قواعد المنشأ التي يفرضها الاتحاد الأوروبي قد يطلب من الدول العربية بصفتها دول متمتعة بالمعاملة التفضيلية أن تستورد مستلزمات معينة من الاتحاد الأوروبي الأكثر تكلفة من تلك المستوردة من دول أخرى مما يجعل هذا الأمر يشكل حماية فعالة لبعض القطاعات الحساسة في الاتحاد الأوروبي، كما أن النتيجة لا تتوافق وتتقاطع مع أهداف النظام التجاري متعدد الجهات

[1]- https://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Colloque%20National%20sur%20%20les%20Strategies%20d%20Organisation%20et%20d%20Accompagnement%20des%20PME%20en%20Algerie%2018-19042012/20.doc 31/12/2018 ,10 :00.

أما الثالثة فتتمثل في ضرورة إدراك المشاكل العملية لتشابك اتفاقيات المناطق التجارية الحرة لكونها تقود إلى التنافس بين المنتجين الذين يواجهون تكاليف إنتاج مختلفة (بسبب استيرادهم لمواد تخضع لتعريفات ورسوم مختلفة تبعا للبلد المصدر). وعادة ما يشار إلى أنظمة التشابك بين هذه النوعية من الاتفاقيات بنظام "المحور والمحيط"حيث أن المنتجون في الاتحاد الأوروبي اللذين يرتبطون بعدد من اتفاقيات المناطق الحرة (بلد المحور) عادة ما يتمتعون بمزايا في التكاليف أفضل من كل دولة من دول المحيط (الدول العربية الشريكة) حيث تتمتع دولة المحيط باتفاقية مع دولة المركز فقط .

ثانيا:المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية[1]

يشترط الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الزراعية الطازجة من أجل دخولها إلى الأسواق الأوروبية مما يستدعي خضوعها للفحص على ثلاث مستويات: الفحص عن طريق الأجهزة المختصة بفحص الأطعمة في بلد المنشأ لضمان خلوها من الآفات والأمراض والمبيدات ومتبقياتها، تخضع نفس المنتجات للفحص مرة أخرى لدى وصولها للاتحاد الأوروبي للتأكد من مطابقتها للشروط سالفة الذكر، بالإضافة إلى ذلك تخضع للفحص مرة ثالثة على مستوى البلد المستورد العضو في الاتحاد الأوروبي لأن لكل دولة من دول الاتحاد الحق في وضع الشروط الفنية والصحية التي تراها مناسبة لاقتصادها المحلي، مما يخضع الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة لمعايير مزدوجة.وهذا يعطي بدوره ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوروبي على منافستها من هذه الأخيرة لكون الأولى تنتقل بين كافة دول الاتحاد من غير رقابة إلا في بعض الحالات، في حين تخضع المنتجات الزراعية للدول العربية الشريكة للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوروبية إلى اخرى.

ومن الجدير بالذكر أن معظم القواعد الصحية الخاصة بالاتحاد الأوروبي يتم تطبيقها مباشرة على الشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية، و إذا ما تمت عملية التصدير عن طريق مستوردين أوروبيين محليين

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية** .الأمم المتحدة، 2005،ص ص:50-51.

يكون هو المسؤول على سلامة ومطابقة السلعة للشروط الصحية والبيئية، مما يدفع بهم إلى الضغط على المصدرين من الدول العربية لإرغامهم على تحقيق معايير قياسية صحية عالية وفي غالبية الأحيان يطلبون ضمانات قانونية ملزمة هذا من جهة ، من جهة أخرى غياب هياكل التحليل وإصدار الشهادات وعدم وجود فروع منظمة وتكوين الإنتاج نفسه في الدول العربية الشريكة وعلى اعتبار أن غالبية شركات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية في هذه الأخيرة ذات حجم صغير مما يجعلها تواجه تكاليف كبيرة لإعداد المعايير، وإصدار الشهادات والتدقيق الذي ليس من الممكن دائما التعامل معه، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد صغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية الزراعية.

ثالثا:الإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة[1]

قامت دول الاتحاد بإعداد وتبني برامج بيئية واجتماعية عديدة من أهمها النظام الأوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة EUREPGAP وهي عبارة عن هيئة تتبع للقطاع الخاص تضع المعايير الطوعية للشهادات الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم. وتعتبر هيئة متوازنة يتشكل أعضاؤها من المنتجين الزراعيين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة في تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ضمن شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية وهذا يعني أن معيار(EUREPGAP)يبدأ قبل باب المزرعة والذي يشمل العمليات ما قبل زراعة البذور وحتى تسليم المنتج خارج المزرعة لضمان جودة المنتجات، وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار آخر يتعلق بالتعبئة والتصنيع، وبهذه الطريقة فان كامل السلسلة تضمن وصول المنتج الصحي بالشكل النهائي للمستهلك ، وصمم معيار (EUREPGAP) بالدرجة الأولى للمحافظة على ثقة المستهلك فيما يتعلق بنوعية وسلامة الغذاء، والأهداف الأخرى المهمة هي تخفيض الآثار البيئية الضارة على العمليات الزراعية إلى الحدود الدنيا وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج لضمان سلامة وصحة العاملين. ولكي تتم عملية التصدير من قبل المصدرين في

[1]– سعد الله عمار، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الاوروبية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 17(2)،2016، ص:103.

الدول العربية الشريكة لابد من التسجيل للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP) والتي يتطلب الحصول عليها المرور بالعديد من الخطوات من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختيار للأصول والأصناف الوراثية وطرق الري والتسميد واهتماما بالبيئة ومحطات البيئة مع إلزامية الاحتفاظ بالسجلات، كل هذا يزيد من تكاليف العملية الإنتاجية ويحد من مقدرة العديد من شركات التصدير –هي في الأصل ذات حجم صغير ومحدودة الموارد المالية – في الدول العربية الشريكة على التصدير والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية

رابعا: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية [1]

قام الاتحاد الأوروبي في عام 1992 بإنشاء نظم تسمى بجهة المنشأ المحمية والدليل الجغرافي المحمي والتخصص التقليدي المضمون بسبب المنافسة بين بعض المنتجات التي تأخذ نفس الاسم وتعتبر كل واحدة نفسها فريدة من نوعها، إن هذا النوع من المنافسة قد لا يقتصر على عدم تشجيع المنتجين وإنما قد يضلل المستهلكين أيضا، ولهذا تدافع المفوضية الأوروبية في اطار منظمة التجارة العالمية عن ضرورة رفع درجة الحماية لبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية التي تتمتع الآن بموجب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بقدر منخفض من الحماية وذلك من حيث العلامات التجارية، ومع ذلك فان قانون حقوق الملكية الفكرية لا يزال يشكل إحدى القضايا الساخنة التي ستتم مناقشتها ضمن أطار اتفاقية الشراكة، ومن ناحية أخرى تطالب اتفاقيات الشراكة الالتزام "بالمقاييس والمواصفات العالمية" بما فيها الإجراءات الخاصة بحماية مثل تلك الحقوق ما يشكل نوع آخر من الضغوط على الصادرات الزراعية والغذائية للجزائر وللدول العربية الشريكة

خامسا: توسع الاتحاد الأوروبي والتجارة الزراعية

يمكن أن يكون لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو دول وسط وشرق أوروبا آثار سلبية على اقتصاديات الجزائر والدول العربية وبخاصة في الجانب الزراعي. ويمكن تحديد ثلاث مخاطر رئيسية على الأقل، وهي:

[1]– سعد الله عمار، مرجع سابق، ص:104.

- إعادة هيكلة التدفقات التجارية وخاصة الزراعية لصالح الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي (دول وسط وشرق أوروبا) أين سيحصلون على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية .
- يعتبر القرب الجغرافي لدول وسط وشرق أوروبا من الاتحاد الأوروبي ومستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية واعتماد المكتسبات المجتمعية لهذه الدول عوامل تعزز الجاذبية الاستثمارية وخاصة الزراعية لهذه الاقتصاديات، وهذا ما يمكن أن يزيد من تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول وسط وشرق أوروبا على حساب الدول العربية الشريكة
- إمكانية إحلال العمالة من دول وسط وشرق أوروبا مكان المهاجرين من الدول العربية الشريكة و هذا التأثير أكثر أهمية حيث أن تحويلات المهاجرين عادة تلعب دورا في تمويل اقتصاديات هذه الأخيرة

الفرع الثالث: النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز الجمركية

يمكن حصر أهم الحواجز الجمركية في النقاط التالية:

أولا: المكون الزراعي وتصعيد التعريفة

يعد المكون الزراعي من القضايا المهمة المتعلقة بمنطقة التجارة الأورومتوسطية. فالمكون الزراعي هو رسم إضافي يؤثر على تجارة بعض السلع الزراعية الغذائية (مشتقات الحبوب – منتجات الألبان – منتجات التصنيع الحاوية على السكر) وهي تنطوي على المعوقات المفروضة على التنوع الرأسي لصادرات الدول العربية من المواد المصنعة. وفي ما يتعلق بالمواد الغذائية فان اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية تحافظ على "المكون الزراعي" للتعريفة المفروضة على المنتجات المصنعة ويتم منح القسم الأكبر من الامتيازات الجمركية فقط على المكون الصناعي وتقريبا لا يحصل أي منتج زراعي أساسي على أية معاملة تفضيلية لأن هذه المنتجات هي منتجات حساسة في الاتحاد الأوروبي (منتجات الألبان – الحبوب – الرز – السكر)، وبالتالي فان قسما كبيرا من التعريفة يفرض على الواردات المصنعة (مع بعض التخفيضات التفاوضية في بعض الحالات، (ويكمن الهدف في تجنب الوقوع في معدلات الحماية السلبية للمنتجات

المصنعة ومع ذلك فانه من غير الواضح إلى أي مدى يخلق هذا المكون التقديري تصاعدا في التعريفة الجمركية، وفي الواقع فإنه ينظر إليه من قبل الدول العربية الشريكة على أنه عقبة حقيقية أمام تنوع الصادرات باتجاه المواد الغذائية المصنعة

ثانيا: الهوامش التفضيلية و نظام التراخيص والحصص الجمركية

تميل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية الشريكة إلى تجميد حصص السوق بما يتوافق مع التدفقات التجارية التقليدية، مما يخلق هامشاً ضئيلاً لاستثمار إمكانية تصدير منتجاتها الأساسية .وعادة ما تنطوي إجراءات قيود الواردات على الإجراءات الإدارية الروتينية حيث تنخفض الشفافية وتسير الأمور بعكس مصلحة البلدان المصدرة. ويبدو أن الامتيازات التجارية والموسمية تفسح مجالاً للواردات في الاتحاد الأوروبي، لكن يمكن لنظام التراخيص والحصص الجمركية أن يلغي بسهولة إمكانية الوصول إلى السوق من الناحية النظرية مدعوماً بتفضيلات التعريفة. يطبق في أغلب الحالات التخفيض الجمركي المنصوص عليه في العمود الأول من أي بروتوكول زراعي ملحق باتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على الرسوم النسبية أو القيمة تاركاً الرسوم والضرائب الثابتة دون مساس، وعند مراجعة بنود اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية الشريكة والاتحاد الأوروبي يتضح بشكل جلي أن الرسوم القيمية أصلاً منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة، وتطبق الرسوم النسبية على حوالي 53.7%من البنود الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية، بينما يفرض على 46.3 %من البنود الجمركية الزراعية رسوم غير نسبية، منها 30.5 %يفرض عليها رسوم ثابتة والباقي رسوم مركبة أو مختلطة بين نسبية وثابتة، وهذا يعني أن حوالي نصف الواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية اعتماد الاتحاد الأوروبي على نظام بديل لنظام السعر المرجعي يعرف بنظام سعر الدخول يزيد من ضبابية مسألة الهوامش التفضيلية، حيث يقوم الاتحاد

الأوروبي بتطبيقه على عدد من الخضار والفواكه والتي تقل أسعارها عن الحد الأدنى لسعر الاستيراد، وعندما تكون قيمة الواردات أعلى من سعر الدخول يتم فرض الرسم على القيمة فقط، لكن عندما تكون قيمة الواردات أدنى من سعر الدخول وبنسبة لاتتجاوز 8 % فيتم فرض رسم إضافي يساوي الفارق بين سعر الدخول وسعر الاستيراد. وإذا كان سعر الاستيراد أدنى من سعر الدخول بأقل من 8 %فيتم فرض رسم إضافي يسمى" معادل التعريفة القصوى " بالإضافة إلى التعريفة المحسوبة على أساس القيمة. ويتميز نظام سعر الدخول بتعقيد التطبيق من الناحية الإدارية وهو يعمل عمل"السعر الأدنى" وعندما تكون أسعار الاستيراد أدنى من 92 %من سعر الدخول يصبح حجم التعريفة الكلي المعادل للتعريفة القصوى مضافًا إليها لرسم المحدد على أساس القيمة كبيرا . ويمنع نظام أسعار الدخول عملياً بيع الواردات التي تقل أسعارها عن أسعار الدخول في أسواق الاتحاد الأوروبي، وتأثير نظام أسعار الدخول يعتمد على مستوى تلك الأسعار والتي تختلف حسب السنوات وتكون أعلى في المواسم التي يكون فيها إنتاج أوربي كبير في الأسواق، كما يعرف عن الاتحاد الأوروبي اتساع استخدامه للمعاملة التفضيلية في إطار الحصص الكمية مما يؤثر سلبا على تلك المعاملة التفضيلية بشكل يجعلها تنحصر في نطاق الكميات المسموح بها، والتي عادة ما تكون لعدة مئات الأطنان وفي بعض الأحيان آلاف الأطنان من السلعة، وهو ما يعادل في بعض الحالات إنتاج مزرعة وليس إنتاج دولة، مما يقف حاجز أمام زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الأوروبية

مسألة استفادة الدول العربية الشريكة من معاملة الدولة الأولى بالرعاية نتيجة توقيعها على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تم إلغائها بسبب ظاهرة تآكل الأفضليات الناتج عن نظام الأفضليات المعمم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي عند التوقيع على أي اتفاقية تجارة حرة جديدة، في الواقع مهما كان البلد الموقع على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، يستفيد من معاملة الدولة الأولى بالرعاية، الأمر الذي يجعل معاملة الدولة بالرعاية التي تتمتع بها الدول العربية الشريكة والتي كانت تمثل الهامش التفضيلي لها أو امتياز النفاذ إلى السوق الأوروبية، يتآكل آليا كلما

وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية تجارة حرة جديدة ما يعني خسارة للأفضليات، وفي نهاية المطاف النفاذ التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية التي يروج لها الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ما هي إلا أوهام[1]

المبحث الثالث: تطـــــور تجـــــــارة القمـــــــح الاوروجزائريـــــــة

تدفع الجزائر فاتورة ضخمة لمختلف الأسواق الدولية للحصول على سلعة القمح حيث تتجاوز وارداتها 8 ملايين طن من القمح، ويمثل القمح بنوعيه الحصة الأكبر من مجمل الحبوب المستوردة التي بلغت عام 2013 ما يعادل 10مليون طن (3.16 مليار دولار) وهو ما يمثل حوالي 81% من مجموع القيمة المستوردة الخاصة بالحبوب.

ويعتبر الاتحاد الأوربي أول مصدر لهده السلعة إلى الجزائر، كما تعتبر فرنسا أول مصدر وهذا ما نبرزه في المبحث .

المطلب الأول: واقع الاستهلاك والاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائـر

الفرع الأول: استهلاك القمح في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه

أولا: طبيعة استهلاك القمح في الجزائر

يمثل الاستهلاك المرحلة الأخيرة للحبوب الغذائية، وهو يعد مقياس جيد لتحديد حجم الفجوة بين الإنتاج والطلب، وبالتالي تقدير الحاجة الحقيقية من الحبوب، وذلك بالاعتماد على نصيب الفرد الذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والبيولوجية والسياسية، وغيرها من العوامل التي تتحكم في الكميات المتاحة من الغذاء، أو الكميات التي يستطيع أن يستهلكها الفرد في العام ولما كانت هذه العوامل متغيرة باستمرار فإن احتياجات الفرد من الغذاء أيضا متغيرة. وعند الإشارة إلى نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالقمح من أجل تحديد حجم المساحة المزروعة المنتجة للسكان بمعيار الهكتار الواحد للفرد، نجده يتذبذب سنويًا وذلك بحسب العلاقة بين معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة بالقمح نسبة إلى المعدل السنوي لنمو السكان، فقد بلغ معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة بالقمح2.4 بالمئة خلال الفترة 2013/2002، وهو معدل يقل كثيرا عن معدل نمو السكان

[1]- سعد الله عمار ، مرجع سابق، ص ص:104.-105.

لنفس الفترة، في حين يبقى متوسط إنتاجه للهكتار الواحد لا يتعدى 19 قنطار، وهذا ما أدّى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 0.054 هكتار ليصل إلى 0.05 هكتار عام 2012، مما يدل على تزايد أزمة الغذاء و السبب يعود إلى زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة حجم الأراضي المزروعة بالقمح.

كما ينخفض معدل نمو الإنتاج كثيرا عن معدل نمو السكان، فعلى الرغم من ارتفاعه في معظم السنوات الأخيرة إلا أنّه لا يصل إلى الهدف المرجو .

لقد بلغت الكميات المستهلكة من القمح في الجزائر 7761 ألف طن في سنة 2007 وأخذت تتزايد تبعًا لزيادة السكان فبلغت 8517 ألف طن عام 2013، وهي تفوق الكمية المنتجة التي تبلغ 3430 ألف طن ففي الوقت الذي كانت نسبة مساهمة الإنتاج المحلي من الطلب الاستهلاكي تشكل 31.44 بالمئة عام 2002 ارتفعت نسبتها لتبلغ 40 بالمئة عام 2013 وعلى الرغم من دور هذا الإنتاج في سد جزء من حجم الفجوة، إلا أنها ما تزال مرتفعة جدًّا (62%) وهي تمثل مقدار الحاجة للاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة التي تكون لها مخاطر شديدة، أي أن الدولة تكون بحاجة إلى 5084 ألف طن من القمح لسد الطلب عليه[1].

ثانيا: أهم العوامل المؤثرة في استهلاك القمح

1-الدخل الفردي: هناك منتوجات غذائية لا يتأثر استهلاكها جراء تغيير المداخيل، وأهمها المنتجات المصنعة من القمح (خاصة الخبز) حيث أن استهلاك الخبز لا يتأثر بتغيير المداخيل صعودا أو هبوطا، فالإنسان لا يستطيع في حال انخفاض مستوى دخله أن يقلص من استهلاك الخبز، لكن بشكل عام عند تحسن الدخل يتوجه الطلب نحو الارتفاع وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة من القمح بنوعيه ومداخيل المستهلكين.[2]

---

[1]-حمزة بن حافظ، **إنتاج الحبوب الإستراتيجية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي"القمح نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، عدد 42،ديسمبر 2014،مجلد ب، ص:137.

[2]-جعفري جمال، **محاولة نمذجة دالة استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة (1981-2011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة مستغانم،2013-2014،ص:129.

2- أسعار القمح: تجدر الإشارة إلى أن الجزائر كغيرها من الدول التي تعمل على تطبيق سياسات وبرامج لدعم أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية وعلى رأسها القمح والدقيق وذلك بهدف مساندة الطبقات الفقيرة وضمان الاستهلاك الواسع للمجتمع الجزائري ما دامت هاته المادة من المواد الإستراتيجية، فمن الطبيعي أن تؤدي مثل تلك السياسات والبرامج إلى زيادة الطلب وتوسيع قاعدة الاستهلاك للسلع المدعومة، وذلك بحكم انخفاض أسعارها، وضمن إطار سياسة الحكومة هناك دعم لأسعار الخبز، إلا انه من الملاحظ أن كثيرا من هذه البرامج قد شابها بعض الجوانب السلبية مثل تسرب السلع المدعومة إلى الأسواق لتباع بأسعار أعلى وتسريبها أيضا إلى غير المستحقين من الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المرتفع[1]. وبالرغم من ارتفاع أسعارها على مدى السنوات الأخيرة إلا أن استهلاكها عرف بالتبذير المفرط والغير عقلاني لمشتقات القمح خاصة الخبز.

3-النمو الديمغرافي: تعتبر الجزائر ضمن الدول ذات النمو الديمغرافي المتزايد فارتفاعه يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من القمح بنوعيه، حيث أن التوسع في النمو الديمغرافي يفوق بكثير نمو الإنتاج حتى أن الزيادة الطفيفة في الإنتاج لا تغطي نسبة النمو الديمغرافي فثبات المساحة المزروعة وتذبذب المرودية الإنتاجية أدى إلى تقلبات الإنتاج الكلي فهو لا يلبي إلا حوالي 30 % من الطلب الوطني، أي أن العلاقة بين الزيادة السكانية والاستهلاك الكلي من القمح علاقة طردية[2]

تم تحليل تطور استهلاك القمح خلال 1984 -2015 حيث سجلت أدنى قيمة له بحوالي 4.44 مليون طن سنة 1984 واكبر قيمة له سجلت سنة 2015 والمقدرة بحوالي 10.2 مليون طن مع ميل واضح للارتفاع بمعدل سنوي يبل 0.18 مليون قنطار، ويمكن إرجاع هذه الزيادة المفرطة في الاستهلاك إلى جملة من الأسباب يمكن أن نوجز بعضها في التالي:

[1]- جعفري جمال، مرجع سابق، ص:129

[2]-المرجع السابق: ص:131.

- ارتفاع معدل الاستهلاك الفردي من مادة القمح من حوالي 209.8 كلغ/فرد سنة 1984 إلى أكثر من 255.6كلغ/فرد سنة2014.

- ارتفاع عدد سكان الجزائر من 21.18 مليون نسمة سنة 1984 إلى 30.41 مليون نسمة سنة 2000 ، ليصل إلى أكثر من 39 مليون نسمة سنة2014.

- انخفاض أسعار المستهلك المحلي للقمح في الجزائر، بحيث أن ملاحظة هذه الأخيرة تقودنا إلى استنتاج أنها لا ترتبط بأسعار السوق العالمي، ولكن تخضع لنظام أسعار ينخفض كثيرا عن الأسعار العالمية، وتتحمل الدولة الفرق بين المستويات السعرية عن طريق الدعم.

- تحسن الدخل الفردي السنوي، فرغم أن هناك منتجات غذائية لا يتأثر استهلاكها كثيرا من جراء التغير في المداخيل، وهو ما ينطبق على منتوج القمح إلا أن هناك علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من القمح ومداخيل المستهلكين رغم ضعف هذه العلاقة.[1]

الفرع الثاني: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في محصول القمح

يعكس الاكتفاء الذاتي من القمح مجموعة من المتغيرات أهمها المستوى التقني السائد فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها وتعد نسبة الاكتفاء الذاتي احد أهم المؤشرات الرئيسية لإمكانات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،وتعد قضية الأمن الغذائي في القمح أهم القضايا التي تواجه الجزائر لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والإقتصادية وما يرتبط بها من قرارات تنمية والتي تتزايد مع تصاعد أزمة الغذاء على المستويات العالمية خاصة في ضوء الاعتماد الكبير للجزائر على واردات الغذاء في سوق عالمية تتسم بالتقلبات الكبيرة الأمر الذي يستلزم ضرورة إتباع سياسات جديدة تتلاءم والمتغيرات العالمية الراهنة بما يتطلب تعبئة الجهود لإحداث التعديلات

[1]-قريد مصطفى، محددات واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2015، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية**، عدد:2017/17، ص،449

المطلوبة في السياسات الزراعية العربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.والجدول الموالي يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

جدول رقم09-03: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر (2003-2014)، ألف طن

السنة	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي•
متوسط 2003 -2007	2623,43	6,25	5071,27	7688,45	**34,12**
2008	1278,7	8,72	6351,63	7621,61	**16,78**
2009	2953,12	4,32	5719,73	8668,53	**34,07**
2010	2952,7	4,32	5719,73	8668,11	**34,06**
2011	2952.70	8.34	5074.13	8018.49	**36.82**
2012	3432,2	8,3	6347,20	9771,1	**35,1**
2013	3299,05	0,75	4822,95	8121,25	**40,62**
2014	2436,2	0	7417,03	9853,23	**24,72**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم،2011، المجلد 31،ص:295.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم، 2013،المجلد 33،ص:260.

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،الخرطوم،2015، المجلد 35،ص:256.

بلغت الكميات المنتجة أعلى مستوياتها سنة 2012 ب3.29 مليون طن، ويعود هذا الارتفاع في إنتاج القمح بنوعيه منذ 2003 إلى العودة التدريجية للأمن في البلاد والتي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي وإطلاق برنامج طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2014) وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ 2008 حتى وان تزامنت هذه السنة بفترة جفاف حادة مما خفض الإنتاج المحلي إلى

• - الاكتفاء الذاتي=الإنتاج/المتاح للاستهلاك، المتاح للاستهلاك= الإنتاج +الواردات- الصادرات

1.2 مليون طن بعدما كان في متوسط الفترة (2003-2007) 2.6 مليون طن .وقد انخفض سنة 2014ليصل الى2.4 مليون طن بسب الظروف المناخية بعدما وصل إلى 3.2 مليون طن سنة 2013 .

بالرغم من تجنيد ما يقارب 1000مليار دج من الأموال العمومية ممنوحة لعصرنة لفلاحة ولدعم الأسعار عند الاستهلاك في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) عند تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما حمله من قوانين وتشريعات تنظم العقار الفلاحي.[1]

عرفت الواردات خلال سنوات 2008 و2014 تطورا ملحوظا من اجل تغطية نقص الإنتاج، وبالتالي عرفت الجزائر أدنى اكتفاء ذاتي لها سنة 2008 بنسبة 16.7 خلال الفترة المدروسة تليه سنة 2014 بنسبة 24.7%.

المطلب الثاني: مكانة الاتحاد الأوربي في تجارة القمح دوليـا

الفرع الأول: صادرات حبوب الاتحاد الأوربي

توجد زراعة القمح في أوربا شمالا وجنوبا إلا أن قيام السوق الأوربية سمح ببروز مناطق إنتاج تعتبر مخازن لأوربا مثل المناطق الوسطى والجنوبية من ايطاليا، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق أخرى من أوربا الشمالية، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، هذه المناطق تتميز عن غيرها من مناطق زراعة الحبوب في أمريكا الشمالية واستراليا بتوفير مناخ معتدل رطب يتلقى أكثر من 500 ملم من الأمطار سنويا. حيث تعتمد زراعة القمح في أوربا على زراعة القمح الشتوي الذي يتميز بارتفاع مردوده واستقراره أكثر مما يتميز به القمح الربيعي.

تطور الاتحاد الأوربي كتكتل اقتصادي جعل منه اكبر منتج للقمح في العالم مع مرور الزمن، وكذلك احد أهم كبار مصدري القمح في السوق العالمية. هذه الوضعية تعززت أكثر بعد تبني السياسة الزراعية المشتركة. حيث تطورت حصة صادرات الاتحاد الأوربي من القمح على المستوى العالمي في الفترة 2000-2012 حيث شهد سيطرة عالمية

[1]-عدالة عجال، جمال جعفري، الطلب على سلعة القمح في الجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2015، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، مجلد :11،العدد 2018/01،ص:128.

تجاوزت 34% [1] سنة 2010، باستثناء سنتي 2004 و2008 حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسب تقدر ب 23% سنة 2004، و24% سنة 2008 مقابل 27% و26% للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تخفيض الإعانات الموجهة لتصدير القمح في الاتحاد الأوربي، إذ تشير الإحصائيات أن حصة الاتحاد الأوربي من صادرات القمح المدعم تكون دائما اكبر من حصة الولايات المتحدة، فقبل تطبيق قواعد الاتفاق بشان الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، كان الطن الواحد من القمح الموجه للتصدير يكلف الاتحاد الأوربي 25 دولار أمريكي في شكل دعم مقابل 10 دولار تتحملها الميزانية الأمريكية، هذه الوضعية اختلفت ابتداءا من سنة 2001 وتحديدا سنة 2004، حيث لم تتجاوز قيمة الدعم الموجه لصادرات القمح 05 دولار مقابل 20 دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستخدم الإعانات الغذائية كوسيلة لتصريف الفائض من القمح من اجل تخفيض الأسعار على المستوى العالمي، مما يقلل من عرض الدول المنافسة فالإعانات الغذائية والقروض من اجل التصدير لم تكن معنية بالنقاش في الاتفاق بشان الزراعة سنة 1994.

أما بالنسبة لسنة 2007 فقد تراجعت حصة صادرات الاتحاد الأوربي رغم الارتفاع المشهود في إنتاج القمح، ويرجع ذلك إلى الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة مما دفع بالاتحاد الأوربي إلى التوجه نحو تكثيف صناعة الوقود الحيوي، حيث عرف إنتاج الايثانول ارتفاعا كبيرا وذلك من 474 مليون غالون سنة 2007 إلى 728 مليون غالون سنة 2008 وهو ما اثر على ارتفاع أسعار القمح في العالم.[2]

[1]–دهينة ماجدولين، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص:308.

[2]–دهينة ماجدولين، مرجع سابق:ص:309.

الفرع الثاني: تطور صادرات وواردات القمح الأوربي

يعتبر الاتحاد الأوربي من اكبر المصدرين الزراعيين في العالم نظرا للفوائض الإنتاجية التي يعرفها السوق الأوربي،كما انه اكبر مستورد للمنتجات الزراعية. لكن لا ينطبق هذا على جميع المنتجات فقد عرف القمح فائض في الميزان التجاري كنتيجة للسياسة الزراعية ما يبينه الشكل أدناه.

شكل رقم02-03: صادرات وواردات القمح في الاتحاد الأوربي (2000-2014)، مليون طن متري

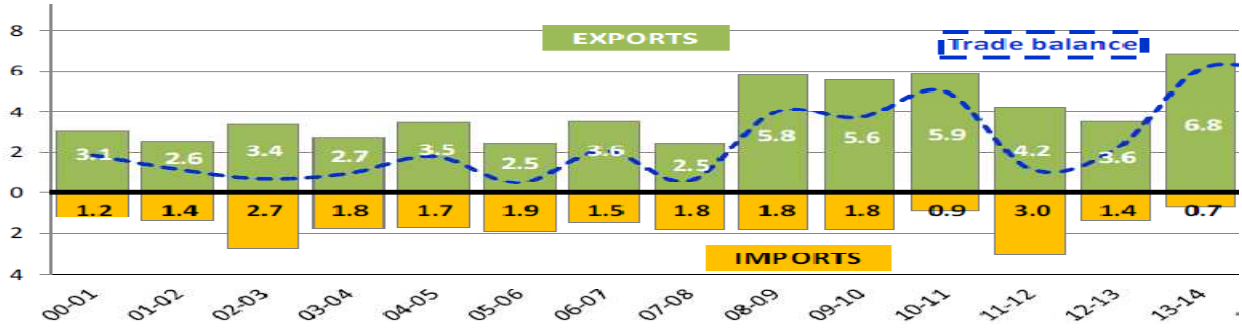

Source: EU Cereals Trade 2018/19 Marketing Year July – September,european commission,2018,p :08.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اكبر سوق للاتحاد الأوربي، حيث تقدر حصته ب13 % من إجمالي الصادرات الزراعية للاتحاد الأوربي، بينما تحتل روسيا المرتبة الثانية بحصة 10 % والصين المرتبة الثالثة بنسبة 6.1 % ثم سويسرا بنسبة 5.9 % .

نمت حصة الصين من السوق الأوربي بنسبة 19.7 % بعد السعودية بنسبة 20.4 % التي يعتبر القمح و الشعير أهم السلع التي أدت إلى زيادة الصادرات الزراعية الأوربية إلى السعودية حيث تشكل 32 % من إجمالي الصادرات.

تحتل الجزائر المرتبة التاسعة في الوجهات الأساسية للصادرات الزراعية الأوربية حيث نمت بنسبة 13 % سنة 2013 مقارنة ب 2010، وسبب هذا الارتفاع يرجع بصفة أساسية إلى الحبوب والتبغ والمستحضرات الغذائية والشكل الموالي يوضح أن الجزائر اكبر مستورد للقمح الأوربي[1]

شكل رقم03-03: أهم وجهات صادرات القمح الأوربي سنة 2013، مليون اورو

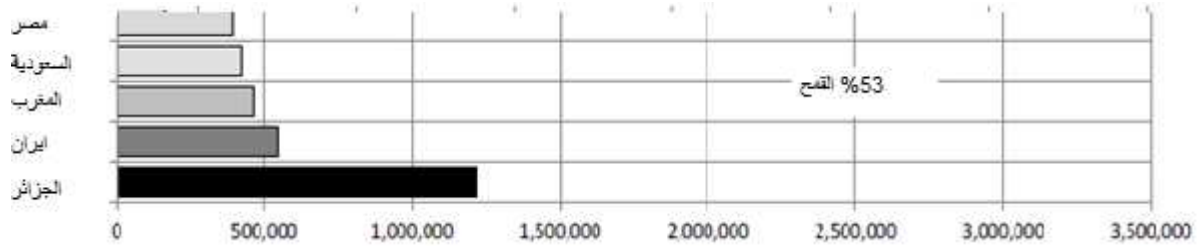

Source: Agricultural trade in 2013: EU gains in commodity exports, Monitoring Agri-trade Policy,european commission,2014,p :07.

شكلت صادرات القمح من الاتحاد الأوربي إلى خمس دول (الجزائر، إيران، المغرب، السعودية، مصر) 53 % من إجمالي صادرات القمح الأوربي. تأتي الجزائر في المرتبة الأولى حيث تمثل حصتها 20 % من إجمالي صادرات القمح الأوربي.

المطلب الثالث: انعكاس سياسة الاتحاد الأوربي التجارية الزراعية على تطور تجارة القمح الاوروجزائريــة

الفرع الأول: تطور واردات القمح في الجزائــر

المرحلة الأولى: 1984 –1990: عرفت هذه المرحلة نوعا من الاستقرار في واردات القمح وهذا نتيجة لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال التراخيص الإجمالية للاستيراد، لهذا كانت الواردات محصورة بين أدنى قيمة لها والمقدرة بحوالي 3.41مليون طن سنة 1986 على اثر الأزمة البترولية لنفس السنة واكبر قيمة والمقدرة بحوالي 4.36

[1] - Agricultural trade in 2013: EU gains in commodity exports, Monitoring Agri-trade Policy,european commission,2014,p :07.

مليون طن سنة 1990، ويرجع السبب وراء هذا الاستقرار إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن ميزان المدفوعات على اثر تدهور أسعار النفط لسنة 1986 .

المرحلة الثانية 1991 –1999: ابتداءا من التسعينيات انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية شملت مختلف القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية، وقد تجسد الأمر بالنسبة لهذه الأخيرة في صدور الأمر رقم88 /201 المؤرخ في 18 أكتوبر 1988 الذي يقضي بإلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، ثم جاءت مرة أخرى تدابير التعديل الهيكلي التي التزمت بها الجزائر أمام الهيئات المالية الدولية ممثلة في :ضرورة تغيير سياسة تسيير التجارة الخارجية عن طريق إصدار قانون خاص بها ومن ثم تحريرها، تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير، تخفيض قيمة العملة الوطنية، وأخيرا رفع الدعم عن الأسعار- خاصة الدعم الموجه للمدخلات الفلاحية- ورغم كل هذا عرفت الواردات من القمح ارتفاع من 3.399 .مليون طن سنة 1991 إلى أكثر من 5.6 مليون طن سنة 2000.

المرحلة الثالثة 2000–2014: تنامي في هذه المرحلة الخطاب الرسمي نحو تحقيق الأمن الغذائي، وقد تجسد على ارض الواقع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الريفي والحضري، واللذان يمثلان تحولا جذريا في مجال السياسة الزراعية من التخلي الكلي عنها على اثر صدور القانون 12/89 إلى الدعم الشامل لها، سواء ماديا أو تقنيا، بعد صدور إجراءات الدعم المسطرة في إطار سياسة التجديد الريفي والفلاحي، إلا أن الواردات من منتوج القمح عرفت تزايد مضطرد من حوالي 4.573 مليون قنطار سنة 2001 إلى أكثر من 8.15 مليون قنطار سنة 2015، أي بزيادة قدرها 78.28%.[1]

[1]-قريد مصطفى، مرجع سابق، ص:447.

جدول رقم10-03: التوزيع الجغرافي لواردات القمح في الجزائر خلال الفترة 2014/2007، ألف طن

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فرنسا	2369	2864		5044	3933	4257	4704	3814
النسبة	40,12	45,05	65,69	77,4	60,5	65,65	72,36	52,97
اسبانيا	63	72	131	24	13	/	/	/
النسبة	1,06	1,13	2,29	0,36	0,2	/	/	/
ايطاليا	/	/	28	52	47	47	/	/
النسبة	/	/	/	0,79	0,72	0,72	/	/
المانيا	459	441	210	26	49	76	376	560
النسبة	7,77	6,93	3,68	0,39	0,75	1,17	5,78	7,77
بريطانيا	/	83	81	24	107	/	/	262
	/	1,3	1,42	0,36	164	/	/	3,63
بولندا	115	/	47	/	/	108	302	486
النسبة	1,94		0,82	/	/	1,66	4,64	6,75
و,م,أ	128	288	154	81	199	276	148	108
النسبة	2,16	4,53	2,7	1,24	3,06	4,25	2,27	1,5
كنا	565	804	/	147	723	812	342	646
النسبة	9,56	12,64	/	2,25	11,12	12,52	5,26	8,97
البرازيل	/	78	23	675	78	53	/	/
النسبة	/	1,22	0,4	10,35	1,2	0,81	/	/
الارجنتين	/	422	470	79	622	50	/	/
النسبة	/	6,63	8,25	1,21	9,56	0,77	/	/
لمكسيك	160	832	525	35	487	189	208	930
النسبة	2,71	13,08	9,21	0,53	7,49	2,91	3,2	12,91
باقي الدول	2045	472	285	329	242	616	420	394
النسبة	34,63	7,42	5	5,04	3,72	9,5	6,39	5,47
الواردات	5904	6356	5696	6516	6500	6484	6500	7200
النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: قريد مصطفى، محددات واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1984--2015، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية**، العدد:2017/17، ص،454.

يظهر الجدول مدى التركيز الجغرافي لواردات القمح في الجزائر حيث تعتبر فرنسا أهم مصدر للقمح في الجزائر في العالم بنسبة وصلت أعلاها سنة 2010 خلال الفترة المدروسة.

عرفت وارداتنا من القمح الفرنسي تطور ملحوظ خلال فترة الدراسة، لكنها سجلت تراجع سنة 2014 لصالح دول العالم خاصة المكسيك وكندا.

أما الواردات من و.م.أ عرفت انخفاضا من 17 بالمئة سنة 2010 إلى 3 بالمئة سنة 2010 في القمح الصلب، ويرجع الانخفاض إلى المنافسة الشديدة من الاتحاد الأوربي في الأسعار ومرونة الشحن.

يعود ارتفاع واردات القمح بنوعيه سنة 2010 إلى زيادة واردات القمح الصلب بنسبة 48 بالمئة وزيادة القمح اللين ب39 بالمئة، حيث قام الديوان الوطني بالعودة إلى السوق الدولي لاستيراد القمح الصلب في ديسمبر 2010 بعد أن أعلنت في افريل 2009 عن توقفها عن الاستيراد نظرا للمخزون الجيد ذلك العام.

علقت وزارة الفلاحة ضريبة الواردات على القمح الصلب في ماي 2011 لفترة غير محددة بسب أسعار السوق الدولية المرتفعة، وتم تطبيق هذه الضريبة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2010، وقد طبقت على جميع الواردات الخاصة من القمح الصلب بأسعار اقل من الأسعار المحلية، حيث تم تطبيق هذه الضريبة من اجل خفض الواردات وحماية المنتج المحلي[1] .

الفرع الثاني: تطور صادرات قمح الاتحاد الأوربي إلى الجزائـــر

جدول رقم11-03: صادرات حبوب الاتحاد الأوربي إلى الجزائر (2003-2014) ،طن متري

	2 003	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009
الاتحاد الأوربي	2 285 324	2 773 962	3 599 429	3 785 713	3 090 260	4 785 839	4 306 840
فرنسا	1 553 567	1 995 314	2 489 612	2 797 964	2 300 818	3 614 555	3 607 961
ألمانيا	194 872	242 909	200 577	185 093	457 140	331 566	223 253
ايطاليا	128 676	163 958	49 982	27 984	8 240	14 156	32 270
اسبانيا	337 315	209 219	68 834	158 724	76 276	109 567	117 474
المملة المتحدة				19	24 551	164 050	55 000
	2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	المجموع	النسبة المئوية لأهم الدول
الاتحاد الاوربي	4 485 431	6 564 914	4 299 829	5 874 457	6 452 247	24 627 367	100

[1] -USDA Foreign Agicultural Service, GAIN Report ,Algeria Grain and Feed Annual,.2012/04/12

فرنسا	4 370 977	6 041 623	3 449 300	4 980 660	4 762 632	18 359 791	74,55
ألمانيا	26 000	27 000	209 611	299 256	476 575	1 835 410	7,45
ايطاليا	3 651	104 073	37 174 00	6 035	16 262	425 266	1,73
اسبانيا	6 867	59 726	2 261	11 740	23 797	1 077 409	4,37
المملة المتحدة	23 750	64 828	57 907	74 634	447 928	243 620	0,99

Source : http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

يظهر الجدول أعلاه :

سجل تغير صادرات الحبوب الأوربية ارتفاع قدر ب 0.2 سنة 2004 ليرتفع إلى حوالي 0.3 سنة 2005 أي سنة دخول اتفاق الشراكة حيز النفاذ.

تمثل الصادرات الفرنسية نسبة 74.55 بالمئة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوربي، تليها ألمانيا بنسبة 7.45بالمئة ثم اسبانيا بنسبة 4.37 بالمئة .

لم تتجاوز واردات الاتحاد من الجزائر في الحبوب 1798 طن خلال 2003-2014[1]، وعلى الرغم أن الجزائر ليست بلدا مصدرا للحبوب إلا أنه يمكننا أن نشير إلى أن الاتحاد الأوربي يحد من دخول الحبوب بأسعار أقل من دول خارج الاتحاد عن طريق نظام الرسوم الجمركية والحصص.ففي إطار جولة الاوروغواي لمنظمة التجارة العالمية تم تثبيت كل حصص الاستيراد والرسوم المتغيرة المطبقة على واردات الاتحاد من الحبوب أو تخفيضها بنسبة 36 بالمئة على مدى ستة سنوات من 1جوان 1995 إلى 1 جوان 2001، بموجب اتفاق blair house بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي في 1993 تم الاتفاق على أن الفرق بين سعر استيراد الحبوب (رسوم الشحن والتأمين cif المدفوعة في روتردام) وسعر تدخل الاتحاد الأوربي، لا يمكن أن يزيد عن 55 بالمئة، بعدها قام الاتحاد الأوربي بتطوير نظام يتم فيه تحديد الرسوم على أساس أسعار مرجعية منفصلة لستة أنواع من الحبوب وتطبيقها على الواردات من القمح عالي الجودة، والقمح الصلب عالي الجودة والقمح الصلب متوسط الجودة، الذرة، الذرة الرفيعة والصورغوم .

[1] - http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm.20/01/2019.8:00.

في جانفي 2003 أوقف الاتحاد هذا النظام للقمح ذو النوعية المنخفضة و المتوسطة والشعير. كما ادخل نظام الحصص من اجل حماية المنتجين من الأسعار المنخفضة للواردات من البحر الأسود. حيث تم حساب الرسوم بناءا على الأسعار المرتفعة للولايات المتحدة، ولذلك أصبحت الواردات إلى الاتحاد تعرف تنافسية شديدة.[1]

جدول رقم12–03: تطور نسبة القمح من صادرات حبوب الاتحاد الأوربي إلى الجزائر (2003–2014) ،طن متري

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القمح	2 258 122	2 761 535	3 468 866	3 686 192	3 040 221	4 264 435
الحبوب	2 285 324	2 773 962	3 599 429	3 785 713	3 090 260	4 785 839
نسبة القمح من الحبوب	0,99	1,00	0,96	0,97	0,98	0,89	0.89

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
القمح	4 179 985	4 274 999	5 982 183	3 940 229	5 373 150	5 738 417	48 968 334
الحبوب	4 306 840	4 485 431	6 564 914	4 299 829	5 874 457	6 452 247	52 304 245
نسبة القمح من الحبوب	0,97	0,95	0,91	0,92	0,91	0,89	0,94

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الإحصائيات المتوفرة على الموقع:

http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

يلاحظ من الجدول أن واردات القمح تشكل مالا يقل عن 89 بالمئة من إجمالي الحبوب المستوردة من الاتحاد الأوربي.

عرفت صادرات الحبوب إلى الجزائر ارتفاعا ملحوظا قدر ب825.467 طن متري سنة دخول الشراكة حيز التنفيذ، قدرت قيمة القمح من

هذا الارتفاع 707.331 طن متري، استحوذت فرنسا على حوالي 50 بالمئة من هذا الارتفاع.

تعتبر فرنسا اكبر مصدر قمح للجزائر وتستحوذ على حصة 82 بالمئة من واردات القمح اللين و59 بالمئة من واردات القمح الصلب، ويشار إلى أن محصول الحبوب في فرنسا تأثر بشدة بسوء الأحوال الجوية مما أدى إلى انخفاض

[1] – USDA Foreign Agicultural Service, GAIN Report , EU-27 Grain and Feed Annual, All eyes on the weather – again,13/04/2012.

جودة الحبوب وبذلك وجود احتمالية عدم قدرة فرنسا على توفير الطلب الجزائري، مما يمكن أن تغطي دول شمال أوربا ودول البلطيق فراغها. ووفقا للمنظمة الفرنسية للمنتجات الزراعية والمأكولات البحرية يمتثل القمح الفرنسي مع متطلبات الجزائر على الرغم من التأثير السلبي للطقس على جودة المحاصيل[1].

حافظ الاتحاد على السوق الجزائري على الرغم أن قدرة دعمه للصادرات محدودة خاصة على القمح باتفاقية الحد من دعم الصادرات في جولة أورغواي. وكجزء من الاتفاقية التزم الموقعون على اتفاقية الجات بتخفيض نفقات الميزانية على دعم الصادرات ب 36 بالمئة خلال ستة سنوات بين01جوان 1995 إلى 30جوان 2001، كما وافق الاجتماع الوزاري في هونغ كونغ في ديسمبر 2005 على إلغاء دعم الصادرات الزراعية نهاية 2013 .[2]

(1) - USDA Foreign Agicultural Service, GAIN Report, Algeria Grain and Feed Annual,2014/10/29

(2) - USDA Foreign Agicultural Service, GAIN Report , EU-27 Grain and Feed Annual, All eyes on the weather – again,13/04/2012.

الخلاصة :

على الرغم من المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي لاسيما مجال الحبوب ومنتج القمح على وجه الدقة، إلا أن الإنتاج لا يزال غير كافي لتلبية حاجات السكان المتزايدة، ولهذا نجد أن 90 بالمئة من وارداتنا الزراعية تتشكل من القمح. ويعرف الاتحاد الأوربي على انه أول مصدر للجزائر في هذا المنتج. تحكم علاقة الطرفين التجارية الشراكة الاوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 وتهدف إلى إقامة منطقة تجارية حرة لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها إلى الآن، نظرا لعدم إمكانية المنتوجات الجزائرية من منافسة المنتوج الأوربي. لذلك يعتبر الإتفاق حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي ولا يمكن أن يكتب هذا إلا بعصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني المسطر.

تعد فرنسا أول مصدر للقمح من الاتحاد الأوربي وهو ما يوثق استمرارية التبعية الغذائية لأهم منتج غذائي للسكان منذ الاستعمار الفرنسي، لكن لا بد من التنويع الجغرافي لواردات القمح مع مراعاة شروط السعر و الآجال ونوعية القمح الموافقة لنوعية الخبز المعد للاستهلاك في الجزائر.

الخاتمـــة العامـــــة

الخاتـــمة العامـــــــة

الخاتمـــة

يعتبر الاتحاد الأوربي من ابرز المنتجين الزراعيين في العالم لاسيما الحبوب نظرا لما يتمتع به من ميزة نسبية في إنتاجه ولما تمنحه سياسته التجارية الزراعية من أهمية لمنتجي هذا المحصول، حيث تصرف ثلث ميزانية الاتحاد على الزراعة من اجل حماية المنتجين، من جهة أخرى تعمل هذه السياسة على الحفاظ على أسواق تصريف منتجاتها من خلال إبرام اتفاقيات تهدف إلى توطيد العلاقات التجارية لعل أبرزها اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية.

تعتبر الجزائر أهم الشركاء في ظل هذه الاتفاقيات، لأنها أهم سوق لمحاصيل الحبوب في الاتحاد الأوربي، أولها القمح الغذاء الأساسي لسكان الجزائر.

لقد لجأت الجزائر إلى استيراد هذه المادة من اجل سد الفجوة الغذائية التي تصل إلى 70 بالمئة و 60 بالمئة في أحسن الأحوال، على الرغم من الجهود المبذولة في السياسات الزراعية المتوالية لتحقيق الأمن الغذائي من هذا المحصول.

إن مسألة تقليل الفجوة الغذائية والسير نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا وتحقيق الأمن الغذائي هو الهدف الرئيسي والأساسي في سياسة التنمية الفلاحية، لأن الغذاء لم يعد موضوعا اقتصاديا بل صار سلاحا، ويمكن القول أن التنمية الزراعية في الجزائر لم تتحقق رغم المجهودات الضخمة، وبالتالي لا زالت في مرحلة بعيدة، حيث أنها تعاني من انحسار الزراعة ومصادر الاقتصاد الريفي مثل الرعي والصيد، فالنشاط الاقتصادي غير متوازن ليس فقط بالنسبة للدخل ولكن أيضا بالنسبة للعمل والجهد البشري، فالزراعة ظلت ثانوية وضعيفة في مساهمتها بالنسبة للناتج الداخلي الخام ليس مقارنة بقطاع النفط والمعادن، بل يأتي عادة في ذيل قائمة القطاعات أي بعد الخدمات والصناعة التحويلية، وبالتالي لا زال الاعتماد على الغذاء من الخارج قائما، واتسعت الفجوة الغذائية

الخاتـــمة العامـــــــة

خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث أن تبعية الجزائر للخارج في غذائها لم تعرف تناقصا، بل بالعكس ارتفعت الواردات الغذائية من الحبوب خاصة القمح الذي يشكل أكثر من 80 بالمئة من واردات الحبوب،كما يشكل نصف فاتورة الاستيراد الغذائية، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وتذبذب الإنتاج وازدياد المستهلكين.

إذن لا زالت الجزائر تغطي العجز عن طريق الاستيراد معتمدة على العائدات النفطية، ويشير تقرير لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013 أن معظم ولايات الوطن لم تعرف تقدما ملحوظا في الإنتاج الفلاحي.

نتـــائج الدراســة:

- الاتحاد الأوربي أهم مصدر ومستورد للسلع الزراعية في العالم لاسيما الإستراتيجية منها (الحبوب عامة والقمح خاصة).
- تسيطر السياسة الزراعية على ثلث ميزانية الاتحاد الأوربي وهو ما يدل على إستراتيجية القطاع الزراعي بالنسبة لدول الإتحاد الأوربي .
- يولي الاتحاد أهمية خاصة للمنتج الأوربي، حيث يحافظ على دخل الفلاح باستخدام مجموعة من الإجراءات أبرزها سعر التدخل ودعم صغار المنتجين والدعم المالي.
- تصب أهداف السياسة التجارية للاتحاد الاوربي للسلع الزراعية في تصريف الفائض من خلال فتح أسواق جديدة عن طريق إبرام اتفاقيات تجارية طالما كانت لصالح الاتحاد الأوربي.
- تلتزم الجزائر في علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي باتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وتعتبر الجزائر أكبر سوق للقمح الأوربي. حيث بلغت حصتها 20 بالمئة من إجمالي صادرات القمح الأوربي.
- لم تحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي من القمح على الرغم من السياسات الزراعية المتتالية خلال الفترة 2000-2014 التي هدفت إلى تقليل ارتباطنا بالخارج حيث بقيت الزراعة رهينة الظروف المناخية.

الخاتـــمة العامـــــــة

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- **النتيجة الأولى:** تعتبر السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي من أهم السياسات التي عرفت تطورا ملحوظا خلال مراحل تكامله حيث أعطى اهتماما بالغا للفلاحين وخصص ميزانية مهمة تصل لثلث ميزانية الاتحاد من اجل حماية المنتجين والحفاظ على حصته من السوق العالمي للمنتجات الفلاحية فهو اكبر مصدر للمنتجات الفلاحية، كما يعتبر من اكبر المنتجين والمصدرين للحبوب خاصة القمح بفضل السياسة الزراعية التي ترافق الفلاح من إنتاجه إلى تصدير منتجاته، وبالتالي انعكست إيجابا على الإنتاج وهو ما يشير إلى صحة الفرضية الأولى.
- **النتيجة الثانية:** لم تحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي من القمح خلال فترة الدراسة حيث لا زالت زراعة الحبوب تخضع للظروف المناخية لذلك نجد عدم استقرار الإنتاج خلال فترة الدراسة رغم السياسات الجزائرية الداعمة للزراعة ككل و الحبوب بشكل خاص، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- **النتيجة الثالثة:** إن أول مصدر للحبوب بصفة عامة والقمح خاصة هو الاتحاد الأوربي الذي ترتبط الجزائر به بعقد شراكة اقتصادية، حيث هيمن على واردات الجزائر من القمح خاصة والتي عرفت تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة 2000-2014 العائد إلى ارتفاع الاستهلاك نظرا لزيادة عدد السكان دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، لهذا نستنتج أن الفرضية الثالثة صحيحة.
- **النتيجة الرابعة:** إن استحواذ الاتحاد الأوربي على وارداتنا من القمح يعتبر انعكاسا سلبيا لسياسته التجارية خاصة بعد دخول الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 لما ينجر عنه من تبعية غذائية لمصدر واحد وما ينتج عنها من تعرض الجزائر إلى الصدمات التي يمكن أن تمس هذا المنتج في السوق الدولي من ندرة أو ارتفاع في الأسعار، لهذا يمكن القول أن الفرضية الأخيرة صحيحة.

الخاتـــمة العامـــــــة

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات نأمل أن تخدم مصلحتنا كدولة قادرة على النهوض بالقطاع الزراعي:

- تحديث نظم الإنتاج، وعدم كفاية وفعالية خدمات الدعم والمساندة من طرف الدولة لتحسين وتقديم المشورة الفنية والتكوين، التسيير، والإرشاد الفلاحي، وتنظيم علاقات المستثمرات الفلاحية مع الأسواق.
- تحديث كفاءة أجهزة مكافحة تدهور الموارد الطبيعية(التربة، المياه، والطرق والمسالك)
- رفع مردود البحث العلمي الفلاحي، حيث يساهم القطاع الفلاحي بنسبة4% فقط من البحوث العلمية الوطنية.
- نشر التوعية في أوساط الفلاحين وخاصة الفئة العمرية 45 سنة فما فوق، وبالتالي انخفاض الدخل الفردي، ثم العزوف عن العمل في الزراعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الفلاحي
- تحقيق الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات لمختلف شرائح الفلاحين.
- تعديل السياسات التجارية الزراعية من اجل القطاع الزراعي ككل وليس فقط الحبوب من خلال :
- تحليل أسس رقابة الجودة والاختبارات الموجودة ووضع إستراتيجية لنوعية المنتجات الزراعية.
- متابعة السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال :

- تحديد المواسم أو النوافذ التي يحددها الاتحاد الأوروبي حتى لا تواجه الصادرات الزراعية للدول الشريكة أي معوقات.
- تحليل مخاطر تطبيق التعريفات الإضافية المتعلقة بنظام سعر الدخول على العديد من الصادرات الزراعية .

- متابعة سياسات النوعية في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار تحديد المجالات التي تحتاج لبذل الجهود لتحسين النوعية عبر مختلف مراحل السلسلة التسويقية من خلال تقديم الاستشارة حول مواصفات النوعية ومعلومات المنتجات ومتابعة سياسات توثيق النوعية ووضع الملصقات التي تطبقها شركات التوزيع في الاتحاد الأوروبي.
- دراسة مدى استجابة الصادرات الزراعية مع المقاييس والمواصفات البيئية في الاتحاد الأوروبي حتى يمكن تقييم مدى تحول تلك المواصفات البيئية مع مرور الوقت إلى معوقات لنمو الصادرات الزراعية .
- التحديد الدقيق للمواصفات الأوروبية التي تعيق الصادرات الزراعية بصفة عامة، خاصة مواصفات الصحة البشرية والحيوانية والنباتية .

- أما بالنسبة لجانب استيراد الحبوب والقمح خاصة فنوصي بضرورة التنويع الجغرافي لهذه الواردات تجنبا للاهتزازات والأزمات التي يمكن أن تمس هذا السوق لاسيما أنها الغذاء الأساسي للسكان .
- ضرورة تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في القمح وعدم الاعتماد على مياه الأمطار المتذبذبة من خلال استغلال أفضل للأراضي الصالحة لزراعته الواقعة في المناطق التي تشهد تساقط مرتفع.

- **آفاق الدراســة:**

بعد تعرضنا إلى دراسة سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري فهو يبقى متشعبا يلقي الضوء على دراسات أخرى أكثر عمقا تهتم ب:

- التكامل الزراعي العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي
- السياسات الزراعية للدول المتقدمة وعلاقتها بالسياسات التجارية

الخاتـــمة العامـــــــة

- تفعيل السياسة الزراعية في الجزائر وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية الرئيسية

قائـــمة المراجـــع

قائمـــــــــة المراجـــــع

I- المراجع باللغة العربية

1- الكتـــب

- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2009.

- إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2008.

- جون هدسون، مارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار المريخ الرياض، 1983.

- حسام داود وآخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار صفاء ، عمان ،2001.

- فرج عبد الفتاح فرج ،**الاقتصاد الإفريقي – قضايا التكامل و التنمية** –دار النهضة العربية ،القاهرة ،2007.

- محمود يونس ،**اقتصاديات دولية** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007.

- محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009

- مورد خاي كريانين ،ترجمة :محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، **الاقتصاد الدولي**، دار المريخ ، الرياض ،2007.

- إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2008.

- بهاجيراث لال داس، ترجمة عبد السلام رضا، **اتفاقات منظمة التجارة العالمية –المثالب و الاختلالات و التغييرات اللازمة** ،الرياض ،دار المريض ، 2005.

- زينب حسين عوض الله ، **الإقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ،الإسكندرية .

- سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ،**الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2004-2005 .

-عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2003.

-عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

-علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات** ، دار المسيرة ،عمان ،2007.

-مجدي محمود شهاب ، **الإقتصاد الدولي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996.

-مجدي محمود شهاب ،**الإقتصاد الدولي المعاصر**،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2007.

-محمد محمد الغزالي ، **مشكلة الإغراق** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2007.

2- الملتقيـــــــات

- اسكندر إبراهيم ، تيشوداد الطيب، السياسة الزراعية وتنظيم العقار الفلاحي في الجزائر، **الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية** ، المدية،يومي 29/28/اكتوبر/2014.

- بن ساسي الياس ، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوربية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوربية** ،**الندوة** العلمية الدولية حول :التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوربية،جامعة سطيف، 2004.

- حفناوي أمال ، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش،**الملتقى الدولي حول تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**،جامعة سطيف ،2006.

- فلاحي صالح ،**الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو–جزائرية بين الحاجة للتنمية و الخوف من المنافسة ،** الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة سطيف ،2006.

- مفتاح صالح ، بن سمينة دلال ، اتفاق الشراكة الأورو–جزائري : الدوافع ، المحتوى ، الأهمية، **الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، جامعة سطيف، نوفمبر 2006.

-بعلوج بولعيد، المنظمة العالمية للتجارة والإستثمارات، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد** ،22-23-أفريل،2003.

-على لطفي، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، **المؤتمر العربي الثاني حول: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية – الفرص و التحديات أمام الدول العربية** ، عمان ،2007.

3– المجلات والدوريات

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية** .الأمم المتحدة، 2005.

- بسعود عمر ، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية(1963-2002)،**المجلة الجزائرية في الانثربولوجيا والعلوم الاجتماعية**،2012.

- بلال بوجمعة، مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في إنتاج التمور بولاية ادرار، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد06، العدد01جوان 2018.

- بن منصور ليليا ، الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية-مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية-**مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 05،العدد 02.

- حملاوي ربيعة، منصري نجاح، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة ،العدد33،جانفي 2014.

- سعد الله عمار، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 17(2)،2016.

- عبير منلا حسن و آخرون ،**اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ورقة عمل رقم 04.

- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد03،عدد04،جوان 2006.

- محمد محمود الإمام، المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث و دراسات), القاهرة، 1993.

- يوسف حميدي، الزيتوني سايب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية-الشراكة الاوروجزائرية كنموذج-**مجلة الاقتصاد والتنمية البشري**ة،المجلد 08،العدد01.

-أوكار غورلار، المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2001.

-حمزة بن حافظ، **إنتاج الحبوب الإستراتيجية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي"القمح نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة**، عدد 42، ديسمبر 2014، مجلد ب.

-رياض الخوري ،**تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدّة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى**، أوراق كارينغي،العدد 8، 2007.

-عدالة عجال، جمال جعفري، الطلب على سلعة القمح في لجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2015، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، مجلد :11،العدد 2018/01.

-قريد مصطفى، محددات واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2015،**مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية**، العدد:2017/17.

-محمد على محمد ،**لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي** ،المركز الوطني للسياسات الزراعية سوريا ،2006.

-محمد غردي، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات**، المجلد05، العدد10.

-نيفين محمد طريح، ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ،العدد66، ربيع 2014.

4- رسائـــل الدكتـــوراه

- بن تركي عز الدين، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية –أي سياسة زراعية للجزائر- أطروحة دكتورا غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006 /2007.

- بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر-**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،تخصص التسيير ،جامعة الجزائر، 2003/2002.

- بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004.

– عديسة شهرة ، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة،2016-2017.

– عمورة جمال لمجيد ، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو**– متوسطية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

– غربي فوزية ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة،2008/2007.

– غوجال اليأس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014)**،اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016.

-حشماوي محمد، **الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

-دهينة ماجدولين، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016.

-غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2012/2011.

5– مذكرات الماجستيـــــــر

- الوافي آسيا، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة باتنة، 2006 -2007.

- عديسة شهرة، **اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2008/2007.

- عولمي عبد المالك، **المساهمة لدراسة تباين المحتوى المائي النسبي، درجة حرارة الغطاء النباتي و البنية الورقية للجيل الثالث عند القمح**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم البيولوجيا، جامعة سطيف،2010.

- فلياشي سامية، **الانتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1999-2000.

- كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر ،2000-2001.

-بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**،مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر، 2007/2006.

-بوهيدل سليم، **آثار برامج التمويل الأوربية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**-رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص نقود و تمويل ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2004-2005 .

-جعفري جمال، **محاولة نمذجة دالة استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة (1981-2011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مستغانم،2013-2014.

-صبرينة فراح، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة –دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، ، مدرسة الدكتوراه اقتصاد ومانجمنت،فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة أم البواقي،2010-2011.

6- التقاريـــــــر

- ورقة عمل مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، **منظمة التجارة العالمية**، الامم المتحدة ،2003،ص:04.

- مسار التجديد الفلاحي والريفي –عرض و آفاق- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، ماي 2012،

-تقرير التجارة الزراعية السورية ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،سوريا ،2003.

-مغاوري شلبي على، **اتفاق الزراعة**، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية،2011.

-دراسة قومية حول **سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم ،2009.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد31،2011.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد32، 2012.

-الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم،المجلد 33،2014.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، المجلد 35،2015.

7- المواقع

-طالبي رياض، القري عبد الرحمن، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05

-ايفان مارتان ،**المبادلات التجارية في المنطقة المتوسطية:المستويات الثنائية و الإقليمية و الدولية** ،رسالة السيام ،العدد ،2010 على الموقع:ww.ciheam.org

-https://sites.google.com/site/bouibia/agr#_ftnref44

-

https://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Colloque%20National%20sur%20%20les%20Strategies%20d%20Organisation%20et%20d%20Accompagnement%20des%20PME%20en%20Algerie%2018-19042012/20.doc

https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/The_fruit_and_vegetable_sector_in_the_EU_-_a_statistical_overview#Fresh_vegetables:_holdings.2C_areas_and_production ,:00

II– المراجع باللغة الأجنبية:

1- Articls

- Alan Matthews, Post-2013 EU Common Agricultural Policy, Trade and Development, ICTSD Programme on Agricultural Trade and Sustainable Development, Issue Paper No. 39,2011.

- Gerdien Meijerink, Thom Achterbosch, CAP and EU Trade Policy Reform, LEI report,2013 .

- leena kerkela,janne Niemi,RistoVaittinen , renegotiating the lomé convention-trade policy schemes and their effects for African regions , available at http://www.monash.edu.au/**policy**/conf/48Kerkela.pdf .

- OLI BROWN,EU Trade Policy and conflict t:http://www.iisd.org.

–Belattaf .M. & Arhab. B, le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE, colloque international, universitè de Telmcen , 21-22/oct/2003 .

- Ferdi De Ville & Vicky Reynaert ***The Euro-Mediterranean Free Trade Area: an Evaluation on the Eve of the(Missed) Deadline***.2010. available at: http://www. cife.eu/UserFiles/File/EEF/356/EEF356-12FDVVR.pdf.

2- Report

- Agricultural trade in 2013: EU gains in commodity exports, Monitoring Agri-trade Policy,european commission,2014.

-Agriculture, forestry and fishery statistics ,eurostate,2014,

- CAP CONTEXT INDICATORS 2014-2020 .

- REPORT of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition

- OECD (2011), *Evaluation of Agricultural Policy Reforms in the European Union*, OECD Publishing.*http://dx.doi.org/10.1787/9789264112124-en*

- Overview of CAP Reform 2014-2020,Agricultural Policy Perspectives Brief N°5* / December 2013.

- REPORT ON PROGRESS ACHIEVED ON THE GLOBALEUROPE STRATEGY(2006-2010), EUROPEAN COMMISSION, 2010 .

-EU CEREAL FARMS REPORT, EUROPEAN COMMISSION,DIRECTORATE-GENERAL FOR AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMEN,2013

- European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4,

-The EU cereals regime,august2014.

- Commission Regulation (EC) n° 1296/2008 of 18 December 2008 laying down detailed rules for the application of tariff quotas for imports of maize and sorghum into Spain and imports of maize into Portugal.

-Commission Regulation (EC) No 1067/2008 of 30 October 2008 opening and providing for the administration of Community tariff quotas for common wheat

of a quality other than high quality from third countries and derogating from Council Regulation (EC) No 1234/2007

- Commission Regulation (EC) No 969/2006 of 29 June 2006 opening and providing for the administration of a Community tariff quota for imports of maize from third countries

- Commission Regulation (EU) No 234/2010 of 19 March 2010 laying down certain detailed rules for the application of Council Regulation (EC) No 1234/2007 on the granting of export refunds on cereals and the measures to be taken in the event of disturbance on the market for cereals

- Council Regulation (EC) No 1234/2007, Article 187 (replaced by Council and EP Regulation N° 1308/2013, Article 219)

- European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4,

- Eurostat regional yearbook 2012

-the EU in the word 2014, eurostate ,statistical yearbooks,2014.

-Agriculture, forestry and fishery statistics ,eurostate,2014.

-Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013.

-Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013.

- Rural Development in the EU ,Statistical and Economic Information ,Report 2013.

-raport of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition.

-Grain :World Markets and Trade,USDA ,www.usda.

-rapport on International aspects of agricultural policy,european commission.

-European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4,

- Monitoring Agri-trade Policy, Agricultural trade in 2013: EU gains in commodity exports, european commission, Agriculture and Rural Development,2013.

- USDA Foreign Agicultural Service, GAIN Report ,Algeria Grain and Feed Annual,2014/10/29

- USDA Foreign Agicultural Service, GAIN Report , EU-27 Grain and Feed Annual, All eyes on the weather – again,13/04/2012

3- Web sits

http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/The_EU_in_the_world_agriculture,_forestry_and_fisheries–

http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

https://www.tcd.ie/Economics/staff/amtthews/FoodPolicy/LectureTopics/EUAgriculturalPolicy/frameset8.htm,